جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# الانتقال الديمقراطي في تونس
# 2011 - 2015
# دراسة تقييمية

**مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية**

**تخصص : إستراتيجية وعلاقات دولية**

**تحت اشراف الدكتور:** عبد الوهاب طيبي

**من إعداد الطالب** محمد بوضياف

**لجنة المناقشة**

**الدكتور: شطاب كمال .....رئيسا**

**الدكتور : بوضياف محمد.....مشرفا ومقررا**

**الدكتور : بلعسل محمد .....مناقشا**

**السنة الجامعية 2015/ 2016 م**

# مقـــدمـــة

يعرف الوطن العربي ببقاءه خارج موجات الانتقال الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق آسيا إلى شرق أوروبا وإلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط ، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم .

هذا الاستعصاء والممانعة تجاه أي تغيير ديمقراطي يرجعه الكثير إلى النفسية الاستبدادية المتأصلة في الذات العربية الحاكمة، والمنتسبة تاريخيا إلى عصور التي أصل لها بعض الفقهاء الذين عاشوا وقفا على بلاط الملوك الأمراء ، في حين انصرف بقية المثقفين والساسة إلى مملكة الشعر الذي كان معظمه يصب في تعظيم المستبدين وتطويع الشعوب لهم ، والحال لا يختلف كثيرا في العصر الحديث مع اختلاف بعض المسميات ،حيث يتم إلهاء الناس ووضع أسلاك شائكة أمام المهتمين بالسياسة، وتحديدا المطالبين بضرورة الإصلاحات السياسية الحقيقية كحل للمشاكل المستعصية في المنطقة العربية، التي هي من رواسب ومخلفات التسلط، في حين كانت تهمة من يعرض في الأمس البعيد هي الزندقة والضلالة، فإن تهمة المطالبين اليوم بالإصلاح هي الإرهاب والعمالة، والخروج على ولي الأمر .

وقد ظهر في الخمسينيات، الجيل الأول من الأدبيات التي ربطت مسألة الديمقراطية في العالم العربي بدرجات التنمية أو ما سمته نظرية التحديث بالشروط الاول وية للديمقراطية ثم تبعها الجيل الثاني الذي حاول إسقاط افتراضات التحول الديمقراطي على المنطقة العربية، وبعدها تشكلت قناعة علمية في الجامعات الغربية تدافع على ضرورة تجاوز المنطقة العربية في السياسة المقارنة .

لقد اجتهد أهل البحث والسياسة لفهم طبيعة الحاكم العربي ، ثقافته وسلوكه، وممارسته السياسة على عقود من الزمن ،فوجدوا أن الجوهر لا يكاد يختلف كثيرا ، فالشكل وحده هو

فقط من يتبدل ، فالتجربة الطويلة للنظام العربي الحاكم جعله عرضة للترصد والتمحيص حول السمات المشتركة التي يتقاسمها هذا النظام، فهو لا يكاد يخرج عن بعض التوجهات التقليدية، وإن أظهر بعض الانصياع لاستحقاقات العصرنة التي كانت تحاول تعميمها بعض الدول الغربية، غير أنه غارق في طبيعته السلطوية والشخصية الأبوية والأدهى أنه عسكري إلى درجة كبيرة، وبرعت الأنظمة العربية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية وإفراغها من محتواها.

إن الديمقراطية كما يراها الحاكم العربي، مرفوضة تماما، إلا من باب دحر المزايدات الغربية للتخلص من ردّات الفعل الناقمة ببعض الممارسات الشكلية التي لا تغير من الواقع شيئا ، أو من باب تحديث الاستبداد المتهالك، الذي فقد بريقه جراء الهزائم المتلاحقة في كل الميادين السياسية منها أو العسكرية وحتى على مستوى الحياة الاجتماعية المرتبطة بمعيشة المواطن العربي، فأصبح يبحث عن أي شرعية لحكمه المرفوض فالتجأ للديمقراطية الصورية التي رآها مخرجا وحيدا للإفلات من استحقاقات فشله واستبداده بالسلطة، والفساد الذي يمارسه أفراده على نطاق واسع، لقد غدا الحكام العرب من الوثوق بالنفس واستقرار الأحوال إلى درجة الإعداد لتوريث الأبناء، ولا شك أن الأنظمة العربية وصلت إلى حالة شديدة من التخلف والرجعية والفساد، في ظل تنامي وعي احتجاجي، يتوسل بأحدث الوسائل للتعبير عن رفضه لهذا الواقع.

وفي هذا السياق: يمكن الوقوف عند ثلاثة مستويات من حالة التردي التي عرفتها النظم العربية، وهي: فقدان للشرعية، وغياب الفعالية السياسية، وعدم القدرة على مكافحة الفساد، بل الانخراط في دوامه وإعادة إنتاجه، هذه المكونات الثلاثة لا تنسحب بشكل ميكانيكي على جميع الدول، بل إنها –أي النظم العربية– تتفاوت في درجة هذه الشرعيات الثلاثة، والمواطن العربي في العقدين الماضيين، وبوجود ظاهرة الفضاءات المفتوحة، ما وحّد الحالة العربية الرافضة لهذه النُظم.

وبعد عقود من الزمن التي رافقتها العديد من الاحتجاجات والانتفاضات ،ومع بداية 2011 شهدت المنطقة العربية اندلاع ثورات عارمة كانت شرارتها الأولى من تونس مرورا بمصر

في جانفي 2011 ، وليبيا واليمن في فيفري وسوريا في مارس من العام نفسه ،إمتداد إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية، فشرارة الربيع العربي انتشرت بسرعة ، بحيث لم تستثني أحدا من الدول العربية وان اختلفت قوة أو ضعف هذه الاحتجاجات الشعبية ضد النظم التسلطية من دولة لأخرى.

إن الثورات التي شهدها العالم العربي فاجأت الكثيرين في الداخل العربي وخارجه، فلم يكن يتوقع أحد أن إحراق البوعزيزي لنفسه قادر ا على إشعال الوطن العربي بالثورات المناهضة للأنظمة الشمولية ،ولا قادر على إحداث تغيير جذري في وعي الشعوب العربية.

لم تكن تونس قبل 14 جانفي 2011 بدعا من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا ، ولم تكن تداعيات ذلك النمط من الحكم اقتصادها وثقافتها وتعليمها بأفضل من تداعياته على أوضاع باقي بلدان المنطقة، ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية يدور حول ترتيبات الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة وغيرها من اشكالات الواقع العلمي وإنما كان يدور حول غياب الديمقراطية كلية.

**-أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع الانتقال الديمقراطي أهمية بالغة كونه مبحثا رئيسيا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهرت العديد من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة : نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة ، وقد جاء التراكم الأكاديمي الضخم مقترنا بما سمي بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوربا ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق وسط أوربا، فيما بقي العالم العربي ينظر إليه على أنه يمثل الاستثناء ضمن هذه الموجة إلا أن ماحدث في تونس في

بداية سنة2011 شكل أيضا الاستثناء في المنطقة العربية كنموذج للتحول الديمقراطي ولهذا فان دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي في تونس موضوع جدير بالاهتمام والدراسة.

**- مبررات اختيار الموضوع:**

**01ـ أسباب موضوعية:**

ما دفعني إلى دراسة التحول الديمقراطي في تونس هو الإعجاب بثورة الياسمين ـ سلمية الحراك الشعبي، تعامل الجيش مع الحراك، تعامل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات، تعامل الطبقة السياسية مع السلطة والعكس ـ

**02ـ أسباب ذاتية:**

إن انتمائي للفضاء المغاربي بصفة خاصة وللمنطقة العربية بصفة عامة جعل مني أبحث في الموضوع لكي يكون لدي ن ظرة عن عملية التحول الديمقراطي في دولة عربية ربما ستكون نموذجا يمكن تعميمه في باقي الدول العربية.

وإن الاهتمام الشخصي بالموضوع يرجع أيضا إلى أن دخول مجال البحث عبر هذا الموضوع نظرا لجدته وحيويته البحثية حيث يعطي للباحث آفاقا ويمنحه مزيدا من زوايا الرؤى والتحليل.

**03ـ أسباب علمية :**

تتعلق بتطبيق مناهج وطرق البحث العلمي التي تعلمناها في مراحل الدراسة الجامعية عساها أن تكون إضافة علمية ومرجع في المكتبة يستفيد منها الطالب.

**- أدبيات الدراسة:**

شكلت الثورة التونسية أول تجربة انتقالية في المنطقة العربية في العصر الحديث، ولهذا أخذ الإستثناء اهتمام محل العديد من الكتاب والمفكرين، وسنحاول استعراض وجهات نظر مختلفة حول الموضوع:

**1 – كتاب الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**

للمفكر عزمي بشارة الذي صدر سنة 2012 بلبنان عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، حيث سلط الضوء على الأسبابَ الجوهرية التي قادت إلى الثورة في تونس، في إطار منهجية تحليلية توثيقية تابعت تطور الأحداث وأعادت تشكيل مسار الثورة، وتحولها من عملية احتجاجية إلى ثورة، ثم عملية انتقال ديمقراطي فرضت على النظام القائم، متوقفا في الوقت ذاته عند أهم محطات هذه الثورة وعناصرها بما يتسق مع منطق صيرورتها الداخلية، معتمدا على تعددية منهجية من مجالات العلوم الاجتماعية، وفي ضوء مقاربة التاريخ الحي أو المباشر، وما تمثله الثورة من فتح لبداية عصر عربي جديد وإن لم تتضح معالم النهائية بعد.

ويقر المفكر بأن زوال نظام زين العابدين، كان بسبب زيادة معدلات البطالة بشكل عام ما أدى إلى توليد حركات احتجاجية ناقمة على الفقر والفساد والمحسوبية في الدولة، حيث أن ثورة تونس بدأت بانتفاضات خبز محلية، تكررت عدة مرات في الأعوام الخمسة التي سبقت الثورة، وذلك في وسط البلاد وجنوبها الداخليين، والطرفيين بالنسبة إلى الساحل (المركز) الذي يحظى بثروة وتنمية واهتمام أكبر.

ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والجهات (الأقاليم) التونسية الأخرى، واندماج فئة رجال الأعمال بمنظومة الجهاز الاستبدادي، وظهور جيل جديد من أبناء المسؤولين العسكريين والأمنيين الذين اتجهوا نحو الاستثمارات، ولجأوا إلى طريقة عيش مُترفة، وإلى الاستهلاك المبتَذَل كسلوك استعراضي. وكان ذلك كله محاولة لإعطاء صورة غير حقيقية عن الواقع التونسي تخفي الجرائم المرتكَبَة في أقبية التحقيق والتعذيب وإظهار صورة الدولة المترفة بجيش من المثقفين والكتاب والفنانين ورواد الصالونات الثقافيّة المكرّسة لهذه الغاية. هذا كله شكّل مادة مشتعلة تسعّر نار الغضب.

2 **-كتاب قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م .**

للدكتور راغب السرحاني الذي صدرت طبعته الأولى سنة 2011 بالقاهرة ، حيث عاد إلى التاريخ التونسي منذ الفينيقين إلى غاية ثورة 2011م، ويروي المؤلف أحداث ووقائع الثورة التونسيَّة منذ صباح يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010م وإضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه، مما أشعل فتيل الثورة، ثم توالي الاحتجاجات في سيدي بوزيد وأحداث القمع المتتالية من قوات الأمن التي أطلقت الرصاص الحي على المتظاهرين، زاد الأمر اشتعالًا إعلان وفاة الشاب محمد البوعزيزي يوم الثلاثاء 4 يناير 2011م، وتسبَّب موته في اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، لتنتشر بعد ذلك في عددٍ من الولايات التونسيَّة على ،ولم تنجحْ كل محاولات الطاغية بن علي في تفريق جموع المتظاهرين. ثم يجيء يوم الجمعة 14 يناير 2011م ليزفَّ إلى أهل تونس، هو فرار بن علي إلى السعوديَّة.

**الإشكالية:**

في إطار المنطق العام لإنتاج المعرفة نصوغ الإشكالية التالية :

**هل حققت الثورة في تونس تطلعات الشعب في مجالات الحرية والعدالة؟**

**حدود المشكلة:**

**الإطار المكاني:** الجمهورية التونسية دولة تقع شمال إفريقيا مطلة على البحر الأبيض المتوسط تنتمي إلى فضاء المغرب العربي نالت استقلالها من الاحتلال الفرنسي عام 1965م يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة، تبلغ مساحتها 163,610كم$^2$.

**الإطار الزماني :** تم تحديد اطار زمني للدراسة ممتد من 2011 الى غاية 2015 م حيث مثل مطلع 2011 بداية الاحتجاجات في الوطن العربي والتي انطلقت شرارتها الأولى في تونس، كما أن إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية بعد الثورة كان نهاية عام 2014، وتتويج رباعي الحوار بجائزة نوبل للسلام كان في 2015.

**الفرضيات :**

1- رغم المؤشرات التي كانت توحي بأن نظام بن علي يعيش حالة استقرار وسيطرة على الوضع ،إلا أن الشعب التونسي كان يعاني ومهيأ للانفجار بسبب ممارسات التهميش والإقصاء المسلطة عليه، مما أدى إلى حدوث ثورة شعبية .

2- اتسعت مؤسسات الثورة لكل المكونات الاجتماعية والسياسية خاصة الإسلاميين والتيار اليساري واستطاعت تسيير المرحلة الإنتقالية، وحصلت على القبول والدعم الدولي.

**أدوات التحليل:**

1 **الإطار النظري** : لقد اخترنا مقاربة الانتقال الديمقراطي لدراسة موضوعنا وسنتعرض له بشيء من التفصيل :

يمكن إجمال نظريات الانتقال الديمقراطي في أربع مقاربات أساسية: المقاربة التحديثية، والمقاربة البنيوية، والمقاربة الثقافية، والمقاربة الانتقالية، وإذا كانت المقاربة التحديثية تبدو في ظاهرها مغرية لتفسير ما يحدث في تونس باعتبار ما تُعرف به تونس في محيطها العربي من تقدم في مظاهر التحديث سواء في مجال التعليم أو الإدارة أو التنظيم الاجتماعي والأحوال الشخصية، إلا أن المسألة أعمق من هذا التوافق وأكثر تعقيدا، فالمقصود من علاقة التحديث بالتحول نحو الديمقراطية في المقاربة التحديثية يتخطى مجرد المظاهر ليغوص في عمق البنى الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التصنيع والتمدن ومؤشرات الرفاه المادي. فكلما ارتفعت تلك المؤشرات في مجتمع معين كان أقرب إلى التحول الديمقراطي حسب منظري هذه المدرس بمعنى آخر، وبما يشبه العلاقة السببية والتصور الخطي للتاريخ، يربط هذا الاتجاه في التحليل بين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والقابلية للتحول الديمقراطي من جهة أخرى. فالمجتمعات غير الرأسمالية وغير الصناعية تحديدا ومن بينها المجتمعات العربية، هي من حيث المبدأ أبعد المجتمعات عن الديمقراطية.

ولا يختلف الاتجاه البنيوي في مقاربته للمسألة الديمقراطية، حيث يرتكز في تحليله للتحولات الاجتماعية ومن بينها تحولات النظم السياسية على المسارات التاريخية بعيدة المدى،

فالإنتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر محكوم بالدرجة الأولى بسياق تفاعلي يتداخل فيه الصراع الطبقي مع جهاز الدولة ومع الجغرافيا السياسية بما لها من تأثير لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

إن اشتراط تغيير شكل النظام السياسي بتغيير بنية الدولة وبما تؤول إليه الصراعات الطبقية يجعل من العسير التفكير في الإنتقال الديمقراطي في أي مجتمع قبل أن تنضج فيه شروط ذلك التحول على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية. وكما هو الشأن مع الطرح البنيوي في مختلف المجالات والتخصصات، لا دور للقوى السياسية أو الاجتماعية من نخب وأحزاب وأفكار وإرادات جماعية أكانت أم فردية في إحداث التغيير إذا لم يكن انعكاسا لصراع طبقي أو دليلا على تحول في بنية الدولة ذاتها.

أما المقاربة الثقافية والتي تركز على دور الثقافة السياسية في إحداث التغيير الديمقراطي، فقد تطورت كاتجاه فكري من داخل المقاربة التحديثية اعتبارا لما يلعبه التحديث والتقدم الصناعي والتقني من دور في تحديث منظومة التعليم وإحلال الثقافة محلا مؤثرا في مسيرة المجتمعات. هنا أيضا تبقى الثقافة مشروطة بمدى تقدم المجتمع وارتفاع مستوى العيش بمقاييسه المادية، ويظل دورها رهينا بمدى "مدنيتها" وقابليتها لقيم التعددية السياسية والفكرية، وإدارة الشأن العام وفقا لمبدأ الإقناع بدل الإكراه، والقبول بالتداول السلمي على السلطة تمثيلا لإرادة الشعب العامة لا سلبا لها باسم فكرة أو طبقة أو حزب. ورغم ما يبدو من انسجام ظاهري في المنطق المؤسس لهذا الاتجاه في مقاربة مسألة التحول الديمقراطي ، إلا أن ثمة اعتراضات منهجية جوهرية على اعتبار الثقافة أداة تفسيرية نفهم بها ومن خلالها ما يجري من تحولات سياسية، فضلا عما تنطوي عليه هذه المقاربة من أحكام قيمية ترفع بموجبها ثقافات وتحط أخرى. فالثقافة السياسية عموما، أكانت مدنية أم غير ذلك، غالبا ما تتشكل في سياق التحولات السياسية وتأتي كنتيجة لها بدلا من كونها مولدا لتلك التحولات ومسببا لها. وكما يرى منظرو المقاربة الانتقالية، فالثقافة تلعب دورا أكبر وأبعد أثرا أثناء المراحل الانتقالية التي تعقب تغيير النظام وتسبق عملية ترسيخ الخيار الديمقراطي وليس قبلها، فهذه

المقاربات الثلاث، وإن اختلفت في زاوية التناول وفي نقاط ارتكازها النظرية فإنها تلتقي في الملامح العامة التالية:

**مركزية الدولة** : فالدولة تظل هي اللاعب الرئيس بل الأوحد في صناعة التحول عبر تحكمها في وتيرة التحديث، وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه المنظومة التعليمية والثقافية، فلا دور في هذه المقاربات لقوى غير "دولتية" سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو بجمهور الناس أو بتوافقات النخب أو بالإرادة سواء كانت فردية أم جماعية. فالتغيير الثوري والسريع على سبيل المثال، والذي يحدث نتيجة حراك شعبي واسع كما حصل في بعض البلاد العربية مؤخرا، لا يمكن تفسيره باعتماد هذه المقاربات، بل بمنهجية تحليلية جديدة تنطلق في رؤيتها لحركة التغيير السياسي والاجتماعي من تحت إلى فوق أو من أسفل القاعدة الاجتماعية إلى أعلاها.

**الحتمية التاريخية والاتجاه الخطي في التغيير**: تحصر هذه المقاربات تطور المجتمعات في رؤية خطية تترابط فيها الحلقات ترابطا حتميا بحيث يفضي سابقها إلى لاحقها دون اعتبار الاختلاف في السياقات التاريخية والثقافية للشعوب. ولا يكون التحول الديمقراطي بهذا المنظور إلا ضمن سياق حداثي نمطي يجعل حداثة المجتمعات الإنسانية، على تنوعها، لا تتحقق إلا بعبورها حتما من حيث عبرت المجتمعات الغربية، بما في ذلك المرور بمراحل التصنيع والتحديث التقني والعسكري والإداري. فلا يبقى أمام المجتمعات التي لا تنتمي للفضاء الغربي والتي اختلفت تجربتها الحضارية وسبيلها إلى الحداثة أن تنجز تحولا ديمقراطيا.

**الملمح الاستشراقي**: تنطلق هذه المقاربات من رؤية مشتركة، مضمرة حينا وصريحة أحيانا، تقوم على التفريق الجوهري بين المجتمعات، مستندة في ذلك إلى حكم قيمي يجعل من المجتمعات الغربية معيارا للفضل، ومن تجربتها التاريخية مقياسا لما سواها. وبناء على هذه الرؤية التي ظل المستشرقون من مؤرخين وأنثروبولوجيين وسياسيين يضعون أساساتها منذ قرون، لا يمكن للمجتمعات، الشرقية عموما والعربية خصوصا، أن تدرك ما أدركه الغرب

من عقلانية وتقدم لعلة في طبائعهم وخلل في تاريخهم وتخلف في ثقافتهم. ومن أبرز ما انتهت إليه هذه الرؤية الاستشراقية مقولة "الاستثناء" العربي وما يعنيه ذلك من عجز مزمن وفشل محتوم في اللحاق بركب الأمم المتقدمة وبناء أنظمة ديمقراطية. إن أبرز ما حملته ثورات الربيع العربي في هذا السياق هو تحدي هذه المقاربات والإطاحة بمقولة الاستثناء العربي كما أطاحت بأنظمتها الاستبدادية.

بعد هذا العرض السريع لثلاث من أبرز نظريات الانتقال الديمقراطي، نعرض الآن لمقاربة أخرى تبدو أقرب لتفسير ما يجري في بلدان الربيع العربي وخاصة تونس، وهي:

_ **المقاربة الانتقالية** : أدبيات سياسية كثيرة أُنتجت في العقدين الأخيرين، جلها يندرج في سياق الدراسات المقارنة، تبحث في تحولات ما صار يعرف بديمقراطيات "الموجة الثالثة". تركز المقاربة الانتقالية بدرجة أولى على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى ولا تنظر إلى السيرورات التاريخية المركبة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة، فالمفاوضات والمساومات وحتى الصفقات التي تحصل بين النخب السياسية، بما في ذلك مع بقايا نخبة النظام القديم، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية صرفة وفي مدى زمني محدود، وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات وآليات انتقالية هو الذي يحدد أسس وشكل النظام الديمقراطي الناشئ. ما تجدر الإشارة إليه هنا أيضا هو حالة التردد وغياب اليقين الذي يعقب سقوط النظام القديم ويسبق بناء النظام الجديد فيطبع المرحلة الانتقالية برمتها. هذا التردد الذي يفسره جزئيا غياب الخبرة ونقص الثقة لدى النخب الجديدة في قدرتهم على إدارة الدولة، يجعل مرحلة الانتقال الديمقراطي محفوفة بالمخاطر ومعرضة للانتكاس وحتى الفشل. ولعل ذلك ما حدا بمنظري هذه المدرسة إلى دعم المرحلة الانتقالية بمرحلة أخرى تسمى في الأدبيات الانتقالية بمرحلة تعزيز أو ترسيخ النظام الديمقراطي لا شك أن الكثير مما تقترحه هذه المقاربة من آليات وإجراءات انتقالية ينطبق على المرحلة التي أعقبت سقوط الأنظمة العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكنها تظل تحمل نقاط ضعف أساسية لا سيما بالنظر إلى السياق الثوري والشعبي الذي

حصلت في ظله ثورات الربيع العربي، فالتركيز المفرط على النخب يهمل دور الجماهير في إحداث التغيير أو في ترسيخ المسار الديمقراطي، كما أن هذه المقاربة تظل قاصرة عن فهم وتفسير الانتقال الديمقراطي عن طريق الثورة الشعبية.

**2_ الإطار المنهجي:** سنعتمد على **منهج دراسة حالة** الذي يعتبر منهجا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر أي الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، أي أن منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما يهدف إلى جمع البيانات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة و تاريخها و خبراتها الماضية و علاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي هذه الحالة أو الوحدة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم عليه،وسنستخدم أيضا **المنهج التاريخي** وهو المنهج الذي من خلاله تتم دراسة الأحداث والوقائع التاريخية التي حدثت في زمان ومكان ماض وبواسطته يمكن الرجوع إلى فترة حكم بن علي وأحداث الثورة التونسية .

**3- الإطار المفاهيمي:** سنحاول في هذا الجزء شرح المصطلحات والمفاهيم التي تم الإعتماد عليها لتحليل الموضوع وهي :

**1-الثـــورة :** في لسان العرب مادة ثار : ثار الشيء هاج ، ثورة الغضب حدته، والتأثر الغضبان ، ويقال للغضبان أهيج مايكون : وقد ثار ثائره وفار فائره ،إذا غضب وهاج. ثار إليه وثب، ويربط اللسان العربي لفظ (الثورة) بذلك لغويا أو إيحاء لغويا بمعاني عدم الإنظباط والغضب.

اما افلاطون فقد اعتبر ان الثورة هي تحول طبيعي في شكل من اشكال الحكومة الى شكل اخر ، في حين ان ارسطو ، و في سياق تناوله في كتابه السياسة انماط الحكم

( الديمقراطية و الاليغارشية ) انهما معرضين للثورة ، ليقسم الثورات الى قسمين اساسين: الاول يفضي الى تغيير القوانيين القائمة ، والثاني يغير الحكام مع تغيير بنية النظام ككل.

ويعرف المفكر العربي عزمي بشارة الثورة انها : " تحرك شعبى واسع ، خارج البنية الدستورية القائمة ، او خارج الشرعية ، يتمثل هدفها في تغيير النظام القائم في الدولة ، و بالتالي فهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة بشرعية جديدة. فهدا التعريف يظهر الفرق بين مفهوم " الثورة " و مفهوم " الانقلاب العسكري " ، فالأول هو تحرك شعبي جماهيري كما سلف القول هد المفكر ،أما الثاني اي الانقلاب فهو يقع داخل النظام القائم على ايدي جزء من النخبة الحاكمة كالجيش ، او جزء منه في حالة الانفصال ، بحيث تؤدي هده الانقلابات الى إعادة توزيع السلطة من جديد داخل النظام.

2- **الانتفاضة :** توجد صعوبة في تحديد مفهومها بشكل واضح ، لكونها ما زالت في طور التشكل ضمن سياق معين ( سياق القضية الفلسطينية )، فبالعودة الى لسان العرب ، نجد كلمة انتفاضة مشتقة من جدر (نفض ) الذي يدل على الحركة، اما فعل انتفض فهو يعني : المطاوعة في الحركة ، كما يحمل دلالة فصل الشيء عن اصله.

3- **الترويكا الحاكمة** :هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في نظام الحكم .

4- **الرباعية:** يتكون رباعي الحوار الوطني التونسي من أربع منظمات مدنية تونسية وهي: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث قامت بمبادرة الحوار الوطني التونسي وحصلت على جائزة نوبل للسلام عام 2015 م.

**5- الربيع العربي:** هو مصطلح اطلق على الثورات العربية التي بدأت في تونس مطلع العام 2011 لتنتقل إلى دول عربية أخرى، وقد اختلفت درجة تأثيراته بين ثورات أسقطت أنظمة وحكام وبين إصلاحات قامت بها الانظمة القائمة.

**تقسيم الدراسة** :تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

الفصل الأول : الثورة وإختلالات نظام بن علي

نتناول فيه خصائص نظام بن علي ودور عائلة ليلى الطرابلسي في الحكم وكذا الأسباب التي جعلت الشعب التونسي ي ثور،حيث اشتمل المبحث الأول على الأسباب السياسية المتمثلة في عدم التداول على السلطة، وكذا تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وثالثا نظام الدولة البوليسية، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى الأسباب الاقتصادية معرجا عنصر الفساد وجهوية النظام وكذا تأثيرات الشراكة الأوربية على الاقتصاد التونسي، أما المبحث الثالث كان تحت عنوان الأسباب الاجتماعية التي أدت بالشعب إلى الثورة وركزنا في هذا المجال على البطالة والفقر والحرمان . وفي آخر الفصل أشرت لدور وسائل الإعلام المختلفة في الثورة .

الفصل الثاني : رهانات بناء شرعية النظام

وستناول فيه مسيرة الثورة وهيكلتها للوصول إلى بناء مؤسسات النظام الجديد، الذي حصل على القبول والدعم الدولي. وكان هذا بتقسيم الفصل وفقا للأحداث التي عرفتها المرحلة الانتقالية ابتداء من يوميات الثورة وسقوط نظام بن علي مرورا بانتخاب المجلس التأسيسي و الحكومات المتعاقبة والتوافق الوطني الذي أشرفت عليه الرباعية، وصولا الى التصويت على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية وتناولت في المبحث الرابع الدعم والقبول الدولي وهذا بحصول رباعي الحوار التونسي على جائزة نوبل للسلام .

**الصعوبات :** رغم صعوبة الحصول على المراجع وخاصة أن الكتب في هذا الموضوع شحيحة نوعا ما ،إلا أن هذا كان له ميزة خاصة جعلتني أدرك تمام الإدراك الصعوبات التي يواجهها الباحثين في كل المستويات والاختصاصات .

# الفصل الأول

شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وطرق الجماهير للمطالبة بحقوقها، إذ أنه منذ العصور القديمة ارتبط مفهوم الثورة بالعنف والدماء سواء من جانب الجموع الثائرة أومن جانب السلطة الحاكمة، لكن اليوم نشهد شكلا جديد للثورات العربية، وهذا بمطالبة الشعوب لحقوقها بطرق سلمية حضارية وهذا ماحدث في تونس، ولأن الثورة ثمنها غال، لذا لابد أن تكون هناك ظروف واقعية مستحقة تدفع الشعب للقيام بالثورة من أجل الوصول إلى هدف أغلى من الثورة كالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية والقانونية ، لذا سنحاول في هذا الفصل الإجابة على السؤال التالي : ماهي دوافع وأسباب اندلاع الثورة الشعبية في تونس؟ وسنتطرق في ثلاث مباحث إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من الشعب التونسي يثور.

**المبحث الأول:الأسباب السياسية**

تقدم التجربة التونسية مثالا واضحا لحالة الاستبداد السياسي، التي تعتبر من السمات العامة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية ويعتبر عدم التداول على السلطة سلميا وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وتمركز السلطات بيد شخص أو هيئة أو حزب سياسي ، واتخاذ الإجراءات القمعية ضد الشعب عامة وضد معارضيه خاصة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم شرعية السلطة، وبالتالي مبررا لحدوث الثورات، وسنتطرق إلى أهم الخصائص السياسية لنظام حكم بن علي .

**أولا : عدم التداول على السلطة**

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قمع الحياة السياسية لقاء التبشير بالتنمية الاقتصاد ية ورفع المستوى المعيشي للمواطن و من المعلوم انه منذ إعلان النظام الجمهوري في تونس في عام 1956 م وحتى اندلاع الثورة الشعبية العارمة في عام 2011م حكمت البلاد من قبل رئيسين فقط : أولهما الحبيب بورقيبة ( 1956-1987) وثانيهما زين العابدين بن علي (1987-2011) وهذا يعتبر دليلا واضحا على عدم التداول على السلطة في البلاد بالطرق السلمية لذا يرى بعض الكتاب بأن التجربة التونسية تقدم مثالا واضحا

للاستبداد السياسي مورس في الدولة التونسية منذ الاستقلال في زمن الحبيب بورقيبة الذي كان حكمه يتسم بالإنفراد الكامل والتسلط مرورا بالرئيس زين العابدين بن علي.[1]

وعند استيلاء زين العابدين على السلطة عن طريق انقلاب أبيض متبنيا شعارات ليبرالية في الاقتصاد الديمقراطية في السياسة ، ومبشرا بالانفتاح والإصلاح وعد أنه سوف ينقل جمهورية تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية، وتصور البعض أن جمهورية تونس سوف تمر بعملية تحول ديمقراطي مهم، لكن سرعان ماتلاشت هذه الآمال ليحل محلها الخوف والقمع لقرابة 33 عام، وخاصة في أوائل التسعينيات بدأ انحراف واضح لتلك الشعارات من الناحيتين السياسية والاقتصادية وحدث تشدد سلطوي وقمعي من قبل النظام، وانحسر التفاعل مع الشعب تدريجيا إلى أن وصل إلى حد الانقطاع .[2]

وقد أرجع البعض سبب إعطاء بن علي هذه الوعود إلى حاجته لبناء شرعية شعبية ووطنية لزعامته بعد الانقلاب الأبيض ونهاية فترة بورقيبة، بينما اعتقد بعض آخر من الباحثين بأنه سوف يكون هناك تحولا ديمقراطيا حقيقيا خاصة بعد إعلانهم ميثاقي 1988 و 1991م، ووصل الأمر إلى حد مقارنته بالتحول الديمقراطي في اسبانيا بعد فرانكو وميثاق مونكلوا، وضل التفاؤل قائما لدى البعض حتى إجراء الانتخابات البرلمانية لعام 1994 وكذلك انتخابات 1999 حين تبرع النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة 19 مقعدا 34 مقعدا على التوالي، أما في الانتخابات الرئاسية لعام 1999م فقد فاز بن علي بأكثر من 99 بالمائة وهذه النسبة دليل على عدم نزاهة الانتخابات. وبنظرة للوضع السياسي والحزبي في تونس في عهد الرئيس زين العابدين من الممكن ملاحظة وجود بعض الاحزاب المعارضة التي بدت على أنها نوع من الديكور الذي استخدمه النظام كأداة مكملة لصورته في الخارج، كما يلاحظ أيضا جانب آخر وهو أن بن علي كان يحرص على الاستماع لرموز بعض هذه الأحزاب وفي الغالب تنتهي هذه اللقاءات ببيانات حول مدى

---

[1] رمضان أحمد رشيد، **إشكالية التحول الديمقراطي بعد الثورة دراسة تحليلية مقارنة بين حالتي مصر ـ تونس** ، رسالة ماجستير(مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية،2013) ص 94.

[2] سعد الدين ابراهيم، **عوامل قيام الثورات العربية**، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 399 ) ص129.

إصغاء الرئيس لمواقف ونبض الشارع ونقل صورة إيجابية من داخل القصر حول الرئيس المنصت الذي يسعى إلى تلبية تطلعات المواطنين ،لكنه في المقابل أفلح في إيجاد بعض الأحزاب من حوله كانت وظيفتها الاساسية مباركة مواقفه وسلوكه السياسي [3]

لقد وصف السفير الأمريكي بتونس في تقريره إلى وزير خارجيته لشهر جوان 2008 نظام بن علي بأنه نظام شبه مافيوي.[4]

إن تداول رئيسين اثنين فقط على السلطة منذ استقلال تونس في سنة 1956 دليل واضح على عدم التداول على السلطة ودكتاتورية النظام الذي قمع المعارضة.

**ثانيا: تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية**

كانت الانتخابات في مجملها شكلية وغير تنافسية ولا تحمل أية مفاجآت حقيقية ، وكانت طريقة الاقتراع في الانتخابات البرلمانية هي المزج بين طريقتي نظام الأغلبية على مستوى الدوائر، ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني تؤدي دورا أساسيا في تطويق الانفتاح الديمقراطي مما يضمن استمرارية انتهاج الخصائص الجوهرية للحكم التسلطي وتهميش المعارضة وتشرذمها.[5]

استخدم بن علي مجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له ليصطنع واجهة ديمقراطية تؤدي دور الديكور في الانتخابات الشكلية ، التي كانت تنظم دوريا وتوزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين (مجلس النواب ومجلس المستشارين ) حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم[6] .

ويذكر العديد من الوزراء السابقين مثل الباجي قايد السبسي وادريس قيقة اعترفوا بحدوث عمليات التزوير، ففي فترة حكم بنعلي قام بإسناد حصة للأحزاب الفائزة بالطريقة النسبية في حدود 20% من مجموع قواعد البرلمان في ثلاث جولات انتخابية

---

[3] أحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،2012)،183.

[4] عميرة علية الصغير، **الثورة التونسية في عامها الثالث**، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014) ص 54.

[5] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 96.

[6] عميرة علية‌الصغير، **مرجع سابق**، ص56.

(1994-1999-2004) ومن ثم ارتفعت نسبة الحصة لتصل إلى 25% في الانتخابات الأخيرة في عام 1999م، ومما يلاحظ أن هذا النظام الانتخابي كان يخدم الأحزاب السياسية دون القائمات المستقلة ، ويخدم النظام الحاكم بشكل حاسم لأنه يمنع الأحزاب المعارضة من منافسة الحزب الحاكم والحصول على الأغلبية داخل البرلمان.[7]

**جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية في جمهورية تونس منذ الاستقلال:**

| تاريخ الانتخابات | النسبة % |
|---|---|
| 8 نوفمبر 1959 | %99,78 |
| 8 نوفمبر 1964 | %99,8 |
| 3 نوفمبر 1969 | %99,45 |
| 3 نوفمبر 1974 | %99,52 |
| 20 مارس 1994 | %99,9 |
| 20 مارس 1999 | %99,45 |
| 24 أكتوبر 2004 | %94,49 |
| 25 أكتوبر 2009 | %89,62 |

**المرجع :** رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص97.

[7] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص97.

وتشير النتائج بكل وضوح إلى النسب المرتفعة التي كان يحصدها الرئيس التونسي منذ الاستقلال وتعبر صراحة عن غياب المنافسة الجدية وفوز مرشح الحزب الحاكم (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) في جميع الانتخابات الرئاسية.

**ثالثا: الدولـــــة البوليسيـــة**

أولوية الصعيد الأمني بالنسبة لكثير من النظم الحاكمة تمثلت في تحقيق أمن النظام أو الأمن بمعناه السياسي الضيق وليس الأمن المجتمعي، وبالتالي في العالم العربي لم تتطور ظاهرة الدولة التنموية، بل تطورت وترسخت ظاهرة الدولة البوليسية أو دولة المخابرات، ويعرف النظام التونسي بأنه نظام بوليسي وأن الرئيس بن علي كان من الضباط الذين تم اختيارهم من قبل الحزب الحر الدستوري للالتحاق بالكليات العسكرية، وقد عين حين رجوعه إلى تونس مديرا للأمن العسكري في الجيش سنة 1958م، ولهذا فإن اعتماده على جهازي الشرطة والأمن لتقوية نفوذه ومعالجة الأمور بالعصا الأمنية كان أمرا طبيعيا يرجع إلى تكوينه وعمله كعسكري ، إذ اعتمد على المعالجة الأمنية للقضايا السياسية وقام بزيادة عدد أفراد الجهاز الأمني في فترة حكمه وأنشأ مايسمى لجان الأحياء التابعة للحزب الحر الدستوري تعمل كخلايا مدنية أمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الشرطة التونسية في عهد زين العابدين بن علي تضاعفت أربعة مرات تقريبا منذ توليه السلطة مقارنة بعهد بورقيبة، كما تضاعف عدد موظفي الشرطة أربعة مرات أيضا فبعد أن كانوا 20 ألف أصبحوا 85 ألف كما كان يوجد ثلاثة آلاف خط هاتف مراقب، وتقول منظمة مراسلون بلا حدود (ثمة تجنيد لكل أجهزة النظام خدمة للجنرال بن علي، وتوظيف للقضاء والصحافة، وتعذيب ممنهج وعقوبات بدنية وتجريم لعائلات المعارضين)، وبناء على كل هذا اعتبرت هذه المنظمة نظام بن علي بالنظام القهري الذي أنشئ لإخضاع شعب كامل ومصادرة مواطنته[8].

[8] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص .99.

لقد أصبح بن علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس وهمهم هو الحفاظ على السلطة، وبتواطؤ مع الدول الغربية حول تونس إلى سجن كبير تحت غطاء مقاومة الخطر الأصولي والإرهابي، إذ يقدر عدد أفرادا لشرطة السري والعلني بـ 150 ألف فرد أي ستة مرات تقريبا عدد أفرادا الشرطة في فرنسا التي عدد سكانها خمس مرات عدد سكان تونس، وقد ثبت أن خلايا الحزب الحر الدستوري ومسؤوليه في تونس والخارج كانوا يقومون بمهمات تجسسية على السكان ويبلغون تقاريرهم لأجهزة الداخلية أو مباشرة لابن علي، كما أثبتته عدة وثائق حجزها الشباب الثائر في مقار الحزب أو في مركز بوازيبس بباريس الذي كان مقرا للاستخبار ألتجمعي على الجالية التونسية بفرنسا.[9]

إن ماميز نظام بن علي هو اعتماده الأساسي على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لفرض سلطانه على الجميع [10] .

إن نظام بن علي كان من أشد الأنظمة القمعية في العالم العربي حيث كان يستخدم قوات الأمن في فرض سطوته على البلاد ، ووضع القيود على وسائل الإعلام بشكل غير مسبوق ، وكبت للحريات وتذكر الإحصائيات أن عدد المعتقلين سنتي 1992 و1993 تجاوز عشرات الآلاف بعدما زج بالإسلاميين بالمئات سنة 1989 حين حصلوا على نسبة بالمائة في أول انتخابات برلمانية في فترة حكمه ، وتعرض مناضلي وقيادات النهضة المعارضة للقمع والنفي.[11]

لم يكن النظام مجرد حزب سياسي، بل إن عموده الفقري كان جهازا امنيا ممتدا ومتشعب التخصصات والهياكل ، فالشأن السياسي داخل جهاز الأمن التونسي لم يكن موضوع اهتمام فرقة بعينها كما يحاول البعض الإيحاء بذلك، ولا كان لمجرد مراقبة

---

[9] عميرة علية الصغير، **مرجع سابق** ص 55.

[10] أحمد كرعود، تونس **ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبدا** د (بيروت: الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية، مارس 2013 ) ص 38.

[11] بوحنية قوي، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي** ، **مجلة الديمقراطية :** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنة الحادية عشر، العدد 42، أفريل 2011) ص 144.

المعارضين وتقديم التقارير في ذلك، لقد كانت كل الفرق الأمنية تتدخل في الحياة السياسية، بل حتى أعوان البلدية كان لهم رأيهم وتقديرهم للسياسيين فيستصدرون قرارات الهدم والمنع من البناء والتجارة وغيرها بناء على الانتماء السياسي للشخص، لقد كان جهاز الأمن يمارس سلطات فعليّة وواسعة داخل مؤسسات الدولية، بل إن كل المؤسسات كانت تشتغل بعقلية أمنية فيما يمكن أن نطلق عليه عسكرة الدولة.

**المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية**

عاشت تونس تحت نظام بن علي 33 عاما تم فيها إقرار سياسات اقتصادية عديدة طيلة هذه الحقبة مطبقا سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي واقتصاد السوق وعمليات خوصصة وسنتطرق في هذا المبحث للخصائص الاقتصادية للنظام وكيف ساهم العامل الاقتصادي في دفع الشعب إلى الثورة على الوضع القائم.

عرفت تونس في ضل الرئيسين بورقيبة وبن علي ثلاثة مراحل كبرى :

- المرحلة الأولى :1956- 1969 استرجاع السيادة وتونسة الاقتصاد.
- المرحلة الثانية : 1969-1986 تحرير الاقتصاد وإنشاء الصناعة الكيماوية الثقيلة.
- المرحلة الثالثة: 1986-2011 التسريع في الخوصصة وتطوير الشراكة مع اوروبا. [12]

تبعا للمراحل حقق الاقتصاد التونسي بذلك نسب نمو تجاوزت 4,6 % بالنسبة للفترة 1986-2006 كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة، لاسيما ماتعلق بالمديونية حيث تراجعت بعض مؤشراتها ، فانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى حدود 49%

[12] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 38.

ونسبة خدمة الدين إلى 16.6%سنة 2006 مقابل 58% و 26,4%سنة 1986 ، وتم التحكم النسبي في التضخم والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل 5,8% من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) إلى 2,5%في المخطط العاشر (2002-2006)، ولابد من الإشارة إلى أن تلك السياسة التنموية المنتهجة، جعلت تونس أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين وأكثر عرضة لتأثيراته السلبية المباشرة على بعض القطاعات مثل السياحة والفلاحة، ووجدت تونس نفسها أمام جملة من التحديات نتيجة لسياسات الانفتاح والتحرر ووجدت بعض القطاعات نفسها غير قادرة على خوض سباق التنافس الاقتصادي ففقدت بعض الصناعات مثل النسيج القدرة على الاحتفاظ بمناطق الترويج التقليدية أمام غزو المنسوجات الصينية لبعض الأسواق الأوربية[13] .

إلا أنه من جهة أخرى وعلى الرغم من النقاط الإيجابية السالفة الذكر، وبالقدر الذي أفرزته سياسة الاقتصاد التونسي التنافسي واتفاقيات التبادل الحر تحسنا نسبيا ملحوظا في المؤشرات العامة للنمو، فإن هذه السياسات طرحت في الوقت نفسه مجموعة من الضغوطات المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن في توزيع المشاريع والثروات بين جميع مناطق الدولة، لذا فالتونسيين قد عانوا كثيرا من الناحية الاقتصادية وخاصة من حالات الفساد المستشري في البلاد .[14] وسنتطرق إلى أهم العناصر:

**أولا : الفســـــاد**

يرى بعض الباحثين أن الفساد السياسي والمالي في تونس كان سمة ملازمة للنظام السياسي التونسي المعاصر وقد ارتبط بهاعضويا خاصة مع ظهور الدولة البوليسية التي كانت تمارس الاحتكار بطريقة فعالة لمصادر الثروة والقوة لمصلحة النخبة الحاكمة

---

[13] عائشة التائب، **الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للثورة في تونس** : قراءة سوسيولوجية ، امحمد مالكي وآخرون ( بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ،2012)،ص 56.

[14] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 99.

سواء لمصلحة العائلات الحاكمة أو لمصلحة حزب التجمع الديمقراطي الحاكم، ومن اهم مصادر الفساد في الجمهورية التونسية كانت إعطاء الشركات المتعددة الجنسيات امتيازات خاصة، بمقابل حصول الأشخاص المحاطة بالرئيس وخاصة العائلة الحاكمة على أموال معينة منها، وبهذه الطريقة استطاعت هذه العائلة من جمع أموال ضخمة عن طرق الارتشاء، وكذلك تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، وقد كشفت برقيات رسمية نشرها موقع و يكيليكس، حسب رمضان أحمد رشيد بتاريخ 8 ديسمبر 2012 عن واحد من أبرز سمات نظام زين العابدين بن علي وهو الفساد وهيمنة النخبة الحاكمة على جميع مصادر المال والأعمال في الدولة ، كما ذكر نفس الموقع مصادرة عقارات في مواقع رسمية منم مالكيها لصالح محمد صخر الماطري صهر بن علي، وذكرت صحيفة لوموند الفرنسية في مقال لها على موقعها الإلكتروني استنادا إلى معلومات استخبارتية أن ليلى الطرابلسي زوجة بن علي أحضرت طنا ونصف الطن من الذهب من أحد البنوك قبل فرارها من تونس ، وحسب جريدة لوفيجارو الفرنسية أن عائلة الطرابلسي تمتلك عدة أملاك في دبي ومالطا والارجنتين بالإظافة إلى حسابات مصرفية وشقق في الأحياء الباريسية الراقية وشاليه وفلات فرنسية.

إضافة إلى هذا، فإن عائلة صخر الماطري ، صهر بن علي وزوج ابنته نسرين تلك العائلة التي كان لها دورا كبيرا في مسألة الفساد في جمهورية تونس ، وحسب مقال في مجلة جون أفريك بتاريخ 4 نوفمبر 2008 ، أن الإخوة في عائلة الماطري يعلتلون عرش مجموعة اقتصادية كبيرة تبلغ معاملاتها 500 مليون يورو وتتحكم في أسواق شهيرة تبلغ 65 سوقا تحت علامة مونوبري ، وكذلك عائلة سليم زروق صهر بن علي زوج ابنته غزوة من زوجته الأولى اشترى شركة سيراميك تونس بقيمة 18 مليون دولار بعد أن أبعد جميع المنافسين تحت طائلة الضغط والتهديد في أفريل 2006 ليبيعها في سبتمبر من نفس السنة بقيمة 24 مليون دولار ، كما وضع يده على ثلثي سوق البلاستيك في جمهورية تونس بالإضافة إلى الشركة الوطنية لتربية الدواجن ، وأيضا كان بلحسن الطرابلسي الأخ

الأكبر لليلى دورا كبيرا في الفساد حيث استولى في عام 2001 على شركة طيران قرطاج ايرلاينز والتي أظهرت تقارير دولية بأنه آنذاك كانت تحتل المرتبة 61 في مقياس الفساد في العالم.[15]

كما أن قوة ليلى الطرابلسي في الحكم تظهر في أنها استطاعت أن تسحب الجنسية التونسية من زوجة الراحل عرفات والالتفاف حول مشروع المدرسة الخاصة الذي كلف 205 ملايين أورو. [16]

وكذلك هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره ، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات ، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليلكس ، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلي ، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة ، إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.[17]

نجحت ليلى الطرابلسي في تنظيم الامور على نحو يدمج فيه أفراد عائلتها الموسعة جميعا في شبكة عنكبوتيه ، من المؤسسات المتداخلة المترابطة في شتى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس . ويقدر عدد المؤسسات التونسية التي تخضع

---

[15] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق** ، ص 105

[16] بوحنية قوي، **مرجع سابق** ص 146

[17] على عبده محمود، **الثورة التونسية.. الأسباب..عوامل النجاح ..النتائج** https://www.taqadoumiya.net-/14.03.2016

مباشرة للشبكة ، والتي تعرف شعبيا باسم( العائلة )او (المافيا) بأكثر من 50 بالمائة ،حيث سيطرت العائلة على شركات الطيران والعقارات والأراضي والنقل والاتصالات والبنوك والسياحة ووكالات بيع السيارات ووسائل الإعلام والزراعة والصناعات الغذائية والتوزيع والشركات التي تزود بخدمات الإنترنيت.[18]

مما تقدم يتبين أن الفساد انتشر على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الإقتصاية ، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة ، وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتسيير عمليات النهب الواسعة التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.

**ثانيا: نظام اقتصادي عمق الفوارق بين المناطق التونسية**

كان هناك تهميش واضح لبعض المناطق والولايات في جمهورية تونس من ناحية توزيع الثروات والخدمات، وتوجيه المشاريع الاستثمارية واختلال واضح بين المناطق وخاصة بين الداخل والجنوب من جهة وبين المناطق الساحلية والعاصمة من جهة أخرى ، فنجد أن المناطق الساحلية تمثل 60 % من مجموع سكان الجمهورية التونسية ومع ذلك كانت تستقطب هذه المناطق 88,3 % من مجموع الشركات و 90 % من مجموع المشاريع الاستثمارية وفي قطاع الخدمات كانت معدل ربط شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية 93,8 % مقارنة بـ49,4% في الجنوب الشرقي للبلاد، ومن جهة أخرى كانت ولاية سيدي بوزيد توفر 20% من الإنتاج الفلاحي على مستوى الدولة ولكن كانت تعاني من مشاكل تعيق التنمية البشرية وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات ، وكانت معظم الصناعات التحويلية الغذائية تتمركز في المناطق الساحلية مما يضطر الفلاح وأصحاب المشاريع إلى نقل بضائعهم إلى هذه المناطق مايعني تكبدهم مصاريف الشحن والنقل .[19]

---

[18] موريال ميراك – فايسباخ ، تدقيق لغوي محمد زينو شومان، **مهووسون في السلطة** : تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011( بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2012 ) ص 95 .

[19] أحمد رشيد رضا ، **مرجع سابق**، ص103 .

هذه السياسة التنموية غير العادلة كانت من اهم أسباب الاضطرابات لأنها كانت تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة ،حيث قسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية ، سواء الحكومية أو الأجنبية ، ومناطق معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنموية الذي تشهده تونس ، وهو ماأدى بغالبية المواطنين بالاتجاه إلى البحث عن العمل الموازي (باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سيرة للهجرة إلى أوروبا ويلجأ سكان المناطق الحدودية إلى الهجرة للدول المجاورة، وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لاعلاقة لها بالوضع العام في تونس. [20]

يتبين أن خير دليل على هذا تهميش المناطق الجنوبية وتعميق الفوارق الاقتصادية بين مناطق جمهورية تونس هو انتحار الشاب محمد البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد الجنوبية التي كانت نقطة انطلاق ثورة الياسمين .

**ثالثا: تأثيرات الشراكة الأوربية**

لقد ربطت تونس اقتصادها وسياحتها وخدماتها وسياستها الإنمائية بالإتحاد الأوربي حيث تسرعت تونس إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واستفادت من الامتيازات قبل عام 2008 ،ولأن تونس دولة غير نفطية فقد كان التأثير على اقتصادياتها عاجلا بمجرد أن تأثرت دول شمال المتوسط ، ولم تعد الصناعة السياحية ذات جدوى ،كونها هي الاخرى مرتبطة بالرخاء على الضفة الأخرى، وحينما تنحسر دائرة السياحة تتسبب في كساد السوق كله ، ويكون المتضرر الأكبر من هذا التراجع هي الطبقة المتوسطة ثم اليد العاملة في أوساط الشباب ، مما يدفع إلى واحدة من ثلاث :

-الهجرة السرية إلى الشمال بحثا عن مورد رزق افضل أو البحث عن مكان آمن وهذا الخيار لم يعد سهلا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من اجراءات.

---

[20] ناجي عبدالنور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي** ، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 387 ،2011. ص 143

-أن يفكر الشباب في التجارة الموازية والنشاطات المحظورة كالتهريب والاتجار بالمحذرات والرقيق الأبيض والارتماء في أحضان الإرهاب والمافيا وجماعات المصالح المتخصصة في غسل الأموال.

-تنامي العنف الاجتماعي داخل الدولة والمجتمع وتتجمع الطاقات العاطلة عن لعمل في بؤر التوتر فتنفجر طاقاتها في الثورات والاحتجاجات وتصفية الحسابات من الأنظمة العاجزة عن توفير ضروريات الحياة.[21]

وبناءا عليه: من خلال هذا ندرك جيدا أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها تونس أدت الى تآكل الطبقة الوسطى وان ممارسات العائلة الحاكمة جعلت من المجتمع التونسي ينقم على رموز السلطة القائمة وتولدت له مشاكل اجتماعية .

**المبحث الثالث: الأسباب الاجتماعية**

لايمكن إخفاء الارتباط الوثيق بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الأولى على الأخرى وماعرفه الاقتصاد التونسي المتأزم أثر بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي للمجتمع التونسي ويرجع بعض الباحثين أن أغلب الاحتجاجات التي عرفتها تونس كانت بسب تردي الأوضاع الاجتماعية من بطالة وفقر وغياب للعدالة الاجتماعية وسنتطرق إلى العناصر التالية :

**أولا :البطـــالـــــة**

لقد عانى التونسيون من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن نظام سياسي خانق وبينما حقق البلد بعض التقدم في مجال النمو وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضيين لم يتم التغلب على الارتفاع المستمر في معدل(البطالة 13,3%في عام 2009 بموجب الاحصائيات الرسمية)، ولا على التذمر المتزايد في الاوضاع السياسية، وقد أثرت هذه الاوضاع تأثيرا رئيسيا في المواطنين من الشباب والمتعلمين، إذ بلغت نسبة البطالة

[21] وهيبة صالحي ، **تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس 2011-2015**. مذكرة ماستر ،غير منشورة (جامعة المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2015)،ص 52

الفعلية 30% لدى الأفراد في الشريحة العمرية 20–24 سنة و 25%لدى الشباب خريجي الجامعات، وأسهمت ثلاث عوامل في ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلمين :

1 -دخول عدد كبير من خريجي التعليم العالي لسوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع المعروض من العمالة .

2 توجه القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة ،والنسيج والملابس ،وقطاع السيارات نحو توظيف العاملين ذوي المهارات المحدودة .

3 عدم توفر عدد كاف من الشركات التي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد التونسي.[22]

وما يلفت الانتباه هو تصاعد نسبة البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمي، ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس ، وحسب أرقام سنة 2009 فإن نسبة العاطلين عن العمل من الأميين كانت 6.1% وترتفع النسبة إلى 14%بين من حصلوا على مستوى التعليم ثانوي وتصل نسبتهم إلى 21,9% من خريجي التعليم العالي .وقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات في غضون 15 سنة 22 مرة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 200,000 في النصف الثاني من سنة 2010 أي قبيل الثورة التي اندلعت من سيدي بوزيد، وترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين من الجامعات في المناطق الداخلية للبلاد أكثر من المناطق الساحلية نفقد وصلت نسبتهم 44,2% في ماي 2009 في ولاية قبلي بالجنوب التونسي و 44,4% في ولاية قفصة و 42,2% في ولاية سيدي بوزيد ومن المهم التأكيد أن نسبة البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات هي أعلى بمرتين ونصف من في صفوف الإناث منها في صفوف الذكور وهذا حسب إحصائيات 2009.[23]

---

[22] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**،( بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط 1 ،2012)، ص 104.

[23] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 41.

لذا يمكن القول بأن انتشار ظاهرة البطالة لدى فئة الخريجين الجامعيين اصبح مرضا متفشيا في جمهورية تونس ويرجع محمود بن رمضان وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة تونس الاسباب الحقيقية في زيادة معدلات البطالة في صفوف الشباب المتعلمين والجامعيين إلى السياسة التعليمية التي كانت تقدم تسهيلات للحصول على الشهادة الثانوية بحيث وصلت نسبة النجاح إلى 80%مقارنة بنسبة 35% في ثمانينات القرن الماضي ويضيف قائلا أنه كان يصل إلى سوق العمل مايقارب 75000 حامل لشهادة تعليم عالي مقارنة بـ 8000 في عقد الثمانينات .

وكان البنك الدولي قد حذر جمهورية تونس من مشكلة البطالة لخريجي مؤسسات التعليم العالي الذين يمثلون 60 % من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إلا أن الإحصائيات الرسمية التونسية كانت تكتفي بالحديث عن معدلات للبطالة لاتتجاوز 13% ، وبالتالي تجاهل نظام بن علي هذه الظاهرة الخطيرة .[24]

**جدول يوضح نسبة الفقر في تونس بحسب المناطق (إحصائيات سنة 2000)**

| المنطقة | نسبة البطالة ( بالمئة) |
|---|---|
| الجنوب الغربي | 21,1 |
| الشمال الغربي | 21,1 |
| الوسط الغربي | 18,9 |
| الجنوب الشرقي | 14,7 |
| الشمال الشرقي | 14 |
| الوسط الشرقي | 12,8 |
| العاصمة وضواحيها | 15,9 |
| النسبة الكلية | 15,8 |

**المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التونسي.**

[24] رمضان أحمد رشيد ، **مرجع سابق**، ص 104.

وتؤكد المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة اكبر مما هو معلن، فقد أشارت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلى أنها ارتفعت إلى أكثر من 80% في صفوف الفنيين المهرة وأكثر من 31%بين المهندسين الزراعيين.[25]

**ثانيا :الفقـــــر والحرمان**

تجدر الإشارة إلى أنه يجب معرفة أن نسبة الفقر لاتعبر عن نسبة الحرمان وتختلف هاتين النسبتين عن بعضهما ،فمثلا كانت نسبة الفقر في سيدي بوزيد متدنية أي حوالي 6,8% ولكن نسبة الحرمان فيها كانت مرتفعة ووصلت النسبة الى 22,2%،وفي المقابل كانت ولاية توزر من أشد الولايات فقرا حيث كانت نسبته حوالي 18,4%،إلا أن نسبة الحرمان فيها كانت 12,4%[26] تؤكد وثائق حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005 م أن نسبة الفقر مرتفعة جدا بمنطقة الوسط الغربي حيث بلغت 12,8% وهو مايفوق ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية التي تبلغ 3,8%.[27]

وفي عام 2000 كانت نسبة 14,8 % من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانا من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي وذللك وفق المؤشر الخاص بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR) وهو يقيس درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات: سوء التغذية لدى الأطفال، والبطالة ، وانعدام الأمان الوظيفي ومعدلات الموت المبكر، وضعف الخدمة الصحية ، وتلوث المياه ،وانعدام تمديدات الصرف الصحي، والتسرب من المدارس .

وزادت ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى مابين 22و25 % لتليها ولايات الشمال الغربي التي تضم نحو 19,3% من عدد السكان وكانت السب ايضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الشرقية ،وفي الولايات الوسطى .

---

[25] راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة : دار أقلام للنشر وللتوزيع والترجمة، ط، 1 ،2011 ) ص 84.

[26] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 102.

[27] راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 84.

وبالتالي: فإن ثلاث مناطق من اصل سبع ، وخمس وعشرة ولاية من أصل ثلاث وعشرين ، عاشت ظروف حرمان بنسبة أعلى بشكل جدي من المتوسط في تونس.

وقد تراوحت النسب المئوية فوق المعدل في الجغرافيات المذكورة أعلاه بين السبع في أدناها حرمانا(بلغت نسبة الحرمان الشاملة في قابس 15,6% من الولايات الجنوبية الشرقية )، والربع اعلاه حرمانا (بلغت النسبة المئوية للحرمان الشامل في القصرين في الوسط الغربي24,8 %).

**جدول قائمة أكثر الولايات فقرا:**

| اسم الولاية | نسبة الفقر (بالمئة) | الإقليم |
|---|---|---|
| توزر | 17 ,5 | الجنوب الغرب |
| قبلي | 13 ,1 | الجنوب الغربي |
| سليانة | 11,8 | الشمال الغربي |
| تطاوين | 11,6 | الجنوب الغربي |
| زعوان | 11 | الشمال الشرقي |
| القصرين | 10,6 | الوسط الغربي |
| قفصة | 10,2 | الجنوب الغربي |
| جندوبة | 8 ,7 | الشمال الغربي |
| قابس | 7,5 | الجنوب الشرقي |
| سيدي بزيد | 6,7 | الوسط الغربي |
| القيروان | 6,4 | الوسط الغربي |
| المهدية | 5,5 | الوسط الشرقي |

**المصدر : المعهد الوطني للإحصاء التونسي.**

وتشير النسب أيضا إلى أن سكان تونس العاصمة ،وولايات وسط الشرق التونسي يتمتعون بحظوظ أعلى في الرعاية الصحية ،في حين يعاني الخمس من عدد سكان الولايات الشرقية من الحرمان في هذا المجال. وتتراوح نسبة المحرومين من وصول تمديدات الصرف الصحي إلى منازلهم بين 75و90% في معظم الولايات الجنوبية الشرقية والوسط الغربي ، والشمال الشرقي ،والجنوب الغربي، بالإضافة إلى ولاية الهدية وبشكل أقل حدة في صفاقس (وكلاهما في الوسط الشرقي).[28]

أما معدلات الأمية بين البالغين ، فإن النسبة العليا هي في القيروان والقصرين وجندوبة وسليانة وسيدي بوزيد وزعوان وباجة بواقع 35إلى 40%.

**ويوضح الجدول التالي نسبة الحرمان الشامل في تونس حسب الولايات**

| الولاية | نسبة الحرمان الشامل (بالمئة) | الإقليم |
|---|---|---|
| القصرين | 24,8 | الوسط الغربي |
| القيروان | 22,5 | الوسط الغربي |
| سيدي بوزيد | 22,2 | الوسط الغربي |
| سليانة | 21,6 | الشمال الغربي |
| جندوبة | 19,8 | الشمال الغربي |
| تطاوين | 19,6 | الجنوب الشرقي |
| زعوان | 18,4 | الشمال الشرقي |
| المهدية | 18,4 | الوسط الشرقي |
| مدينةالكاف | 17,8 | الشمال الغربي |
| قبلي | 16.5 | الجنوب الغربي |
| قابس | 15.6 | الجنوب الشرقي |
| توزر | 12,4 | الجنوب الغربي |

**المصدر : المعهد الوطني للإحصاء التونسي**

ومن جهة أخرى كان لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنيت –فيسبوك، تويتر– دور كبير في هذه الثورة الشعبية التونسية ،حيث كان مشهد حرق البوعزيزي لنفسه مؤثرا جدا

[28] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص106.

في نفوس الشباب وتعميق الشعور بالاحتجاج عبر نشر الأخبار فورا الصور والفيديوهات للمظاهرات وأحداث الثورة وقمع الشرطة للمتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي ، فضلا على أنهم كانوا يتابعون الأحداث بواسطتها، ويقول يحي اليحياوي وهو أكاديمي مختص في وسائل الاتصال إن دور الفضائيات وشبكة الإنترنيت كان مهما للغاية لأنها جعلت من مجريات الأحداث وقائع عالمية ومن الانتفاضات مادة متداولة على نطاق دولي تجلب التعاطف والتضامن الدوليين كما كانله دور على مستوى الضغط الضمني على الحكام.[29]

وتجدر الإشارة إلى أن الفيديوهات ذات الطابع السياسي التي تناقلها مستخدم الفايسبوك شكلت المحرك الرئيسي لانتفاضة الشعب التونسي نظرا لجرأتها الغير المعهودة ، هذه الفيديوهات لعبت دورا كبيرا قبل أحداث الثورة في إنارة الرأي العام و تعرية الحقائق التي حاولت جاهدا الحكومة سابقا تغطيتها ، فهذه الفيديوهات زادت في مستوى الوعي و رفعت مستوى المعرفة ، فقد كشفت غطرسة و ديكتاتورية بن علي و عائلته (خاصة أصهاره و عائلة الطرابلسي)، إضافة إلى فيديوهات التي تثبت الترهيب الأمني و القمع البوليسي الذي كانت تمارسه الحكومة في فترة حكم بن علي و لعل لهذه الفيديوهات وقع و تأثير كبير على وعي الشعب التونسي لما تتميزت به الفيديوهات من مصداقية و شفافية كونها تبث الحقائق بالصوت و الصورة نح ن في زمن الصورة التي أصبح وقعها على المتلقي أقوى بكثير من الكلمة أحيانا ناهيك عن ذلك ، ساهم تناقل هذه الفيديوهات عبر صفحات الفايسبوك تفاعل كبير بين منخرطي في هذه الشبكة مما شكل إعلام تفاعلي ساعد على تأجيج المظاهرات فيما بعد و إحداث التغير السياسي.

إن الدور الذي اضطلع به هذا الموقع الاجتماعي كان على مستوى التنسيق بين الشباب الثائر كتحديد توقيت و أماكن التظاهر بواسطة تنظيم الأحداث و تبادل الرسائل النصية من أجل تجمع الجماهير و ذلك في أقرب الآجال و بتكلفة قليلة جدا لقد استخدم هذا الموقع الإلكتروني كوسيلة لتنسيق الفعل و توجيه سلوك الأفراد بكل حرفية و دقة و مسؤولية و بأبسط وسائل التعبير الجماعي فمستعمل "مواقع التواصل الاجتماعي ، صباحا في الشارع

---

[29] رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق** ، ص 109.

يشارك و يسجل الأحداث عبر عدسات الكاميرات الرقمية أو عبر هاتفه النقال، و ليلا أمام الحاسوب ينقل و يتبادل تسجيلات الفيديوهات و الصور و الأخبار و مقالات.

وعلى صفحات الفايسبوك كان يحضر لتظاهرات الغد ، فهدا المواطن البسيط الذي يحذق استعمال وسائل الاتصال الحديثة لعب دور الإعلامي في ظل انعدام الثقة في الإعلام الرسمي ليصبح بذلك مستعمل الفايسبوك مصورا إعلاميا و موثقا لأحداث التي تدور حوله عبر وسائل تكنولوجية حديثة تساعد على خلق مصداقيةٍ للأخبار المنقولة، وبهذا يصبح من الممكن للجماعات أن تطبق نوعا من السلوك المنسق للاحتجاج يكون منظما "افتراضيا" ثم يقع تطبيقه على أرض الواقع فمن خلال صفحات و مجموعات عديدة على الفاسبوك مثل "الشعب يحرق في روحو يا سيدي الرئيس"، و"كلنا سيدي بوزيد"، "إتحاد صفحات الثورة" . ونظمت العديد من التظاهرات "الافتراضية" التي كانت تحشد الجماهير و ذلك من خلال مشاركتهم "إفتراضيا" على هذا الحدث المنظم.[30]

إذا يمكن أن نكون فكرة أولية عن العدد التقريبي الذي يتقاسم فكرة التظاهر و يرغب في المشاركة لأن يتحقق ذلك على الميدان لاحقا فهذا الموقع الإجتماعي أقام مجتمعا مدنيا "إفتراضيا" في البداية أطر نفسه ليشكل بذلك قوة ضغط كبيرة على أرض الميدان و ذلك من خلال التعبئة الجماهيرية و توحيد الشعارات والمواقف كما أن لكاميرات الفيديو و الهواتف المحمولة أهمية مماثلة في نقل الصور و الرسائل التي ساعدت في التعبئة و حشد الجماهير حتى أصبح يشكل هاجسا لإثارة المزيد من الثورات في دول أخرى فقد شكل هذا الموقع الاجتماعي الأداة المعاصرة "لتصدير" الثورة التونسية لمختلف البلدان العربية ، فالشباب العربي كان يتواصل عبر هذا الموقع؛ الشيء الذي يحفز و يشجع الشباب على الإحتجاج على الأوضاع التي يعيشونها في بلدانهم. كما أنهم يستلهمون من يعضهم القوة و يتبادلون فيما بينهم تقنيات استعمال هذه الشبكة من أجل إنجاح المظاهرا ت ، إن ثورة الإتصال قد

---

[30] ابو جرة سلطاني، **انظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا**، الشروق للإعلام والنشر، ط1، 2011، ص105 .

نقلت الجماهير من موقع المشاهد والمتابع والمترقب إلى دور الفاعل فتجاوزت الجماهير أطروحات الأحزاب والنقابات والجمعيات [31]

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الثورة الشعبية في تونس حدثت نتيجة العوامل والأسباب المذكورة التي بدأت باحتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، وكانت المطالب الاولى لها تتمثل في التشغيل وتحسين المستوى المعيشي ومقاومة الفساد، وتطورت لتصبح تطالب بإسقاط النظام الذي فقد مصداقيته بسبب الفساد المستشري وارتفاع معدلات البطالة ،والفوارق الكبيرة بين المناطق،والقبضة الحديدية للقوات الأمنية وسيطرتها على كل جوانب الحياة في المجتمع التونسي.

[31] ابو جرة سلطاني، **مرجع سابق**، ص 106 .

# الفصل الثاني

تعد المراحل الانتقالية فترات مفصلية يتوقف عليها مصير المؤسسات وتتدخل عدة عوامل لأحداث التوازن بين مؤسسات النظام القديم والنخب المستفيدة منها من جهة، والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثور تكوينها فهل استطاعت مكونات الثورة التونسية تجاوز المرحلة الانتقالية بنجاح ؟

في صباح يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 توجه الشاب الجامعي محمد البوعزيزي المولود بتاريخ 29 مارس 1984م الذي يعمل بائعا متجولا إلى مقر ولاية سيدي بوزيد الواقعة جنوب غرب العاصمة تونس، في محاولة لمقابلة الوالي لتقديم شكوى في حق شرطية صفعته على الملا أثناء قيام قوة من البلدية بمصادرة العربة التي كان يبيع عليها الخضروات والفاكهة، لكن طلبه قوبل بالرفض فكانت النتيجة انتحار محمد البوعزيزي أمام الملأ.

نقل الشاب المنتحر إلى المستشفى في حالة جد حرجة ، هذه الحادثة جعلت زملاءه يتجمعون أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا ورفضا على الإهانة التي تعرض لها زميلهم وانظم إلى البائعين المحتجين أمام مقر الولاية مئات الشباب الغاضبين، مما جعل رجال الأمن يشعرون بالخطر وقاموا بمحاولة تفريقهم، ليتطور المشهد بعد ذلك إلى مواجهات بين رجال الأمن والمواطنين في الولاية أسفرت عن حرق بعض السيارات واعتقال العشرات ومهاجمة المباني الحكومية في الولاية وحرقها.

**المبحث الأول : سيرورة الثورة**

اتخذت الانتفاضة الشعبية منذ اندلاعها منحى تصاعديا متدرجا، أفقيا(من بلدة إلى بلدة ومن وجهة إلى وجهة ) وعموديا(من شريحة اجتماعية إلى شريحة أخرى ومن فئة مهنية إلى فئة أخرى ) بتناسب مطرد في حدته مع العنف الرسمي الذي مارسته أجهزة الأمن الوطني التي فشلت في النهاية في إخماد الحراك الشعبي .

**أولا : يوميات الثورة**

لقد أضعف انتشار الغضب الجماهيري في جل المناطق المتاخمة لولاية سيدي بوزيد غطرسة قوى الأمن ،فكان التناسب عكسيا بين الفعل وردة الفعل ،بفضل دخول مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية والمهنية وارتفع سقف المطالب للمحتجين من ( التشغيل استحقاق ياعصابة السراق) الى مطالب أكثر عمق وثورية ( الشعب يريد إسقاط النظام)، ارتكبت السلطة حماقات متوالية منها : الإقدام على إغلاق شبكة الهاتف المحمول وخدمة الرسائل الإلكترونية على النات، بالإضافة إلى التشويش المتعمد على شبكة الإنترنيت لقطع التواصل بين "شباب الفايسبوك" وتناقل الأخبار واتهم الرئيس زين العابدين بن علي الثائرين (بالعصابات الملثمة) واتهمهم بالموالاة لجهات خارجية وذلك يوم 10 جانفي 2011 على شاشة التلفزة الوطنية ورغم التهديد والوعيد لم يجد هذا الخطاب نفعا .

وفي كلمته الثانية للشعب التونسي أعلن الرئيس المخلوع عن إعادة تشغيل وسائل الاتصال الاجتماعي، كان ذلك التراجع أبرز ما جاء في تلك الكلمة المفتقرة لكل مقومات الخطاب السياسي ليعبر عن ضعف منظومة الحكم في تونس، وفي مساء 13 جانفي 2011 وفي آخر كلمة يلقيها بن علي بوصفه رئيسا للجمهورية التونسية أعلن بأن( لارئاسة مدى الحياة)، إلى جانب جملة من الوعود الإجتماعية كالتشغيل والتخفيض في بعض المواد الغذائية، وفي صباح يوم 14 جانفي 2011 انتشر الجيش الوطني بكثافة في العاصمة التي غصت شوارعها بالثائرين ، لتعبر عن رفضها لخطاب الرئيس وأنها لاتقبل إلا برحيله.[32]

**أ: تسلل الاحداث حسب التاريخ**

[32] صالح المازقي، **الثورة و الدولة، دعوة لفهم ثورة الكرامة**، ج2( تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط،1، 2011،) ص.24.

**17 ديسمبر 2010**

أضرم الشاب محمد البوعزيزي، وهو في السادسة والعشرين من عمره النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة عربته، وهذا بعد أن منع من تقديم شكوى في الولاية.[33]

**18-19 ديسمبر 2010**

مواجهات بين مئات الشباب في منطقة سيدي بوزيد وقوات الأمن وخروج مسيرة حاشدة من شباب وأهالي بلدية منزل بوزيان بداية من يوم 18 ديسمبر 2010 ومصادمات ليلية مع التعزيز الأمني الذي قدم مساء إلى الجهة. وكانت المظاهرة الاحتجاجات بالولاية ومنزل بوزيان في البداية للتضامن مع محمد البوعزيزي والاحتجاج على ارتفاع نسب البطالة والتهميش والإقصاء في هذه الولاية الداخلية وكانوا اهالي منزل بوزيان ينادون مع جملة الأسباب المذكورة منادين بإسقاط النظام ومحاسبة الطرابلسية ويسقط التجمع.وانتهت الاحتجاجات باعتقال عشرات الشبان وتحطيم بعض المنشآت العامة في الولاية، شكلت محاولة الإنتحار التي أقد عليها محمد البوعزيزي، الزناد الذي انطلق لإنتاج حراك إحتجاجي.[34]

**20 ديسمبر 2010**

تم ارسال وزير التنمية مع مجموعة إعلامية كبيرة ووعدوا بمشاريع كبيرة لسيدي بوزيد، وتم استدعاء الموالين للسلطة من الأحزاب كحركة الديمقراطيين الأحرار الاشتراكيين وكل من يساندها، وحاولوا أ ن يحتووا هذه الحركة الاحتجاجية ,[35]

**21 ديسمبر 2010**

---

[33] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 199

[34] عزمي بشارة ، **مرجع سابق**، ص 212 .

[35] **المرجع نفسه**، ص. 219 .

توسع دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية ، ويرافق ذلك ترويج صحفي يقوم به إعلام النظام عن ارتياح عام بين السكان للخطوات التي يقوم بها النظام لمعالجة قضاياهم.[36]

**22 ديسمبر 2010**

أقدم شاب عاطل عن العمل يدعى حسين ناجي على الانتحار أمام الإتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد ، وتم الإفراج عن جميع الموقوفين في الاحتجاجات.[37]

**24ديسمبر 2010**

تطور خطير للأحداث بولاية سيدي بوزيد حيث اتخذت الاحتجاجات السلمية شكل انتفاضة شعبية شملت جميع مدن الولاية ، وقامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المسيرة السلمية في مدينة منزل بوزيان مما أسفر عن مقتل الشاب محمد العماري وهو أيضا من حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل وجرح عدد آخر من المتظاهرين، كما عمدت قوات الأمن إلى اعتقال عدد كبير منهم، ويعتبر تقرير منظمة العفو الدولية حوادث بوزيان نقطة التحول في قرار النظام التونسي استخدام القوة (اقوة المميتة) ضد المتظاهرين.[38]

**25ديسمبر 2010**

تجمع المئات من النقابيين والحقوقيين في ساحة محمد علي في تونس العاصمة للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد وللاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال قوات الأمن للرصاص الحي ضد المحتجين والذي تسبب في سقوط

---

[36] **المرجع نفسه**، ص 212 .

[37] **المرجع نفسه**، ص 224 .

[38] **المرجع نفسه**، ص 236 .

قتيل وعشرات الجرحى، كما منعت قوات الأمن عددا من الشخصيات الوطنية من الالتحاق بساحة محمد علي، كان من أبرزهم علي العريض الناطق الرسمي باسم حركة النهضة المحظورة آنذاك.[39]

**27ديسمبر 2010**

انتقال الحركات الاحتجاجية إلى مدن ومحافظات تونسية أخرى في تصعيد خطير للأحداث حيث رفع المتظاهرون في مدن تونس وصفاقس والقيروان والقصرين وتالة ومدنين وقفصة شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومنددة بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع البطالة في عدد المدن التونسية والمطالبة بتنمية عادلة. في حين واصلت وسائل الإعلام المحلية والرسمية تجاهل هذه التحركات الاجتماعية التي أخذت تتوسع شيئا فشيئا، وهنا يمكننا القول بوثوق إن التحرك الشعبي تجاوز مرحلة الاحتجاج السلمي المحلي التضامني إلى مرحلة الانتفاضة الشاملة .[40]

**28 ديسمبر 2010**

أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس 7، دان فيه " أعمال الشغب" وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين وتعهد بتطبيق القانون " بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين،ونتيجة فشل خطاب بن علي انتقد مجلس النواب التونسي تغطية قناة الجزيرة للإحتجاجات التونسية معتبرا أن التغطية تسعى لتشويه سمعة البلاد والتضليل بهدف بث الفوضى والفتنة.[41]

**30 ديسمبر 2010**

---

[39] **المرجع نفسه**، ص 238 .

[40] **المرجع نفسه**، ص 244 .

[41] **المرجع نفسه**، ص 248.

بن علي يقيل والي سيدي بوزيد ويقوم بتعديل وزاري محدود حيث عين سمير العبيدي وزيرا جديدا للاتصال ووزير جديد للشباب والرياضة ووزير جديد للشؤون الدينية. ليبيا ترفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل في ليبيا ومعمر القذافي يأمر بمعاملتهم كمواطنين ليبيين.[42]

**03 جانفي 2011**

مواجهات عنيفة في مدينة تالة بين محتجين وقوات الأمن استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الجرحى و مقتل ثلاثة اشخاص في مدينة رأس الجبل بولاية بنزرت،وعودة الطلاب إلى مدارسهم ومعاهدهم بعد عطلة الشتاء ، شهدت عدة مؤسسات تعليمية في كامل البلاد التونسية مواجهات مع قوات الأمن .

**05 جانفي 2011**

وفاة محمد البوعزيزي الشاب الذي أوقد نار الاحتجاجات الشعبية في تونس متأثرا بجراحه بعد 18 يوما من محاولته الانتحار أمام مقر ولاية سيدي بوزيد. خروج المظاهرات في تالة عن سيطرة قوات الأمن بعد إحراق المتظاهرين لمقر الحزب الحاكم ومبنى للشرطة، وقوات الأمن تستنفر كل إمكانياتها الأمنية لقمع المتظاهرين،وتواصلت الاحتجاجات الطلابية في العديد من الولايات.[43]

**06 جانفي 2011**

السلطات التونسية تعتقل مدونين ومغني راب تونسي على خلفية تعرضهم للنظام التونسي على صفحات الإنترنت والمحامون ينظمون اعتصاما في أروقة المحاكم احتجاجا على

---

[42] **المرجع نفسه**، ص 253 .

[43] **المرجع نفسه**، ص 264 .

الاضطهاد الأمني، وفي هذا اليوم بدأ نزول الجيش لحماية المباني الحكومية في عدد من المناطق، بأمر من الرئيس بن علي.[44]

**08 جانفي 2011**

مقتل 6 أشخاص في مدينة تالة وشخصين في القصرين في مظاهرات عنيفة عمت منطقة الوسط الغربي للبلاد، وسقط العشرات في أنحاء أخرى من البلد .

**09 جانفي 2011**

المظاهرات تصل إلى العاصمة تونس وتتسم بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية. وقوات الأمن تستعمل استعمال الرصاص الحي ضد المحتجين و إضراب 95 بالمائة من المحامين وسقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين وتالة والرقاب حسب مصادر نقابية، وأصدرت حركة النهضة بيانا باسم زعيمها الشيخ راشد الغنوشي شبهت فيه ما جرى في القصرين بما يفعله الصهاينة في فلسطين ،وأشارت إلى تمزيق صور الرئيس من قبل المتظاهرين، ودعت إلى رص الصفوف مع الانتفاضة، وحملت السلطة المسؤولية الكاملة على ما ارتكبت وترتكب من مجازر.[45]

**10 جانفي 2011**

خطاب جديد لزين العابدين بن علي لمحاولة تهدئة الأوضاع وتقديم حلول للخروج من الأزمة، ووعود بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة لاحتواء نسب البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات، وتعليق الدروس في المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى ، وحدثت مظاهرة الساعة الواحدة بعد الزوال في وسط تونس العاصمة في ما يسمى بساحة البساج. اعتبرت أول مظاهرة في الثورة التونسية في العاصمة التونسية وقد حضر المظاهرة بين 100 و200 شخص لكن قامت قوات الأمن بقمعها، كما وجه بن

---

[44] **المرجع نفسه**، ص 268 .

[45] **المرجع نفسه**، ص 272 .

علي في خطابه الشكر الى الزعيم معمر القذافي الذي على (المبادرة الكريمة بتسهيل تنقل التونسيين في ليبيا وعاملتهم مثل الليبيين).[46]

## 11جانفي 2011

المظاهرات تنتشر في العاصمة تونس وتبلغ الأحياء الشعبية التي تعاني الفقر وسوء التجهيزات كحي الانطلاقة والتضامن وباب الجديد و الزهروني ووادي الليل والكرم وحي الزهور والسيجومي وباب الجزيرة وقصر السعيد وحلق الوادي مما أدى إلى حرق أغلب نقاط مراكز الشرطة في هذه الجهات من العاصمة. حرق بعض مقرات الحزب الحاكم. والشرطة تفرط في استخدام العنف مما يسفر عن سقوط 35 قتيلا في مدن الوسط والشمال الغربي خلال يومين. وقمع مظاهرة نظمها الفنانون التونسيون أمام المسرح البلدي في العاصمة، وقد حرصت قوات الأمن على عدم وقوع قتلى بسبب حساسية المدينة.[47]

## 12 جانفي 2011

زين العابدين بن علي يعزل وزير الداخلية ويعين وزيرا جديدا وقمع قوات الأمن يخلف قتلى في مدن من الجنوب التونسي لأول مرة وفي مدن الوطن القبلي وانتشار الجيش في العاصمة تونس وأغلب المدن الكبرى. ووزير الداخلية الجديد يفرض حظرا لتجول ليلي في مدن تونس الكبرى ولأجل غير محدد وعرض موقع اليوتيوب مقاطع لتظاهرات ضخمة وغير مسبوقة ولا يمكن مواجهتها، هتفت ضد النظام ونادت باسم الإتحاد التونسي للشغل.[48]

## 13جانفي 2011 الخطاب الأخير

بن علي يلقي خطابه الثالث الذي قال فيه أنه فهم مطالب الناس، وأنه قد تمت مغالطته ،ووعد بمحاسبة المسئولين ،واتخاذ اجراءات في اتجاه الانفتاح السياسي والإعلامي وتحسين الأوضاع الاجتماعية . وأمر بعد إطلاق النار على المحتجين وأكد أنه لن يترشح

---

[46] **المرجع نفسه**، ص 278 .

[47] **المرجع نفسه** ، ص 281 .

[48] **المرجع نفسه**، ص 282 .

للانتخابات الرئاسية القادمة ،وأمر بإلغاء الرقابة على الانترنيت وتكليف الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية ومنها السكر والخبز والحليب، كما قام بإقالة الحكومة، ودعى إلى انتخابات تشريعية مبكرة.[49]

## 14 جانفي 2011

شهد هذا اليوم المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت أبناء العاصمة وضواحيها وبالتوازي كانت هناك مظاهرات في مدن أخرى، ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر في فرار بن علي عندما هدد المتظاهرين بالذهاب إلى قصر قرطاج الذي يقع بالضاحية الشمالية بالعاصمة ووصول هذه الأخبار إلى القصر الرئاسي أدى إلى هروب بن علي، الذي أعلن قبل ذلك عن فرض حالة الطوارئ في جميع المدن التونسية .[50]

**ب : مغادرة بن علي للبلاد**

في يوم الجمعة 14 جانفي 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ الى السعودية و قد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية وجاء في بيان للديوان الملكي السعودي نشرته وكالة الأنباء السعودية أنه: انطلاقًا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة. وأن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل بإذن الله في تكاثف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه.

---

[49] **المرجع نفسه**، ص 289 .

[50] **المرجع نفسه**، ص 292 .

وبعد فرار بن علي، أعلنت القوات المسلحة مطار قرطاج الدولي منطقة عسكرية مغلقة، وأغلق المجال الجوي التونسي لمنع بقية أفراد العائلة الحاكمة وأركان النظام من مغادرة البلاد.[51]

**ثانيا : ردود الفعل الدولية بعد هروب بن علي**

**1- الأمم المتحدة:** دعت على لسان أمينها العام (بان كي مون) إلى البحث عن تسوية ددیمقراطية للأزمة ،والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

**2- الإتحاد الأوربي:** دعا إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس ،وإلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي .

**3_ الولابات المتحدة الأمريكية :** أشاد الرئيس باراك أوباما بشجاعة وكرامة الشعب التونسي ودعا الى اجراء انتخابات نزيهة وحرة قائلا: إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب المجتمع الدولي ،لتشاهد هذا النضال الشجاع للشعب التونسي من أجل الحصول على حقوقه وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته .

**4- فرنسا :** اعربت عن أملها في التهدئة وانهاء العنف وشددت على أن : الحوار وحده يمكن أن يؤمن حلا ديمقراطيا ودائما للأزمة .

**5- بريطانيا:** قال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن تونس تعيش لحظة تاريخية، مشيرا إلى أن التونسيين عبروا في الأسابيع الماضية عن تطلعاتهم.

**6- ألمانيا :** دعت جميع الأطراف المعنية الى بذل كل الجهود لإجراء حوار ،وحل لمشكلات سلميا ، لمنع وقوع المزيد من العنف والتصعيد.

**7- قطر وليبيا:** بادرت وزارة الخارجية القطرية بإبداء احترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته ،ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية تأكيد التزام قطر بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي العزيز وحرصها على علاقتها المتميزة مع الجمهورية التونسية، وفي ليبيا طالب

---

[51] **المرجع نفسه**، ص .293

الرئيس الليبي بعودة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الى الحكم في تونس، وقال مخاطبا شعب تونس في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي (إذا كان رئيسكم أخطأ فحاسبوه، وأعرب عن ألمه لماحدث بالجمهورية التونسية ).[52]

**المبحث الثاني :المرحلة الإنتقالية و مؤسسات الثورة**

كل عملية تحول ديمقراطي تمر بفترة انتقالية وهذه الفترة هي فترة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل في كيفية تحقيق استقرار وتوازن سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي بين طرفي المعادلة وهي القضاء على عادات وسلوكيات وسياسات النظام السابق من جهة وإجراء اصلاحات حقيقية في جميع الجوانب وسنتطرق إلى أهم ماحدث في هذه المرحلة:

**أولا :المرحلة الأولى جانفي 2011 إلى غاية أكتوبر 2011**

انطلق المسار بعد الإطاحة بالمخلوع بن علي ببعث ثلاث لجان تحقيق يوم 17 جانفي 2011 باشرت عملها قبل ان يقع اصدار مراسيم قانونية خاصة بها في فيفري 2011 وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وقد أذن بتأسيسها في 17 ديسمبر 2011 رئيس الحكومة حينذاك محمد الغنوشي.[53]

الذي أعلن فيما سبق توليه منصب الرئاسة، نظراً للفراغ المؤقت للمنصب، طبقاً للمادة 56 من الدستور التونسي، غير أن خطوة محمد الغنوشي وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبحلول صباح اليوم التالي، 15 جانفي ، أعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم.

---

[52] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دارأقلام للنشر والتوزيع والترجمة ،ط،1،2011)، ص100.

[53] حمادي الرديسي،"تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، **سياسات عربيةع. 18،( جانفي 2016)،ص 6.**

ومن ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقا لأحكام المادة 57 من الدستور، التي تنص أيضا على تولي رئيس البرلمان للمنصب على ألا يتجاوز الستين يوما، يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد. [54]

لكن المدهش أن الرئيس المؤقت، فؤاد المبزع قام في كلمته الأولى للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق محمد الغنوشي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت، وتشير هذه الإجراءات المتلاحقة إلى السرعة الهائلة والارتباك الذي اتسمت بها محاولة المجموعة الحاكمة في تونس – نتيجة الرحيل السريع والمفاجئ للرئيس المخلوع بن علي– تسيير الأوضاع، وإعادة التماسك والاستقرار للنظام والدولة، وإضفاء شرعية دستورية على عملية التسيير، وبعد قيام الغنوشي بتولي مهام رئيس الحكومة، تولى فؤاد المبزع رئاسة الدولة، و ضمت الحكومة ثمانية حقائب وزارية لأعضاء التجمع الدستوري والحكومة السابقة بينها ستة حقائب رئيسية، منها الداخلية والدفاع، ولكن أمام المظاهرات الرافضة لهذا الالتفاف ولوجود رموز النظام السابق في الحكومة الانتقالية، تراجعت الحكومة وأعضاؤها بحركة التفافية عبر تقديمهم الاستقالات من التجمع الدستوري وبقائهم في الحكومة، وقد اتخذت الحكومة في أول اجتماعاتها قرارا بالعفو العام عن جميع الحركات والأحزاب السياسية المحظورة في عهد الرئيس السابق، بما فيها حركة النهضة الإسلامية، كما تم الإفراج على مدار يومي 18 و 19 جانفي 2011 عن مختلف السجناء السياسيين، الذين اقترب عددهم من 1800 سجين سياسي في البلاد[55].

استمرت الاحتجاجات على وجود رموز من النظام السابق في الحكومة، مما جعل الغنوشي يعد باعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الانتخابات، لكنه قد اضطر إلى تقديم استقالته في 27 فيفري بعد احتجاج عنيف على خلفية ارتباطه بنظام بن علي، وتولى وزير الخارجية الأسبق الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر من الرئيس

---

[54] مركز نماء للبحوث والدراسات ، **النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال ( 15.04.2016 )** *http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125*

[55] مركز نماء للبحوث والدراسات ، **مرجع سابق.**

المؤقت فؤاد المبزع ، و شكل السبسي حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة، وتم الإعلان عن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة في 24 جويلية وأن الرموز البارزة في الحزب الحاكم السابق لن يسمح لها بالمشاركة الانتخابية، كما أعلن عن حل جهازي البوليس السياسي وأمن الدولة من طرف وزير الداخلية، وقضت المحكمة بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب الذي حكم تونس لسنوات طوال برئاسة بن علي، وتم الحكم غيابيا بالسجن للرئيس السابق وزوجته الطرابلسي مدة 35 سنة لكل منهما بتهمة نهب المال العام والاختلاس والتربح من الوظيفة، وفي حكم ثان بتهمة الفساد أصدرت المحكمة حكمها السجن لمدة 16 سنة لكل من بن علي وصهره. ومن جهة أخرى تم تأجيل الانتخابات حتى 23 أكتوبر بدلا من موعدها السابق في 24 يوليو وذلك لضمان أن تكون نزيهة وحرة ، كما كان للجيش بقيادة رشيد عمار دور خفي في توجيه المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة.[56]

لقد تميزت الساحة السياسية في تونس بعد ثورة 14 جانفي وخلال هذه المرحلة بحالة حراك حزبي كثيف، حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر حوالي 100 حزب وحركة، وقد اتسمت الخريطة الحزبية التونسية خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا وأيضا ازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية.[57]

ويرى الكثير من المتابعين أنها كانت مرحلة توافقية من دون اللجوء إلى أي انتخابات وكان هناك وفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من

---

[56] مركز نماء، **مرجع سابق**.

[57] مركز نماء، **مرجع سابق**.

مختلف الأنواع وساعدت النخب المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة التي تحصنت بالمجلس الوطني لحماية الثورة الذي ضم 29 حزبا وجمعية ومجالس جهوية مماثلة الانضمام الى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي ، وأصدرت الهيئة العليا قانون إنتخابي ، وانتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات وتحديد موعد الانتخابات في أكتوبر 2011 على ألا تتعدى فترة سنة لصياغة دستور جديد .

**ثانيـا :المرحلة الثانية : أكتوبر 2011 إلى غاية أكتوبر 2014 (حكومة حمادي الجبالي)**

أفضت انتخابات المجلس التأسيسي إلى صعود الإسلاميين الى الحكم وتمكنهم من دواليب السلطة على الرغم من فقدانهم للخبرة في تسيير الإدارة وقد أفرزت الانتخابات التي انتظمت يوم 23 أكتوبر 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان، فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده 217 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، بـ 21 مقعدا. وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب والمترشحين المستقلين وإذا كان ثمة من مفاجآت في نتائج الانتخابات فهي فوز كتلة "العريضة الشعبية للحرية والعدالة" برئاسة الهاشمي الحامدي ، بـ26 مقعدا وحلت بذلك في المرتبة الثالثة في قائمة الفائزين[58].

لقد تقدمت "العريضة" على أحزاب معروفة ولها تاريخها ومؤسساتها مثل الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة التجديد بزعامة أحمد إبراهيم وحزب العمال الشيوعي التونسي بزعامة حمة الهمامي المفاجأة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تتعلق بما كشفت عنه الانتخابات من انحسار عام لشعبية القوى السياسية ذات التوجه اليساري وعلى رأسها الأحزاب المذكورة أعلاه، ولا يختلف الأمر في ذلك بين الأحزاب الراديكالية

---

[58] عزالدين عبد المولى، "أضواء على التجربةالتونسية في الإنتقال الديمقراطي"، 20 /04/ 2016 .
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

والإصلاحية حيث حصل حزب العمال الشيوعي على 03 مقاعد وحصل القطب الحداثي الذي يضم عدة أحزاب أبرزها الحزب الاشتراكي اليساري وحركة التجديد على 5 مقاعد، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي التقدمي بـ 17 مقعدا بينما كانت التوقعات تضعه ضمن أكبر المنافسين لحركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية.[59]

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، كما أنقذ التونسيين من متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى وخاصة الثورة المصرية. فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة. ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتا الغنوشي والسبسي. وبذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية ثورات الربيع العربي تسعى لتجاوزها.[60]

ما يعزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية التونسية، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي: حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة. ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة منها الإسلامي

---

[59] عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

[60] عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري، فقد تمكنت عبر مفاوضات دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي يختلف تماما مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في جانفي 2011[61].

اتفقت الأحزاب السياسية الثلاثة الفائزة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رسميا بتاريخ 8 نوفمبر على مرشحيها لتولي مناصب الرئاسات الثلاث للمرحلة المقبلة، وذلك بموجب (إعلان توافق) على ترشيح مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، ومحمد منصف المرزوقي الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية للرئاسة ، وحمادي الجبالي الأمين العام لحزب حركة النهضة الإسلامية لرئاسة الحكومة، كما أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي دستورا مصغرا مؤقتا يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقودان البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس. إذ يتيح هذا القانون التأسيسي انتخاب رأسي السلطة التنفيذية واستئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات 23 أكتوبر وبعد 11 شهرا من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، حيث يحدد الدستور المقترح شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.[62]

إن فوز حركة النهضة يدل على تحولات بنيوية كرستها الثورة في المجتمع التّونسي حول مفاهيم الهوية والانتماء؛ فالتصويت لحركة النهضة تجاوز الاقتراب أو الابتعاد الأيديولوجي من الأوساط الشعبية التي همشت في عهد بن علي، ليصل إلى رأي عام في أوساطها يربط بين التوجهات العلمانية المتطرفة للنظام السابق والاستبداد الإلغائي. ومن ثم فإن المعطى الأهم الذي حفز التّصويت لحركة النهضة لا يتأتى فقط من كونها أكثر

---

[61] ، اضواء على التجربة التونسية في الإنتقال اليمقراطي ،الجزيرة نت
**http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html**

[62] مركز نماء، **مرجع سابق**.

الأحزاب السياسية تعرضا للاضطهاد السياسي بل أيضا من قناعة مفادها أنّها النقيض الشّامل للنظام السّابق. وهي التي يُعوّل عليها أكثر من غيرها لإنتاج هذه القطيعة مع النّظام السابق ونخبه، إضافة إلى أنّها امتلكت الأجوبة عن أسئلة الهويّة التي شكّلت أحد أبرز الاختلالات البنيويّة خلال العهد السابق. ومن ناحية ثانية، قدّمت النّهضة برنامجًا سياسيًّا واضحَ المعالم يحدّد شكلَ الحكم ومبادئه. واعتمدت منهجًا عاما رغم التّباينات الفكرية داخل تيّارها السّياسيّ الواسع. وأنتجت خطابًا سياسيا منفتحًا على الأحزاب العلمانية يحافظ على المكتسبات الوطنيّة الفعليّة للمجتمع والدّولة التونسيين والتي تحقّقت عبر بناء مؤسّسات الدّولة خلال مراحله التّاريخيّة الحديثة وأيضًا فيما يتعلّق بمجلّة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة التّونسيّة[63].

وفي 12 ديسمبر انتخب المجلس التأسيسي محمد منصف المرزوقي رئيسا لتونس بأغلبية أعضائه (153 صوتا )مقابل 44 صوتا للمعارضة الذين تقدموا بورقة بيضاء [64]

ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة عدة اغتيالات سياسية والاعتداء على الإتحاد العام التونسي للشغل ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات ولعل أشدها هو اغتيال قيادي ثاني في الجبهة الشعبية هو محمد البراهمي في صائفة 2013 بينما كان الأول شكري بلعيد في فيفري من نفس السنة وذبح جنود تونسيين بجبل الشعانبي في شهر رمضان ماأدى إلى تعطيل أعمال المجلس التأسيسي وخروج مئات آلاف التونسيين للمطالبة بحكومة تصريف أعمال ، والعمل على التعجيل بإنهاء صوغ الدستور (المفترض صياغته في سنة واحدة) وتحديد موعد انتخابات الرئاسية[65].

---

[63] مركز نماء، **مرجع سابق**.

[64] نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع** (بيروت: منتدى المعارف،ط 1 ،2012) ، ص 104 .

[65] حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص7 .

**ثالثا : مرحلـة ما بعد انتخاب المجلس التأسيسي**

إن انتخاب المجلس التأسيسي يعتبر خطوة في الطريق الصحيح لإحداث انتقال ديمقراطي في تونس، لكن الإيديولوجيات المختلفة التي شكلت المجلس جعلت منه يعرف خلافا في مسائل جوهرية في مسار تحقيق أهدافه .

**أ: التنازع في صلاحيات المجلس**

مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهاماته مسألة خلافية حادة بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة البرالية واليسارية ،فقد جرى التصديق على القانون المنظم للسلط العمومية في 02 ديسمبر 2011 وقد نص على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه ومنحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صياغة الدستور وتأسيس مرحلة الإنتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة ،وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أوحجبها عنها وأن من صلاحياته أيضا مراقبة أداء مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على الامر ، ووجدتا فيه انزياحا عن الدور الاساسي الموكول للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون السنة ،واعتبرت احزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض الهيمنة الأغلبية على الأقلية .[66]

وقد ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي ،وتأجيل التوافق نتيجة إحساس المعارضة بأنها مهمشة ،وأن المجلس بات خادما لسياسة

---

[66] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس:الدرب الطويل نحو التوافق**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، دار العلوم ناشرون ، جانفي 2014 ) ص.10

الترويكا ذات النصيب الأكبر من المقاعد ، وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي ،ماساهم في تعطيل مسار الصياغة التوافقية للدستور.

**ب :التنازع في صياغة الدستور :**

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيسي بصياغته كثيرا من الوقت والجهد ،وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة ،ونظام الحكم ،والحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة .[67]

ففي مستوى هوية الدولة ،افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور ،وبين داع ألى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور 1959 قي هذا الشأن والقائل أن (تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها ، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها)، وفي الأخير حسم الأمر على النحو التالي : (**تونس تونس دولة حرة ،مستقلة ، ذات سيادة ،الإسلام دينها ، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. لايجوز تعديل هذا الفصل)** [68].

أما في مستوى طبيعة نظام الحكم فتباينوا بين دعاة نظام برلماني (النهضة) ودعاة نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري ) ودعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية ).

أما على مستوى حقوق المرأة فقد احتدا لصراع المتعلق بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقا،ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لامساواة تامة ،بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع

---

[67] **المرجع نفسه**، ص 11 .

[68] **دستور الجمهورية التونسية** ،2014 . ص3 .

مسلم،كما أن دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة (قانون العزل السياسي الذي ينص على إبعاد رموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة 05 سنوات حتى لاتسامهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية) على التصويت وإدماجه في الصياغة النهائية للدستور قد مثل سببا من أسباب التنازع بين القوى السياسية ،إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من احزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح ،ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة [69].

ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسائل الدستورية وغيرها على إطالة المدى الزمني للفترة الانتقالية وفي تأخر بلورة صياغة توافقية لمحتوى الدستور.

**ثالثا :الحكومة الثانية في المرحلة الانتقالية ( حكومة علي العريض)**

الاغتيالات السياسية وعدم التوافق الحاصل في المجلس التأسيسي خلق أزمة سياسية حادة في البلاد حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات ايديولوجية مختلفة، طالبت بإسقاط حكومة الترويكا التي تشكلت في إثر انتخابات أكتوبر 2011 ، وللخروج من هذا المأزق السياسي ، قدم رئيس الوزراء حمادي الجبالي القيادي في حركة النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية . وعند ما فشل تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف الترويكا لها ، مافي ذلك حركة النهضة الذي ينتمي اليه قدم استقالة حكومته في 19 فيفري 2013 .[70]

وبعد ذلك جرت مشاورات لتشكيل حكومة جديدة وفي 08 مارس 2013 تم الإعلان عن حكومة علي العريض القيادي في حركة النهضة الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي مع الإبقاء على ائتلاف بين أحزاب الترويكا وع تحقيق بعض مطالب المعارضة بزيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة بحيث أصبحوا يمثلون نحو نصف

---

[69] أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص 12 .

[70] ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات مابعد التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2014)، ص179.

عددها كما أن اربعة منهم تولوا وزارات السيادة وهي الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وبذلك أصبحت خارج المحاصصة الحزبية .

ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة عدة اغتيالات سياسية والاعتداء على الإتحاد العام التونسي للشغل ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات ولعل أشدها هو إغتيال قيادي ثاني في الجبهة الشعبية هو محمد البراهمي في جويلية 2013 بينما كان الأول شكري بلعيد في فيفري من نفس السنة وذبح جنود تونسيين بجبل الشعانبي في شهر رمضان ماأدى إلى انسحاب المعرضة من المجلس الوطني التأسيسي و تعطيل أعماله وخروج مئات آلاف التونسيين وظهرت حركة تمرد تونسية على غرار حركة تمر المصرية للمطالبة بسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه ،والعمل على التعجيل بإنهاء صياغة الدستور (المفترض صياغته في سنة واحدة) وتحديد موعد انتخابات الرئاسية[71].

**المبحث الثالث : المرحلة الانتقالية والتوافق الوطني**

إن الأزمات التي عرفتها المرحلة وعدم تكملة الأجندة السياسية المتفق عليها والخوف من اطالة عمر المرحلة الانتقالية أدى مايسمى بالرباعية الى اتخاذ موقف من كل هذا وفق مايلي:

**أولا : التوافق الوطني وتشكيل الدستور (حكومة مهدي جمعة)**

بادرت أربعة من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ،وعمادة المحامين ) بحثا للخروج من الأزمة بطرح خارطة طريق مكونة من ثلاثة بنود هي:

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير حزبية ) تتولى إدارة شؤون خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية .
- إقرار مشروع الدستور .
- تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات .

---

[71] حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص 7 .

أجرت الرباعية مشاورات مع الفرقاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المقترحة ووافقوا عليها وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها حيث استقالت حكومة علي العريض وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة مهدي جمعة الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة العريض.[72]

**ثانيا: التصويت على الدستور**

في يوم 08 جانفي 2014 انتخب المجلس الوطني التأسيسي أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإشراف على الإنتخابات المنوط بها مهمة الإشراف على الإنتخابات الرئاسية و البرلمانية وفي 26 جانفي 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور بأغلبية ساحقة حيث وافق 200 نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 216 بنسبة 92%.

وفي اليوم الموالي وقع الرؤساء الثلاثة الذين يمثلون الترويكا الحاكمة الدستور وهم :

-المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية

-مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي

-علي العريض رئيس الحكومة الائتلافية المستقيلة .

**ثالثا :الانتخابات الرئاسية**

تعد هذه الانتخابات خطوة هامة في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي ، حيث جرت الرئاسيات مباشرة عقب الانتهاء من الانتخابات التشريعية على دورتين حيث تسابق في دورتها الأولى 27 مرشحا، بينما جمعت الدورة الثانية كلا من الرئيس المؤقت المنتهية ولايته محمد المنصف المرزوقي مع منافسه رئيس حزب حركة تونس الباجي قائد السبسي .

**أ: الدور الأول للانتخابات الرئاسية 23 نوفمبر 2014**

---

72 ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **مرجع السابق**، ص .180

تقدم أكثر من 70 تونسيا بملف ترشحه إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلا أن الأخيرة صادقت على 27 مرشحا فقط لخوض هذه الانتخابات ما أثار حفيظة بعض من رفضت ملفاتهم و تحدث وسائل الإعلام والعديد من المراقبين عن 4 مرشحين هم الأوفر حظا للمرور إلى الدورة الثانية من الانتخابات بحكم شعبية أحزابهم التي قادتهم إلى الفوز بالانتخابات التشريعية منذ شهر، حيث ترشح الباجي قائد السبسي ( 88 عاما) عن حزب نداء تونس الفائز بـ 86 مقعدا في البرلمان بينما دعم جزء كبير من قواعد حركة النهضة الإسلامية (الحزب الثاني بـ 69 مقعدا) الرئيس الحالي محمد المنصف المرزوقي، في حين حظى المرشحان سليم الرياحي، عن حزب التيار الوطني الحر وحمة الهمامي عن الجبهة الشعبية (تحالف الأحزاب اليسارية) بنفس الحظوظ تقريبا وفقا لنتائجهما المتقاربة في الانتخابات البرلمانية .

أسفرت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 من نوفمبر بحسب النتائج الرسمية عن حصول مرشح "نداء تونس" الباجي قائد السبسي على المرتبة الأولى بنسبة 39.46%، تلاه مرشح "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، الرئيس المؤقت، المنصف المرزوقي بـ 33.43% وحل حمة الهمامي عن "الجبهة الشعبية" في المرتبة الثالثة بنسبة 7.82%، تلاه الهاشمي الحامدي عن "تيار المحبة" في المرتبة الرابعة بنسبة 5.75%، وسليم الرياحي عن حزب"الاتحاد الوطني الحر" في المرتبة الخامسة بنسبة 5.55%.

**ب :الدور الثاني للانتخابات الرئاسية 21 ديسمبر2014**

أنهت تونس عام 2014 بإعلان فوز الباجي قائد السبسي رئيسا للبلاد، إذ حصد السبسي على أكثر من 55% من أصوات الناخبين في جولة الإعادة الحاسمة التي شهدت مشاركة 59% من جملة الناخبين، فيما اعترف المرشح الخاسر المنصف المرزوقي بفوز منافسه.

وقد أشادت دول ومنظمات دولية بنجاح الانتخابات في تونس وبتجربة الانتقال الديمقراطي ، وأكد الرئيس الأميركي باراك أوباما نجاح الانتخابات التي قال إنها مرحلة مهمة في إنهاء الانتقال الديمقراطي التاريخي في تونس، وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري –في بيان– إن تونس "ضربت لمنطقتها وللعالم بأسره مثالا مشرقا لما يمكن تحقيقه من خلال التفاني من أجل الديمقراطية والتوافق وإتباع عملية سياسية حاضنة لكل الأطراف".

وعليه فبانتخاب رئيس الجمهورية، تكمل تونس آخر خطواتها نحو الديمقراطية الكاملة بعد نحو أربع سنوات من الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، فاتحة المجال لتساؤلات حول قدرة الباجي قائد السبسي وحزبه "نداء تونس" على قيادة البلاد في المرحلة القادمة، والخروج بها إلى بر الأمان[73].

**ثالثا :عوامل نجاح التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول الربيع العربي**

ثمة أربع عوامل عززت فص بناء التوافق الوطني في تونس وهي:

أ– **طبيعة النخبة السياسية التونسية** : على الرغم من كثرة الأزمات التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين ،إلا أن المعتدلين على الجانبين كانوا هم أصحاب التيار الأقوى وظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار ،والتوصل الى حلول وسطى بعيدا من الإقصاء والإقصاء المضاد ،وبذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين وفي هذا السياق يمكن فهم تركيبة الائتلاف الحاكم الذي قاد تونس عقب انتخابات أكتوبر 2011 والذي ضم حزبا اسلاميا وحزبين علمانيين.

ب– **مرونة حركة النهضة** : المرونة النسبية التي ابدتها حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة ،أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية التي كان من شأن تمسكه بها تعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى العلمانية ،وتعطيل عملية صياغة الدستور ومغزى ذلك أن حركة النهضة لم تسعى للاستحواذ الكامل على السلطة ،والتمكن من

---

[73] "تونس . وتكتمل الحلقة "، تونس–ويزهر–الياسمين

تاريخ التصفح،(2016/04/22). https://arabic.rt.com/news/770304

مفاصل الدولة كما أن الحركة استوعبت مستجدات الحياة السياسية في تونس وأدرك أبعادها وتداعياتها وقبل بتقديم تنازلات .[74]

ج- **دور المجتمع المدني :** وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والدينامية وقد تجسد ذلك في الدور البارز الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع في إطلاق خارطة الطريق ورعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسين ،وممارسة بعض الضغوط عليهم من أجل التوافق.

**د-دور الجيش التونسي:** إن حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية وعدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام (الرئيس بن علي).ولم يستجيب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يرتكب مذبحةً بحق المدنيين في تونس.

**رابعا: الدعم والقبول الدولي ( جـائزة نوبل للسلام )**

منظمات من المجتمع المدني التونسي، رعت عام 2013 حوارا سياسيا وطنيا بين الحكومة الانتقالية وجبهة أحزاب المعارضة، مما أدى إلى وفاق شامل بينهما، وجنب البلاد الدخول في حرب أهلية، فازت هذه المنظمات بجائزة نوبل للسلام عام 2015.

**أولا: مكونات الرباعي**

يتكون رباعي الحوار الوطني التونسي -الذي دعا إليه ورعاه حتى حقق أهدافه المتوخاة- من أربع منظمات مدنية تونسية، هي:

1- **الاتحاد العام التونسي للشغل :** تأسس الاتحاد 1946 ويعرف نفسه بأنه منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، لكن نضاله ضد الاحتلال الفرنسي للبلاد أكسبه دورا مؤثرا في المشهد السياسي التونسي في حقبة ما بعد الاستقلال.

---

[74] ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 181.

وقد وضع الاتحاد لنفسه أهدافا عديدة، منها: توحيد وتنظيم جميع العمال على النطاق الوطني، والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بوعيهم، والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية، وإنشاء اقتصاد وطني مستقل ومتحرر من كل تبعية، وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية.

لعب الاتحاد دورا سياسيا واضحا بعد نجاح الثورة التونسية في جانفي 2011 في عدد من المواقف والإضرابات ضد "حكومة الترويكا" (حكومة منتخبة شكلتها أحزاب حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وبرز دوره السياسي الأكبر –بزعامة أمينه العام حسين العباسي– في قيادة جهود رباعي الحوار الوطني لإيجاد حل للأزمة السياسية بعد استفحالها.[75]

2– **الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية**: أنشئ عام 1947، ورغم أن تأسيسه كان على أيدي الشيوعيين فإنه سرعان ما خضع لهيمنة "الحزب الحر الدستوري الجديد" الذي حكم البلاد بعد استقلالها عن فرنسا عام 1956، ثم عُرف لاحقا وحتى زوال حكمه عام 2011 بـ"التجمع الدستوري الديمقراطي".

وتترأس الاتحاد –الذي يُعرف أيضا بـ"منظمة الأعراف"– منذ قيام الثورة التونسية بعد سقوط نظام بن علي سيدة الأعمال وداد بوشماوي، التي نالت عام 2013 لقب "أفضل سيدة أعمال" في العالم العربي.

وبوشماوي هي التي أقنعت الاتحاد بأن يكون جزءا من الرباعي الراعي للحوار الوطني، رغم التناقض التاريخي المعروف بين أهدافه بوصفه منظمة لرجال الأعمال وأهداف الاتحاد العام للشغل الذي يعتبر نقابة العمال التونسيين، وهو المكون الأكبر في تشكيلة الرباعية.

3– **الهيئة الوطنية للمحامين**: هي نقابة المحامين التونسيين وقد تأسست عام 1958، ومن أهدافها السعي لخدمة سلك المحامين والدفاع عن حقوقهم المهنية وتوفير العدالة الاجتماعية.

---

[75] نت على الرابط : الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس .. نوبل للسلام الجزيرة
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/1.2015/05/01 :تاريخ التصفح

تولى عمادة الهيئة الكثير من الشخصيات الوطنية التي عُرفت بنضالها الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانتقاد السلطات الحاكمة منذ عهد الحبيب بورقيبة (أول رئيس للبلاد). ثم كان لها دور بارز في النشاط السياسي الوطني إثر ثورة 2011، توجته بعضويتها في رباعية الحوار الوطني في ظل رئيسها محمد فاضل محمود.

4- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:** تعتبر هذه الرابطة –التي تأسست عام 1977– الأولى من نوعها في العالم العربي. وهي تعرّف نفسها بأنها منظمة حقوقية تدافع عن الحريات العامة والفردية، وتسعى لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع التونسي. كان لها دور سياسي نشط على الصعيد الوطني ضد حكم زين العابدين بن عل ي وما شهده من "انتهاكات" لحقوق الإنسان، مما عرضها للمضايقة الأمنية والقانونية طوال عهده، وأهلها – ممثلة برئيسها عبد الستار بن موسى– لعضوية رباعي الحوار الوطني عندما تأزمت الأمور إثر نجاح الثورة.[76]

**ثانيا: مبادرة الحوار**

تأسس الرباعي الراعي للحوار الوطني في أعقاب اغتيال السياسي اليساري والنائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، لإنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد من مصاعب كبيرة واجهتها آنذاك، مهددة بانقسام شعبي وأيديولوجي عميق ينذر بانزلاق البلاد إلى دوامة عنف تعصف بالتجربة الديمقراطية.

وفي مقابل الدعوات التي ارتفعت منادية بتولي الجيش لحكم البلاد ، وإقصاء "حكومة الترويكا"، وبحل المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت)؛ تشكل الرباعي برئاسة اتحاد الشغل ودعا جميع الأطراف للدخول في حوار وطني شامل لنزع فتيل المواجهة.

ونصت "خريطة الطريق" – السياسية – في صيغتها النهائية التي عرفت إعلاميا بمبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية بتونس، وأعلنت يوم 17 سبتمبر 2013 لتكون أساسا للحوار– على دعوة الفرقاء السياسيين إلى القبول بتشكيل حكومة كفايات ترأسها شخصية

---

[76] الجزيرة نت، **المرجع نفسه**.

وطنية مستقلة على ألا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة، لتحل محل حكومة الترويكا التي عليها أن تتعهد بتقديم استقالتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من موعد انطلاق الحوار الوطني.

كما دعت المبادرة الأحزاب السياسية إلى الاتفاق على الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة الانتقالية خلال أسبوع واحد، وذلك بالتوازي مع استئناف أشغال المجلس الوطني التأسيسي لاستكمال مهامه التأسيسية، وأهمها المصادقة على الدستور التونسي الجديد خلال أربعة أسابيع على الأكثر، وإقرار القانون الانتخابي.[77]

قاد الرباعي عملية الحوار التي شهدت مفاوضات شاقة استمرت عدة أشهر وتعثرت فيها الجهود مرات عديدة، لكنها أدت في نهايتها إلى استقالة حكومة الترويكا وتشكيل حكومة كفايات وطنية (تكنوقراط) انتقالية برئاسة مهدي جمعة، صودق في عهدها على الدستور الجديد، ونُظمت انتخابات تشريعية ورئاسية أواخر عام 2014 بإشراف هيئة وطنية مستقلة.

وقد أدى نجاح تجربة الرباعي في راعيته للحوار السياسي بين قطبيْ حكومة الترويكا والمعارضة (ممثلة في "جبهة الإنقاذ") إلى إيجاد نموذج توافقي في إدارة الشأن العام أصبح يُعرف عربيا بـ"الاستثناء التونسي"، مما جنب البلاد مآلات كارثية وقعت فيها بعض بلدان الربيع العربي مثل :سوريا ومصر واليمن وليبيا.

وفي يوم 9 أكتوبر 2015 أعلنت لجنة نوبل فوز رباعي الحوار الوطني التونسي بجائزة نوبل للسلام لإسهامه في بناء الديمقراطية بعد ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي عام 2011.

وقالت رئيسة اللجنة كاسي كولمان فايف إن الرباعي ساعد في دعم عملية بناء الديمقراطية في تونس عندما كانت البلاد على "شفا حرب أهلية"، موضحة أن هدف الجائزة هو تشجيع الشعب التونسي الذي "أرسى قواعد الإخاء الوطني رغم التحديات الكبيرة"، راجية أن يكون ما حصل في البلاد "مثالا تحتذي به دول أخرى".

---

[77] الجزيرة نت، **المرجع نفسه**.

يشار إلى أنه في العام 2014 رشحت منظمات وهيئات وشخصيات تونسية ودولية الاتحاد العام التونسي للشغل لهذه الجائزة. وتشكلت لجنة دولية لدعم هذا الترشيح "اعترافا بالدور التاريخي والمحوري للاتحاد العام التونسي للشغل في كافة المراحل التي مرت بها تونس". وهو المسعى الذي كُلل بتقديم الجائزة إلى الرباعي الراعي للحوار بجميع مكوناته.[78]

ومن خلال ماذكر في هذا الفصل نستنتج إن الثورة التونسية اجتازت مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة، واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق في ما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني ثلاثي يتكون من أحزاب الأغلبية (حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات). ويدل تشكيل هذا الائتلاف على أهمية التوافق السياسي والشراكة الحزبية في إدارة مرحلة ما بعد الثورة في تونس، حيث حل التوافق الوطني محل حكم الحزب الواحد وحلت الشراكة محل التفرد، فخلافا لما كانت تقوم عليه شرعية النظام السابق من عنف وإكراه فإن شرعية الحكومة الجديدة في تونس مستمدة من الاختيار الشعبي العام الذي ترجمته انتخابات 23 أكتوبر 2012، ومن سياسة التوافق التي قامت عليها مؤسسات النظام السياسي الجديد بمراكزه الثلاث: المجلس التأسيسي، رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة.

---

[78] الجزيرة نت ،**المرجع نفسه**.

# الخـــاتمـــة

**الخاتمة**

في ختام هذه الدراسة يظهر جليا ان نظام حكم بن علي اتسم بالدكتاتورية والتسلط رغم خطابه المنمق والمختلف تماما عن الواقع المعاش للمواطن التوتسي، الذي كان يعيش ضمن منظومة حكم تسيطر عليه ليلى الطرابلسي وعائلتها ومقربيها، الذين سيطروا على مفاصل الاقتصاد التونسي وأداروا شركات وهمية بغية نهب المال العام إلى آخر يوم في نظام بن علي.

إن الأسباب التي جعلت من الشارع التونسي يثور ليست الخبر والماء كما يتصور البعض ولكن الشارع التونسي، ثار ضد كل أنواع الفساد السياسي وشمولية الحكم وتزوير الانتخابات التي أفرزت صناديقها رئيسا واحدا طيلة 23 سنة، إلى غاية 2011 م.

ثار الشعب التونسي لمحاربة مافيا الاقتصاد وسطوة عائلة بن علي وزوجته على مدخرات البلاد بواسطة ترسانة من القوانين التي تخدم الاسرة الحاكمة وتحرم الشعب من المساهمة والاستفادة من خيرات البلاد ومن الجهوية المقيتة التي مارسها رموز نظام المخلوع وجراء هذه السياسات الفاشلة، عانى الشباب من البطالة والتهميش، خاصة فئة الجامعيين والمثقفين، ولم يكن محمد البوعزيزي إلا واحد منهم .

إن الحرمان من ضروريات الحياة التي كان يعيشها الشعب التونسي، أثرت تأثيرا بالغا على تركيبة المجتمع الواحد وهو يعيش التوزيع غير العادل للثروات والتنمية بين مدن الجنوب وشماله، خاصة بعد ربط الاقتصاد التونسي بالإتحاد الاوربي الذي نجم عنه عدم قدرة المنافسة وهو ما أحدث مشاكل بالجملة للمؤسسات الاقتصادية .

ولهذا فحادثة محمد البوعزيزي ، فجرت احتجاجات ضد كل سياسات نظام بن علي وعائلته فبدأت بالمطالبة بحق التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية وتطورت إلى إسقاط النظام القائم . إن الثورة لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي محد د، فشعاراتها كانت تتمثل في : الح ق في العمل، والحرية، والديمقراطية، والعدل ، والكرامة. كما أ ن أهدافها لم تتضمن أي برنامج يمكن أن يحدث انقسامات داخل المحتجّين؛ مّما خلق، وبشكل يكاد يكون استثنائيا، لحمة بين الجميع تك ثلت تحت راية اسم الشعب يريد إسقاط النظام .

**الخاتمة**

وبالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي، قطعت تونس الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي ، بامتلاكها كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وقد سلكت إلى ذلك طريقا سليما في خطه العام.

فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية أفضي إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية طوت صفحة المرحلة الانتقالية ، وانتقلت تونس بذلك إلى وضع جديد تغيرت فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت عليه منذ أن استقلت . ورغم الازمات التي تعرضت لها البلاد بعد الثورة ، وكثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية وبخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين إلا أن هذه النخبة كانت قادرة بدرجة كبيرة على تجاوز خلافاتها وتسيير المرحلة الإنتقالية بنجاح، فللثورة التونسية اجتازت مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة، واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق في ما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني. وقد أشادت دول ومنظمات دولية بنجاح الثورة في تونس وبتجربة الانتقال الديمقراطي وكان حصول رباعي الحوار التونسي على جائزة نوبل للسلام خير دليل على النجاح والإعجاب بالثورة ومسارها .

أنّ ما قدمته الثورة التونسية يعد تحديا كبيرا لكثير من المسلّمات التي تداولتها النخب الأكاديمية والسياسية في العقود القليلة الماضية، مثل عدم قابلية المجتمعات العربية للديمقراطية، وقدرة الأنظمة الدائمة على البقاء، وحتمية الارتهان لموازين القوى الدولية في التحوّل الديمقراطي، وضرورة الانتقال التدريجي والهادئ والموزون والمتزن نحو الديمقراطية .

يعرف الوطن العربي ببقاءه خارج موجات الانتقال الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق آسيا إلى شرق أوروبا وإلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط ، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم .

هذا الاستعصاء والممانعة تجاه أي تغيير ديمقراطي يرجعه الكثير إلى النفسية الاستبدادية المتأصلة في الذات العربية الحاكمة، والمنتسبة تاريخيا إلى عصور التي أصل لها بعض الفقهاء الذين عاشوا وقفا على بلاط الملوك الأمراء ، في حين انصرف بقية المثقفين والساسة إلى مملكة الشعر الذي كان معظمه يصب في تعظيم المستبدين وتطويع الشعوب لهم ، والحال لا يختلف كثيرا في العصر الحديث مع اختلاف بعض المسميات ،حيث يتم إلهاء الناس ووضع أسلاك شائكة أمام المهتمين بالسياسة، وتحديدا المطالبين بضرورة الإصلاحات السياسية الحقيقية كحل للمشاكل المستعصية في المنطقة العربية، التي هي من رواسب ومخلفات التسلط، في حين كانت تهمة من يعرض في الأمس البعيد هي الزندقة والضلالة، فإن تهمة المطالبين اليوم بالإصلاح هي الإرهاب والعمالة، والخروج على ولي الأمر .

وقد ظهر في الخمسينيات، الجيل الأول من الأدبيات التي ربطت مسألة الديمقراطية في العالم العربي بدرجات التنمية أو ما سمته نظرية التحديث بالشروط الاول وية للديمقراطية ثم تبعها الجيل الثاني الذي حاول إسقاط افتراضات التحول الديمقراطي على المنطقة العربية، وبعدها تشكلت قناعة علمية في الجامعات الغربية تدافع على ضرورة تجاوز المنطقة العربية في السياسة المقارنة .

لقد اجتهد أهل البحث والسياسة لفهم طبيعة الحاكم العربي ، ثقافته وسلوكه، وممارسته السياسة على عقود من الزمن ،فوجدوا أن الجوهر لا يكاد يختلف كثيرا ، فالشكل وحده هو فقط من يتبدل ، فالتجربة الطويلة للنظام العربي الحاكم جعله عرضة للترصد والتمحيص حول السمات المشتركة التي يتقاسمها هذا النظام، فهو لا يكاد يخرج عن بعض التوجهات التقليدية، وإن أظهر بعض الانصياع لاستحقاقات العصرنة التي كانت تحاول تعميمها بعض الدول الغربية، غير أنه غارق في طبيعته السلطوية والشخصية الأبوية والأدهى أنه عسكري إلى درجة كبيرة، وبرعت الأنظمة العربية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية وإفراغها من محتواها.

إن الديمقراطية كما يراها الحاكم العربي، مرفوضة تماما، إلا من باب دحر المزايدات الغربية للتخلص من ردّات الفعل الناقمة ببعض الممارسات الشكلية التي لا تغير من الواقع شيئا ، أو من باب تحديث الاستبداد المتهالك، الذي فقد بريقه جراء الهزائم المتلاحقة في كل الميادين السياسية منها أو العسكرية وحتى على مستوى الحياة الاجتماعية المرتبطة بمعيشة المواطن العربي، فأصبح يبحث عن أي شرعية لحكمه المرفوض فالتجأ للديمقراطية الصورية التي رآها مخرجا وحيدا للإفلات من استحقاقات فشله واستبداده بالسلطة، والفساد الذي يمارسه أفراده على نطاق واسع، لقد غدا الحكام العرب من الوثوق بالنفس واستقرار الأحوال إلى درجة الإعداد لتوريث الأبناء، ولا شك أن الأنظمة العربية وصلت إلى حالة شديدة من التخلف والرجعية والفساد، في ظل تنامي وعي احتجاجي، يتوسل بأحدث الوسائل للتعبير عن رفضه لهذا الواقع.

وفي هذا السياق: يمكن الوقوف عند ثلاثة مستويات من حالة التردي التي عرفتها النظم العربية، وهي: فقدان للشرعية، وغياب الفعالية السياسية، وعدم القدرة على مكافحة الفساد، بل الانخراط في دوامه وإعادة إنتاجه، هذه المكونات الثلاثة لا تنسحب بشكل ميكانيكي على جميع الدول، بل إنها –أي النظم العربية– تتفاوت في درجة هذه الشرعيات

الثلاثة، والمواطن العربي في العقدين الماضيين، وبوجود ظاهرة الفضاءات المفتوحة، ما وحّد الحالة العربية الرافضة لهذه النُظم.

وبعد عقود من الزمن التي رافقتها العديد من الاحتجاجات والانتفاضات ،ومع بداية 2011 شهدت المنطقة العربية اندلاع ثورات عارمة كانت شرارتها الأولى من تونس مرورا بمصر في جانفي 2011 ، وليبيا واليمن في فيفري وسوريا في مارس من العام نفسه ،إمتداد إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية، فشرارة الربيع العربي انتشرت بسرعة ، بحيث لم تستثني أحدا من الدول العربية وان اختلفت قوة أو ضعف هذه الاحتجاجات الشعبية ضد النظم التسلطية من دولة لأخرى.

إن الثورات التي شهدها العالم العربي فاجأت الكثيرين في الداخل العربي وخارجه، فلم يكن يتوقع أحد أن إحراق البوعزيزي لنفسه قادر ا على إشعال الوطن العربي بالثورات المناهضة للأنظمة الشمولية ،ولا قادر على إحداث تغيير جذري في وعي الشعوب العربية.

لم تكن تونس قبل 14 جانفي 2011 بدعا من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا ، ولم تكن تداعيات ذلك النمط من الحكم اقتصادها وثقافتها وتعليمها بأفضل من تداعياته على أوضاع باقي بلدان المنطقة، ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية يدور حول ترتيبات الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة وغيرها من اشكالات الواقع العلمي وإنما كان يدور حول غياب الديمقراطية كلية.

**-أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع الانتقال الديمقراطي أهمية بالغة كونه مبحثا رئيسيا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهرت العديد من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة :

نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة ، وقد جاء التراكم الأكاديمي الضخم مقترنا بما سمي بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوربا ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق وسط أوربا، فيما بقي العالم العربي ينظر إليه على أنه يمثل الاستثناء ضمن هذه الموجة إلا أن ماحدث في تونس في بداية سنة2011 شكل أيضا الاستثناء في المنطقة العربية كنموذج للتحول الديمقراطي ولهذا فان دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي في تونس موضوع جدير بالاهتمام والدراسة.

**- مبررات اختيار الموضوع:**

**01- أسباب موضوعية:**

ما دفعني إلى دراسة التحول الديمقراطي في تونس هو الإعجاب بثورة الياسمين - سلمية الحراك الشعبي، تعامل الجيش مع الحراك، تعامل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات، تعامل الطبقة السياسية مع السلطة والعكس -

**02- أسباب ذاتية:**

إن انتمائي للفضاء المغاربي بصفة خاصة وللمنطقة العربية بصفة عامة جعل مني أبحث في الموضوع لكي يكون لدي نظرة عن عملية التحول الديمقراطي في دولة عربية ربما ستكون نموذجا يمكن تعميمه في باقي الدول العربية.

وإن الاهتمام الشخصي بالموضوع يرجع أيضا إلى أن دخول مجال البحث عبر هذا الموضوع نظرا لجدته وحيويته البحثية حيث يعطي للباحث آفاقا ويمنحه مزيدا من زوايا الرؤى والتحليل.

**03ـ أسباب علمية :**

تتعلق بتطبيق مناهج وطرق البحث العلمي التي تعلمناها في مراحل الدراسة الجامعية عساها أن تكون إضافة علمية ومرجع في المكتبة يستفيد منها الطالب.

**- أدبيات الدراسة:**

شكلت الثورة التونسية أول تجربة انتقالية في المنطقة العربية في العصر الحديث، ولهذا أخذ الإستثناء اهتمام محل العديد من الكتاب والمفكرين، وسنحاول استعراض وجهات نظر مختلفة حول الموضوع:

**1 - كتاب الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**

للمفكر عزمي بش ارة الذي صدر سنة 2012 بلبنان عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، حيث سلط الضوء على الأسبابَ الجوهرية التي قادت إلى الثورة في تونس، في إطار منهجية تحليلية توثيقية تابعت تطور الأحداث وأعادت تشكيل مسار الثورة، وتحولها من عملية احتجاجية إلى ثورة، ثم عملية انتقال ديمقراطي فرضت على النظام القائم، متوقفا في الوقت ذاته عند أهم محطات هذه الثورة وعناصرها بما يتسق مع منطق صيرورتها الداخلية، معتمدا على تعددية منهجية من مجالات العلوم الاجتماعية، وفي ضوء مقاربة التاريخ الحي أو المباشر، وما تمثله الثورة من فتح لبداية عصر عربي جديد وإن لم تتضح معالم النهائية بعد.

ويقر المفكر بأن زوال نظام زين العابدين، كان بسبب زيادة معدلات البطالة بشكل عام ما أدى إلى توليد حركات احتجاجية ناقمة على الفقر والفساد والمحسوبية في الدولة، حيث أن ثورة تونس بدأت بانتفاضات خبز محلية، تكررت عدة مرات في الأعوام الخمسة التي سبقت الثورة، وذلك في وسط البلاد وجنوبها الداخليين، والطرفيين بالنسبة إلى الساحل (المركز) الذي يحظى بثروة وتنمية واهتمام أكبر.

ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والجهات (الأقاليم) التونسية الأخرى، واندماج فئة رجال الأعمال بمنظومة الجهاز الاستبدادي، وظهور جيل جديد من أبناء المسؤولين العسكريين والأمنيين الذين اتجهوا نحو الاستثمارات، ولجأوا إلى طريقة عيش مُترفة، وإلى الاستهلاك المبتَذَل كسلوك استعراضي. وكان ذلك كله محاولة لإعطاء صورة غير حقيقية عن الواقع التونسي تخفي الجرائم المرتكَبَة في أقبية التحقيق والتعذيب وإظهار صورة الدولة المترفة بجيش من المثقفين والكتاب والفنانين ورواد الصالونات الثقافيّة المكرّسة لهذه الغاية. هذا كله شكّل مادة مشتعلة تسعّر نار الغضب.

2 -**كتاب قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م .**

للدكتور راغب السرحاني الذي صدرت طبعته الأولى سنة 2011 بالقاهرة ، حيث عاد إلى التاريخ التونسي منذ الفينيقين إلى غاية ثورة 2011م، ويروي المؤلف أحداث ووقائع الثورة التونسيَّة منذ صباح يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010م وإضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه، مما أشعل فتيل الثورة، ثم توالي الاحتجاجات في سيدي بوزيد وأحداث القمع المتتالية من قوات الأمن التي أطلقت الرصاص الحي على المتظاهرين، زاد الأمر اشتعالًا إعلان وفاة الشاب محمد البوعزيزي يوم الثلاثاء 4 يناير 2011م، وتسبَّب موته في اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، لتنتشر بعد ذلك في عددٍ من الولايات التونسيَّة على ،ولم تنجحْ كل محاولات الطاغية بن علي في تفريق جموع المتظاهرين. ثم يجيء يوم الجمعة 14 يناير 2011م ليزفَّ إلى أهل تونس، هو فرار بن علي إلى السعوديَّة.

**الإشكالية:**

في إطار المنطق العام لإنتاج المعرفة نصوغ الإشكالية التالية :

**هل حققت الثورة في تونس تطلعات الشعب في مجالات الحرية والعدالة؟**

**حدود المشكلة:**

**الإطار المكاني:** الجمهورية التونسية دولة تقع شمال إفريقيا مطلة على البحر الأبيض المتوسط تنتمي إلى فضاء المغرب العربي نالت استقلالها من الاحتلال الفرنسي عام 1965م يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة، تبلغ مساحتها 163,610كم$^2$.

**الإطار الزماني :** تم تحديد اطار زمني للدراسة ممتد من 2011 الى غاية 2015 م حيث مثل مطلع 2011 بداية الاحتجاجات في الوطن العربي والتي انطلقت شرارتها الأولى في تونس، كما أن إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية بعد الثورة كان نهاية عام 2014، وتتويج رباعي الحوار بجائزة نوبل للسلام كان في 2015.

**الفرضيات :**

1- رغم المؤشرات التي كانت توحي بأن نظام بن علي يعيش حالة استقرار وسيطرة على الوضع ،إلا أن الشعب التونسي كان يعاني ومهيأ للانفجار بسبب ممارسات التهميش والإقصاء المسلطة عليه، مما أدى إلى حدوث ثورة شعبية .

2- اتسعت مؤسسات الثورة لكل المكونات الاجتماعية والسياسية خاصة الإسلاميين والتيار اليساري واستطاعت تسيير المرحلة الإنتقالية، وحصلت على القبول والدعم الدولي.

**أدوات التحليل:**

1 +**الإطار النظري** : لقد اخترنا مقاربة الانتقال الديمقراطي لدراسة موضوعنا وسنتعرض له بشيء من التفصيل :

يمكن إجمال نظريات الانتقال الديمقراطي في أربع مقاربات أساسية: المقاربة التحديثية، والمقاربة البنيوية، والمقاربة الثقافية، والمقاربة الانتقالية، وإذا كانت المقاربة التحديثية تبدو في ظاهرها مغرية لتفسير ما يحدث في تونس باعتبار ما تُعرف به تونس في محيطها العربي من تقدم في مظاهر التحديث سواء في مجال التعليم أو الإدارة أو التنظيم

الاجتماعي والأحوال الشخصية، إلا أن المسألة أعمق من هذا التوافق وأكثر تعقيدا، فالمقصود من علاقة التحديث بالتحول نحو الديمقراطية في المقاربة التحديثية يتخطى مجرد المظاهر ليغوص في عمق البنى الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التصنيع والتمدن ومؤشرات الرفاه المادي. فكلما ارتفعت تلك المؤشرات في مجتمع معين كان أقرب إلى التحول الديمقراطي حسب منظري هذه المدرس بمعنى آخر، وبما يشبه العلاقة السببية والتصور الخطي للتاريخ، يربط هذا الاتجاه في التحليل بين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والقابلية للتحول الديمقراطي من جهة أخرى. فالمجتمعات غير الرأسمالية وغير الصناعية تحديدا ومن بينها المجتمعات العربية، هي من حيث المبدأ أبعد المجتمعات عن الديمقراطية.

ولا يختلف الاتجاه البنيوي في مقاربته للمسألة الديمقراطية، حيث يرتكز في تحليله للتحولات الاجتماعية ومن بينها تحولات النظم السياسية على المسارات التاريخية بعيدة المدى، فالإنتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر محكوم بالدرجة الأولى بسياق تفاعلي يتداخل فيه الصراع الطبقي مع جهاز الدولة ومع الجغرافيا السياسية بما لها من تأثير لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

إن اشتراط تغيير شكل النظام السياسي بتغيير بنية الدولة وبما تؤول إليه الصراعات الطبقية يجعل من العسير التفكير في الإنتقال الديمقراطي في أي مجتمع قبل أن تنضج فيه شروط ذلك التحول على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية. وكما هو الشأن مع الطرح البنيوي في مختلف المجالات والتخصصات، لا دور للقوى السياسية أو الاجتماعية من نخب وأحزاب وأفكار وإرادات جماعية أكانت أم فردية في إحداث التغيير إذا لم يكن انعكاسا لصراع طبقي أو دليلا على تحول في بنية الدولة ذاتها.

أما المقاربة الثقافية والتي تركز على دور الثقافة السياسية في إحداث التغيير الديمقراطي، فقد تطورت كاتجاه فكري من داخل المقاربة التحديثية اعتبارا لما يلعبه التحديث والتقدم الصناعي والتقني من دور في تحديث منظومة التعليم وإحلال الثقافة محلا مؤثرا في مسيرة المجتمعات. هنا أيضا تبقى الثقافة مشروطة بمدى تقدم المجتمع وارتفاع مستوى العيش بمقاييسه المادية، ويظل دورها رهينا بمدى "مدنيتها" وقابليتها لقيم التعددية السياسية والفكرية، وإدارة الشأن العام وفقا لمبدأ الإقناع بدل الإكراه، والقبول بالتداول السلمي على السلطة تمثيلا لإرادة الشعب العامة لا سلبا لها باسم فكرة أو طبقة أو حزب. ورغم ما يبدو من انسجام ظاهري في المنطق المؤسس لهذا الاتجاه في مقاربة مسألة التحول الديمقراطي ، إلا أن ثمة اعتراضات منهجية جوهرية على اعتبار الثقافة أداة تفسيرية نفهم بها ومن خلالها ما يجري من تحولات سياسية، فضلا عما تنطوي عليه هذه المقاربة من أحكام قيمية ترفع بموجبها ثقافات وتحط أخرى. فالثقافة السياسية عموما، أكانت مدنية أم غير ذلك، غالبا ما تتشكل في سياق التحولات السياسية وتأتي كنتيجة لها بدلا من كونها مولدا لتلك التحولات ومسببا لها. وكما يرى منظرو المقاربة الانتقالية، فالثقافة تلعب دورا أكبر وأبعد أثرا أثناء المراحل الانتقالية التي تعقب تغيير النظام وتسبق عملية ترسيخ الخيار الديمقراطي وليس قبلها، فهذه المقاربات الثلاث، وإن اختلفت في زاوية التناول وفي نقاط ارتكازها النظرية فإنها تلتقي في الملامح العامة التالية:

**مركزية الدولة** : فالدولة تظل هي اللاعب الرئيس بل الأوحد في صناعة التحول عبر تحكمها في وتيرة التحديث، وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه المنظومة التعليمية والثقافية، فلا دور في هذه المقاربات لقوى غير "دولتية" سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو بجمهور الناس أو بتوافقات النخب أو بالإرادة سواء كانت فردية أم جماعية. فالتغيير الثوري والسريع على سبيل المثال، والذي يحدث نتيجة حراك شعبي واسع كما حصل في بعض البلاد العربية مؤخرا، لا يمكن تفسيره باعتماد هذه المقاربات، بل بمنهجية

تحليلية جديدة تنطلق في رؤيتها لحركة التغيير السياسي والاجتماعي من تحت إلى فوق أو من أسفل القاعدة الاجتماعية إلى أعلاها .

**الحتمية التاريخية والاتجاه الخطي في التغيير:** تحصر هذه المقاربات تطور المجتمعات في رؤية خطية تترابط فيها الحلقات ترابطا حتميا بحيث يفضي سابقها إلى لاحقها دون اعتبار الاختلاف في السياقات التاريخية والثقافية للشعوب. ولا يكون التحول الديمقراطي بهذا المنظور إلا ضمن سياق حداثي نمطي يجعل حداثة المجتمعات الإنسانية، على تنوعها، لا تتحقق إلا بعبورها حتما من حيث عبرت المجتمعات الغربية، بما في ذلك المرور بمراحل التصنيع والتحديث التقني والعسكري والإداري. فلا يبقى أمام المجتمعات التي لا تنتمي للفضاء الغربي والتي اختلفت تجربتها الحضارية وسبيلها إلى الحداثة أن تنجز تحولا ديمقراطيا.

**الملمح الاستشراقي:** تنطلق هذه المقاربات من رؤية مشتركة، مضمرة حينا وصريحة أحيانا، تقوم على التفريق الجوهري بين المجتمعات، مستندة في ذلك إلى حكم قيمي يجعل من المجتمعات الغربية معيارا للفضل، ومن تجربتها التاريخية مقياسا لما سواها. وبناء على هذه الرؤية التي ظل المستشرقون من مؤرخين وأنثروبولوجيين وسياسيين يضعون أساساتها منذ قرون، لا يمكن للمجتمعات، الشرقية عموما والعربية خصوصا، أن تدرك ما أدركه الغرب من عقلانية وتقدم لعلة في طبائعهم وخلل في تاريخهم وتخلف في ثقافتهم. ومن أبرز ما انتهت إليه هذه الرؤية الاستشراقية مقولة "الاستثناء" العربي وما يعنيه ذلك من عجز مزمن وفشل محتوم في اللحاق بركب الأمم المتقدمة وبناء أنظمة ديمقراطية. إن أبرز ما حملته ثورات الربيع العربي في هذا السياق هو تحدي هذه المقاربات والإطاحة بمقولة الاستثناء العربي كما أطاحت بأنظمتها الاستبدادية.

بعد هذا العرض السريع لثلاث من أبرز نظريات الانتقال الديمقراطي، نعرض الآن لمقاربة أخرى تبدو أقرب لتفسير ما يجري في بلدان الربيع العربي وخاصة تونس، وهي:

_ **المقاربة الانتقالية** : أدبيات سياسية كثيرة أُنتجت في العقدين الأخيرين، جلها يندرج في سياق الدراسات المقارنة، تبحث في تحولات ما صار يعرف بديمقراطيات "الموجة الثالثة". تركز المقاربة الانتقالية بدرجة أولى على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى ولا تنظر إلى السيرورات التاريخية المركبة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة، فالمفاوضات والمساومات وحتى الصفقات التي تحصل بين النخب السياسية، بما في ذلك مع بقايا نخبة النظام القديم، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية صرفة وفي مدى زمني محدود، وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقدات وقرارات وآليات انتقالية هو الذي يحدد أسس وشكل النظام الديمقراطي الناشئ. ما تجدر الإشارة إليه هنا أيضا هو حالة التردد وغياب اليقين الذي يعقب سقوط النظام القديم ويسبق بناء النظام الجديد فيطبع المرحلة الانتقالية برمتها. هذا التردد الذي يفسره جزئيا غياب الخبرة ونقص الثقة لدى النخب الجديدة في قدرتهم على إدارة الدولة، يجعل مرحلة الانتقال الديمقراطي محفوفة بالمخاطر ومعرضة للانتكاس وحتى الفشل. ولعل ذلك ما حدا بمنظري هذه المدرسة إلى دعم المرحلة الانتقالية بمرحلة أخرى تسمى في الأدبيات الانتقالية بمرحلة تعزيز أو ترسيخ النظام الديمقراطي لا شك أن الكثير مما تقترحه هذه المقاربة من آليات وإجراءات انتقالية ينطبق على المرحلة التي أعقبت سقوط الأنظمة العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكنها تظل تحمل نقاط ضعف أساسية لا سيما بالنظر إلى السياق الثوري والشعبي الذي حصلت في ظله ثورات الربيع العربي، فالتركيز المفرط على النخب يهمل دور الجماهير في إحداث التغيير أو في ترسيخ المسار الديمقراطي، كما أن هذه المقاربة تظل قاصرة عن فهم وتفسير الانتقال الديمقراطي عن طريق الثورة الشعبية.

**2_ الإطار المنهجي:** سنعتمد على **منهج دراسة حالة** الذي يعتبر منهجا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر أي الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، أي أن منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما يهدف إلى جمع البيانات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة و تاريخها و خبراتها الماضية و علاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي هذه الحالة أو الوحدة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم عليه،وسنستخدم أيضا **المنهج التاريخي** وهو المنهج الذي من خلاله تتم دراسة الأحداث والوقائع التاريخية التي حدثت في زمان ومكان ماض وبواسطته يمكن الرجوع إلى فترة حكم بن علي وأحداث الثورة التونسية .

**3- الإطار المفاهيمي:** سنحاول في هذا الجزء شرح المصطلحات والمفاهيم التي تم الإعتماد عليها لتحليل الموضوع وهي :

**1-الثـــورة** :في لسان العرب مادة ثار : ثار الشيء هاج ، ثورة الغضب حدته، والتأثر الغضبان ، ويقال للغضبان أهيج مايكون : وقد ثار ثائره وفار فائره ،إذا غضب وهاج. ثار إليه وثب، ويربط اللسان العربي لفظ (الثورة) بذلك لغويا أو إيحاء لغويا بمعاني عدم الإنظباط والغضب.

اما افلاطون فقد اعتبر ان الثورة هي تحول طبيعي في شكل من اشكال الحكومة الى شكل اخر ، في حين ان ارسطو ، و في سياق تناوله في كتابه السياسة انماط الحكم ( الديمقراطية و الاليغارشية ) انهما معرضين للثورة ، ليقسم الثورات الى قسمين اساسين: الاول يفضي الى تغيير القوانيين القائمة ، والثاني يغير الحكام مع تغيير بنية النظام ككل.

ويعرف المفكر العربي عزمي بشارة الثورة انها : " تحرك شعبى واسع ، خارج البنية الدستورية القائمة ، او خارج الشرعية ، يتمثل هدفها في تغيير النظام القائم في الدولة ، و بالتالي فهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة بشرعية جديدة. فهدا التعريف يظهر الفرق بين مفهوم " الثورة " و مفهوم " الانقلاب العسكري " ، فالأول هو تحرك شعبي جماهيري كما سلف القول هد المفكر ،أما الثاني اي الانقلاب فهو يقع داخل النظام القائم على ايدي جزء من النخبة الحاكمة كالجيش ، او جزء منه في حالة الانفصال ، بحيث تؤدي هده الانقلابات الى إعادة توزيع السلطة من جديد داخل النظام.

2- **الانتفاضة :** توجد صعوبة في تحديد مفهومها بشكل واضح ، لكونها ما زالت في طور التشكل ضمن سياق معين ( سياق القضية الفلسطينية )، فبالعودة الى لسان العرب ، نجد كلمة انتفاضة مشتقة من جدر (نفض ) الذي يدل على الحركة، اما فعل انتفض فهو يعني : المطاوعة في الحركة ، كما يحمل دلالة فصل الشيء عن اصله.

3- **الترويكا الحاكمة** :هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في نظام الحكم .

4- **الرباعية:** يتكون رباعي الحوار الوطني التونسي من أربع منظمات مدنية تونسية وهي: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث قامت بمبادرة الحوار الوطني التونسي وحصلت على جائزة نوبل للسلام عام 2015 م.

**5- الربيع العربي:** هو مصطلح اطلق على الثورات العربية التي بدأت في تونس مطلع العام 2011 لتنتقل إلى دول عربية أخرى، وقد اختلفت درجة تأثيراته بين ثورات أسقطت أنظمة وحكام وبين إصلاحات قامت بها الانظمة القائمة.

**تقسيم الدراسة** :تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

الفصل الأول : الثورة وإختلالات نظام بن علي

نتناول فيه خصائص نظام بن علي ودور عائلة ليلى الطرابلسي في الحكم وكذا الأسباب التي جعلت الشعب التونسي ي ثور،حيث اشتمل المبحث الأول على الأسباب السياسية المتمثلة في عدم التداول على السلطة، وكذا تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وثالثا نظام الدولة البوليسية، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى الأسباب الاقتصادية معرجا عنصر الفساد وجهوية النظام وكذا تأثيرات الشراكة الأوربية على الاقتصاد التونسي، أما المبحث الثالث كان تحت عنوان الأسباب الاجتماعية التي أدت بالشعب إلى الثورة وركزنا في هذا المجال على البطالة والفقر والحرمان . وفي آخر الفصل أشرت لدور وسائل الإعلام المختلفة في الثورة .

الفصل الثاني : رهانات بناء شرعية النظام

وستناول فيه مسيرة الثورة وهيكلتها للوصول إلى بناء مؤسسات النظام الجديد، الذي حصل على القبول والدعم الدولي. وكان هذا بتقسيم الفصل وفقا للأحداث التي عرفتها المرحلة الانتقالية ابتداء من يوميات الثورة وسقوط نظام بن علي مرورا بانتخاب المجلس التأسيسي و الحكومات المتعاقبة والتوافق الوطني الذي أشرفت عليه الرباعية، وصولا الى التصويت على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية وتناولت في المبحث الرابع الدعم والقبول الدولي وهذا بحصول رباعي الحوار التونسي على جائزة نوبل للسلام .

**الصعوبات** : رغم صعوبة الحصول على المراجع وخاصة أن الكتب في هذا الموضوع شحيحة نوعا ما ،إلا أن هذا كان له ميزة خاصة جعلتني أدرك تمام الإدراك الصعوبات التي يواجهها الباحثين في كل المستويات والاختصاصات .

شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وطرق الجماهير للمطالبة بحقوقها، إذ أنه منذ العصور القديمة ارتبط مفهوم الثورة بالعنف والدماء سواء من جانب الجموع الثائرة أومن جانب السلطة الحاكمة، لكن اليوم نشهد شكلا جديد للثورات العربية، وهذا بمطالبة الشعوب لحقوقها بطرق سلمية حضارية وهذا ماحدث في تونس، ولأن الثورة ثمنها غال، لذا لابد أن تكون هناك ظروف واقعية مستحقة تدفع الشعب للقيام بالثورة من أجل الوصول إلى هدف أغلى من الثورة كالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية والقانونية ، لذا سنحاول في هذا الفصل الإجابة على السؤال التالي : ماهي دوافع وأسباب اندلاع الثورة الشعبية في تونس؟ وسنتطرق في ثلاث مباحث إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من الشعب التونسي يثور.

**المبحث الأول:الأسباب السياسية**

تقدم التجربة التونسية مثالا واضحا لحالة الاستبداد السياسي، التي تعتبر من السمات العامة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية ويعتبر عدم التداول على السلطة سلميا وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وتمركز السلطات بيد شخص أو هيئة أو حزب سياسي ، واتخاذ الإجراءات القمعية ضد الشعب عامة وضد معارضيه خاصة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم شرعية السلطة، وبالتالي مبررا لحدوث الثورات، وسنتطرق إلى أهم الخصائص السياسية لنظام حكم بن علي .

**أولا : عدم التداول على السلطة**

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قمع الحياة السياسية لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن و من المعلوم انه منذ إعلان النظام الجمهوري في تونس في عام 1956 م وحتى اندلاع الثورة الشعبية العارمة في عام 2011م حكمت البلاد من قبل رئيسين فقط : أولهما الحبيب بورقيبة ( 1956-1987) وثانيهما زين العابدين بن علي (1987-2011) وهذا يعتبر دليلا واضحا على عدم التداول على السلطة في البلاد بالطرق السلمية لذا يرى بعض الكتاب بأن التجربة التونسية تقدم مثالا واضحا

للاستبداد السياسي مورس في الدولة التونسية منذ الاستقلال في زمن الحبيب بورقيبة الذي كان حكمه يتسم بالإنفراد الكامل والتسلط مرورا بالرئيس زين العابدين بن علي.[1]

وعند استيلاء زين العابدين على السلطة عن طريق انقلاب أبيض متبنيا شعارات ليبرالية في الاقتصاد الديمقراطية في السياسة ، ومبشرا بالانفتاح والإصلاح وعد أنه سوف ينقل جمهورية تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية، وتصور البعض أن جمهورية تونس سوف تمر بعملية تحول ديمقراطي مهم، لكن سرعان ماتلاشت هذه الآمال ليحل محلها الخوف والقمع لقرابة 33 عام، وخاصة في أوائل التسعينيات بدأ انحراف واضح لتلك الشعارات من الناحيتين السياسية والاقتصادية وحدث تشدد سلطوي وقمعي من قبل النظام، وانحسر التفاعل مع الشعب تدريجيا إلى أن وصل إلى حد الانقطاع .[2]

وقد أرجع البعض سبب إعطاء بن علي هذه الوعود إلى حاجته لبناء شرعية شعبية ووطنية لزعامته بعد الانقلاب الأبيض ونهاية فترة بورقيبة، بينما اعتقد بعض آخر من الباحثين بأنه سوف يكون هناك تحولا ديمقراطيا حقيقيا خاصة بعد إعلانهم ميثاقي 1988 و 1991م، ووصل الأمر إلى حد مقارنته بالتحول الديمقراطي في اسبانيا بعد فرانكو وميثاق مونكلوا، وضل التفاؤل قائما لدى البعض حتى إجراء الانتخابات البرلمانية لعام 1994 وكذلك انتخابات 1999 حين تبرع النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة 19 مقعدا 34 مقعدا على التوالي، أما في الانتخابات الرئاسية لعام 1999م فقد فاز بن علي بأكثر من 99 بالمائة وهذه النسبة دليل على عدم نزاهة الانتخابات. وبنظرة للوضع السياسي والحزبي في تونس في عهد الرئيس زين العابدين من الممكن ملاحظة وجود بعض الاحزاب المعارضة التي بدت على أنها نوع من الديكور الذي استخدمه النظام كأداة مكملة لصورته في الخارج، كما يلاحظ أيضا جانب آخر وهو أن بن علي كان يحرص على الاستماع لرموز بعض هذه الأحزاب وفي الغالب تنتهي هذه اللقاءات ببيانات حول مدى

1 رمضان أحمد رشيد، **إشكالية التحول الديمقراطي بعد الثورة دراسة تحليلية مقارنة بين حالتي مصر ـ تونس** ، رسالة ماجستير(مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية،2013) ص 94.

2 سعد الدين ابراهيم، **عوامل قيام الثورات العربية**، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 399 ) ص129.

إصغاء الرئيس لمواقف ونبض الشارع ونقل صورة إيجابية من داخل القصر حول الرئيس المنصت الذي يسعى إلى تلبية تطلعات المواطنين ،لكنه في المقابل أفلح في إيجاد بعض الأحزاب من حوله كانت وظيفتها الاساسية مباركة مواقفه وسلوكه السياسي [1]

لقد وصف السفير الأمريكي بتونس في تقريره إلى وزير خارجيته لشهر جوان 2008 نظام بن علي بأنه نظام شبه مافيوي.[2]

إن تداول رئيسين اثنين فقط على السلطة منذ استقلال تونس في سنة 1956 دليل واضح على عدم التداول على السلطة ودكتاتورية النظام الذي قمع المعارضة.

**ثانيا: تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية**

كانت الانتخابات في مجملها شكلية وغير تنافسية ولا تحمل أية مفاجآت حقيقية ، وكانت طريقة الاقتراع في الانتخابات البرلمانية هي المزج بين طريقتي نظام الأغلبية على مستوى الدوائر، ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني تؤدي دورا أساسيا في تطويق الانفتاح الديمقراطي مما يضمن استمرارية انتهاج الخصائص الجوهرية للحكم التسلطي وتهميش المعارضة وتشرذمها.[3]

استخدم بن علي مجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له ليصطنع واجهة ديمقراطية تؤدي دور الديكور في الانتخابات الشكلية ، التي كانت تنظم دوريا وتوزع فيها المقاعد في المجلسين النيابيين (مجلس النواب ومجلس المستشارين ) حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم[4] .

ويذكر العديد من الوزراء السابقين مثل الباجي قايد السبسي وادريس قيقة اعترفوا بحدوث عمليات التزوير، ففي فترة حكم بنعلي قام بإسناد حصة للأحزاب الفائزة بالطريقة النسبية في حدود 20% من مجموع قواعد البرلمان في ثلاث جولات انتخابية

1 أحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،2012)،183.

2 عميرة علية الصغير، **الثورة التونسية في عامها الثالث**، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014) ص 54.

3 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 96.

4 عميرة عليةالصغير، **مرجع سابق**، ص56.

(1994-1999-2004) ومن ثم ارتفعت نسبة الحصة لتصل إلى 25% في الانتخابات الأخيرة في عام 1999م، ومما يلاحظ أن هذا النظام الانتخابي كان يخدم الأحزاب السياسية دون القائمات المستقلة ، ويخدم النظام الحاكم بشكل حاسم لأنه يمنع الأحزاب المعارضة من منافسة الحزب الحاكم والحصول على الأغلبية داخل البرلمان.[1]

**جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية في جمهورية تونس منذ الاستقلال:**

| تاريخ الانتخابات | النسبة % |
|---|---|
| 8 نوفمبر 1959 | %99,78 |
| 8 نوفمبر 1964 | %99,8 |
| 3 نوفمبر 1969 | %99,45 |
| 3 نوفمبر 1974 | %99,52 |
| 20 مارس 1994 | %99,9 |
| 20 مارس 1999 | %99,45 |
| 24 أكتوبر 2004 | %94,49 |
| 25 أكتوبر 2009 | %89,62 |

المرجع : رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص97.

1 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص97.

وتشير النتائج بكل وضوح إلى النسب المرتفعة التي كان يحصدها الرئيس التونسي منذ الاستقلال وتعبر صراحة عن غياب المنافسة الجدية وفوز مرشح الحزب الحاكم (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) في جميع الانتخابات الرئاسية.

**ثالثا: الدولـــــة البوليسيـــة**

أولوية الصعيد الأمني بالنسبة لكثير من النظم الحاكمة تمثلت في تحقيق أمن النظام أو الأمن بمعناه السياسي الضيق وليس الأمن المجتمعي، وبالتالي في العالم العربي لم تتطور ظاهرة الدولة التنموية، بل تطورت وترسخت ظاهرة الدولة البوليسية أو دولة المخابرات، ويعرف النظام التونسي بأنه نظام بوليسي وأن الرئيس بن علي كان من الضباط الذين تم اختيارهم من قبل الحزب الحر الدستوري للالتحاق بالكليات العسكرية، وقد عين حين رجوعه إلى تونس مديرا للأمن العسكري في الجيش سنة 1958م، ولهذا فإن اعتماده على جهازي الشرطة والأمن لتقوية نفوذه ومعالجة الأمور بالعصا الأمنية كان أمرا طبيعيا يرجع إلى تكوينه وعمله كعسكري ، إذ اعتمد على المعالجة الأمنية للقضايا السياسية وقام بزيادة عدد أفراد الجهاز الأمني في فترة حكمه وأنشأ مايسمى لجان الأحياء التابعة للحزب الحر الدستوري تعمل كخلايا مدنية أمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الشرطة التونسية في عهد زين العابدين بن علي تضاعفت أربعة مرات تقريبا منذ توليه السلطة مقارنة بعهد بورقيبة، كما تضاعف عدد موظفي الشرطة أربعة مرات أيضا فبعد أن كانوا 20 ألف أصبحوا 85 ألف كما كان يوجد ثلاثة آلاف خط هاتف مراقب، وتقول منظمة مراسلون بلا حدود (ثمة تجنيد لكل أجهزة النظام خدمة للجنرال بن علي، وتوظيف للقضاء والصحافة، وتعذيب ممنهج وعقوبات بدنية وتجريم لعائلات المعارضين)، وبناء على كل هذا اعتبرت هذه المنظمة نظام بن علي بالنظام القهري الذي أنشئ لإخضاع شعب كامل ومصادرة مواطنته[1].

1 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص .99.

لقد أصبح بن علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس وهمهم هو الحفاظ على السلطة، وبتواطؤ مع الدول الغربية حول تونس إلى سجن كبير تحت غطاء مقاومة الخطر الأصولي والإرهابي، إذ يقدر عدد أفرادا لشرطة السري والعلني بـ 150 ألف فرد أي ستة مرات تقريبا عدد أفرادا الشرطة في فرنسا التي عدد سكانها خمس مرات عدد سكان تونس، وقد ثبت أن خلايا الحزب الحر الدستوري ومسؤوليه في تونس والخارج كانوا يقومون بمهمات تجسسية على السكان ويبلغون تقاريرهم لأجهزة الداخلية أو مباشرة لابن علي، كما أثبتته عدة وثائق حجزها الشباب الثائر في مقار الحزب أو في مركز بوازيبس بباريس الذي كان مقرا للاستخبار ألتجمعي على الجالية التونسية بفرنسا.[1]

إن ماميز نظام بن علي هو اعتماده الأساسي على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لفرض سلطانه على الجميع [2] .

إن نظام بن علي كان من أشد الأنظمة القمعية في العالم العربي حيث كان يستخدم قوات الأمن في فرض سطوته على البلاد ، ووضع القيود على وسائل الإعلام بشكل غير مسبوق ، وكبت للحريات وتذكر الإحصائيات أن عدد المعتقلين سنتي 1992 و 1993 تجاوز عشرات الآلاف بعدما زج بالإسلاميين بالمئات سنة 1989 حين حصلوا على نسبة بالمائة في أول انتخابات برلمانية في فترة حكمه ، وتعرض مناضلي وقيادات النهضة المعارضة للقمع والنفي.[3]

لم يكن النظام مجرد حزب سياسي، بل إن عموده الفقري كان جهازا امنيا ممتدا ومتشعب التخصصات والهياكل ، فالشأن السياسي داخل جهاز الأمن التونسي لم يكن موضوع اهتمام فرقة بعينها كما يحاول البعض الإيحاء بذلك، ولا كان لمجرد مراقبة

1 عميرة علية الصغير، **مرجع سابق** ص 55.

2 أحمد كرعود، تونس **ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبدا** د (بيروت: الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية، مارس 2013 ) ص 38.

3 بوحنية قوي، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي** ، **مجلة الديمقراطية :** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنة الحادية عشر، العدد 42، أفريل 2011) ص 144.

المعارضين وتقديم التقارير في ذلك، لقد كانت كل الفرق الأمنية تتدخل في الحياة السياسية، بل حتى أعوان البلدية كان لهم رأيهم وتقديرهم للسياسيين فيستصدرون قرارات الهدم والمنع من البناء والتجارة وغيرها بناء على الانتماء السياسي للشخص، لقد كان جهاز الأمن يمارس سلطات فعليّة وواسعة داخل مؤسسات الدولية، بل إن كل المؤسسات كانت تشتغل بعقلية أمنية فيما يمكن أن نطلق عليه عسكرة الدولة.

**المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية**

عاشت تونس تحت نظام بن علي 33 عاما تم فيها إقرار سياسات اقتصادية عديدة طيلة هذه الحقبة مطبقا سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي واقتصاد السوق وعمليات خوصصة وسنتطرق في هذا المبحث للخصائص الاقتصادية للنظام وكيف ساهم العامل الاقتصادي في دفع الشعب إلى الثورة على الوضع القائم.

عرفت تونس في ضل الرئيسين بورقيبة وبن علي ثلاثة مراحل كبرى :

- المرحلة الأولى :1956- 1969 استرجاع السيادة وتونسة الاقتصاد.
- المرحلة الثانية : 1969-1986 تحرير الاقتصاد وإنشاء الصناعة الكيماوية الثقيلة.
- المرحلة الثالثة: 1986-2011 التسريع في الخوصصة وتطوير الشراكة مع اوروبا. [1]

تبعا للمراحل حقق الاقتصاد التونسي بذلك نسب نمو تجاوزت 4,6 % بالنسبة للفترة 1986-2006 كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة، لاسيما ماتعلق بالمديونية حيث تراجعت بعض مؤشراتها ، فانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى حدود 49%

1 أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 38.

ونسبة خدمة الدين إلى 16.6%سنة 2006 مقابل 58% و 26,4%سنة 1986 ، وتم التحكم النسبي في التضخم والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل 5,8% من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية ( 1992-1996) إلى 2,5%في المخطط العاشر (2002-2006)، ولابد من الإشارة إلى أن تلك السياسة التنموية المنتهجة، جعلت تونس أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين وأكثر عرضة لتأثيراته السلبية المباشرة على بعض القطاعات مثل السياحة والفلاحة، ووجدت تونس نفسها أمام جملة من التحديات نتيجة لسياسات الانفتاح والتحرر ووجدت بعض القطاعات نفسها غير قادرة على خوض سباق التنافس الاقتصادي ففقدت بعض الصناعات مثل النسيج القدرة على الاحتفاظ بمناطق الترويج التقليدية أمام غزو المنسوجات الصينية لبعض الأسواق الأوربية[1] .

إلا أنه من جهة أخرى وعلى الرغم من النقاط الإيجابية السالفة الذكر، وبالقدر الذي أفرزته سياسة الاقتصاد التونسي التنافسي واتفاقيات التبادل الحر تحسنا نسبيا ملحوظا في المؤشرات العامة للنمو، فإن هذه السياسات طرحت في الوقت نفسه مجموعة من الضغوطات المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن في توزيع المشاريع والثروات بين جميع مناطق الدولة، لذا فالتونسيين قد عانوا كثيرا من الناحية الاقتصادية وخاصة من حالات الفساد المستشري في البلاد .[2] وسنتطرق إلى أهم العناصر:

**أولا : الفســـــاد**

يرى بعض الباحثين أن الفساد السياسي والمالي في تونس كان سمة ملازمة للنظام السياسي التونسي المعاصر وقد ارتبط بهاعضويا خاصة مع ظهور الدولة البوليسية التي كانت تمارس الاحتكار بطريقة فعالة لمصادر الثروة والقوة لمصلحة النخبة الحاكمة

1 عائشة التائب، **الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للثورة في تونس** : قراءة سوسيولوجية ، امحمد مالكي وآخرون ( بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ،2012)،ص 56.

2 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 99.

سواء لمصلحة العائلات الحاكمة أو لمصلحة حزب التجمع الديمقراطي الحاكم، ومن اهم مصادر الفساد في الجمهورية التونسية كانت إعطاء الشركات المتعددة الجنسيات امتيازات خاصة، بمقابل حصول الأشخاص المحاطة بالرئيس وخاصة العائلة الحاكمة على أموال معينة منها، وبهذه الطريقة استطاعت هذه العائلة من جمع أموال ضخمة عن طرق الارتشاء، وكذلك تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، وقد كشفت برقيات رسمية نشرها موقع و يكيليكس، حسب رمضان أحمد رشيد بتاريخ 8 ديسمبر 2012 عن واحد من أبرز سمات نظام زين العابدين بن علي وهو الفساد وهيمنة النخبة الحاكمة على جميع مصادر المال والأعمال في الدولة ، كما ذكر نفس الموقع مصادرة عقارات في مواقع رسمية منم مالكيها لصالح محمد صخر الماطري صهر بن علي، وذكرت صحيفة لوموند الفرنسية في مقال لها على موقعها الإلكتروني استنادا إلى معلومات استخبارتية أن ليلى الطرابلسي زوجة بن علي أحضرت طنا ونصف الطن من الذهب من أحد البنوك قبل فرارها من تونس ، وحسب جريدة لوفيجارو الفرنسية أن عائلة الطرابلسي تمتلك عدة أملاك في دبي ومالطا والارجنتين بالإظافة إلى حسابات مصرفية وشقق في الأحياء الباريسية الراقية وشاليه وفلات فرنسية.

إضافة إلى هذا، فإن عائلة صخر الماطري ، صهر بن علي وزوج ابنته نسرين تلك العائلة التي كان لها دورا كبيرا في مسألة الفساد في جمهورية تونس ، وحسب مقال في مجلة جون أفريك بتاريخ 4 نوفمبر 2008 ، أن الإخوة في عائلة الماطري يعلتلون عرش مجموعة اقتصادية كبيرة تبلغ معاملاتها 500 مليون يورو وتتحكم في أسواق شهيرة تبلغ 65 سوقا تحت علامة مونوبري ، وكذلك عائلة سليم زروق صهر بن علي زوج ابنته غزوة من زوجته الأولى اشترى شركة سيراميك تونس بقيمة 18 مليون دولار بعد أن أبعد جميع المنافسين تحت طائلة الضغط والتهديد في أفريل 2006 ليبيعها في سبتمبر من نفس السنة بقيمة 24 مليون دولار ، كما وضع يده على ثلثي سوق البلاستيك في جمهورية تونس

بالإضافة إلى الشركة الوطنية لتربية الدواجن ، وأيضا كان بلحسن الطرابلسي الأخ الأكبر لليلى دورا كبيرا في الفساد حيث استولى في عام 2001 على شركة طيران قرطاج ايرلاينز والتي أظهرت تقارير دولية بأنه آنذاك كانت تحتل المرتبة 61 في مقياس الفساد في العالم.[1]

كما أن قوة ليلى الطرابلسي في الحكم تظهر في أنها استطاعت أن تسحب الجنسية التونسية من زوجة الراحل عرفات والالتفاف حول مشروع المدرسة الخاصة الذي كلف 205 ملايين أورو.[2]

وكذلك هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره ، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات ، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليلكس ، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلي ، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة ، إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.[3]

نجحت ليلى الطرابلسي في تنظيم الامور على نحو يدمج فيه أفراد عائلتها الموسعة جميعا في شبكة عنكبوتيه ، من المؤسسات المتداخلة المترابطة في شتى جوانب الحياة

1 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق** ، ص 105

2 بوحنية قوي، **مرجع سابق** ص 146

3 على عبده محمود، **الثورة التونسية.. الأسباب..عوامل النجاح ..النتائج** https://www.taqadoumiya.net-/14.03.2016

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس . ويقدر عدد المؤسسات التونسية التي تخضع مباشرة للشبكة ، والتي تعرف شعبيا باسم( العائلة )او (المافيا) بأكثر من 50 بالمائة ،حيث سيطرت العائلة على شركات الطيران والعقارات والأراضي والنقل والاتصالات والبنوك والسياحة ووكالات بيع السيارات ووسائل الإعلام والزراعة والصناعات الغذائية والتوزيع والشركات التي تزود بخدمات الإنترنيت.[1]

مما تقدم يتبين أن الفساد انتشر على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الإقتصاية ، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة ، وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتسيير عمليات النهب الواسعة التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.

**ثانيا: نظام اقتصادي عمق الفوارق بين المناطق التونسية**

كان هناك تهميش واضح لبعض المناطق والولايات في جمهورية تونس من ناحية توزيع الثروات والخدمات، وتوجيه المشاريع الاستثمارية واختلال واضح بين المناطق وخاصة بين الداخل والجنوب من جهة وبين المناطق الساحلية والعاصمة من جهة أخرى ، فنجد أن المناطق الساحلية تمثل 60 % من مجموع سكان الجمهورية التونسية ومع ذلك كانت تستقطب هذه المناطق 88,3 % من مجموع الشركات و 90 % من مجموع المشاريع الاستثمارية وفي قطاع الخدمات كانت معدل ربط شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية 93,8 % مقارنة بـ49,4% في الجنوب الشرقي للبلاد، ومن جهة أخرى كانت ولاية سيدي بوزيد توفر 20% من الإنتاج الفلاحي على مستوى الدولة ولكن كانت تعاني من مشاكل تعيق التنمية البشرية وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات ، وكانت معظم الصناعات التحويلية الغذائية تتمركز في المناطق الساحلية مما يضطر الفلاح وأصحاب المشاريع إلى نقل بضائعهم إلى هذه المناطق مايعني تكبدهم مصاريف الشحن والنقل .[2]

---

1 موريال ميراك – فايسباخ ، تدقيق لغوي محمد زينو شومان، **مهووسون في السلطة** : تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011( بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2012 ) ص 95 .

2 أحمد رشيد رضا ، **مرجع سابق**، ص103 .

هذه السياسة التنموية غير العادلة كانت من اهم أسباب الاضطرابات لأنها كانت تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة ،حيث قسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية ، سواء الحكومية أو الأجنبية ، ومناطق معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنموية الذي تشهده تونس ، وهو ماأدى بغالبية المواطنين بالاتجاه إلى البحث عن العمل الموازي (باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سيرة للهجرة إلى أوروبا ويلجأ سكان المناطق الحدودية إلى الهجرة للدول المجاورة، وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لاعلاقة لها بالوضع العام في تونس. [1]

يتبين أن خير دليل على هذا تهميش المناطق الجنوبية وتعميق الفوارق الاقتصادية بين مناطق جمهورية تونس هو انتحار الشاب محمد البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد الجنوبية التي كانت نقطة انطلاق ثورة الياسمين .

**ثالثا: تأثيرات الشراكة الأوربية**

لقد ربطت تونس اقتصادها وسياحتها وخدماتها وسياستها الإنمائية بالإتحاد الأوربي حيث تسرعت تونس إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واستفادت من الامتيازات قبل عام 2008 ،ولأن تونس دولة غير نفطية فقد كان التأثير على اقتصادياتها عاجلا بمجرد أن تأثرت دول شمال المتوسط ، ولم تعد الصناعة السياحية ذات جدوى ،كونها هي الاخرى مرتبطة بالرخاء على الضفة الأخرى، وحينما تنحسر دائرة السياحة تتسبب في كساد السوق كله ، ويكون المتضرر الأكبر من هذا التراجع هي الطبقة المتوسطة ثم اليد العاملة في أوساط الشباب ، مما يدفع إلى واحدة من ثلاث :

-الهجرة السرية إلى الشمال بحثا عن مورد رزق افضل أو البحث عن مكان آمن وهذا الخيار لم يعد سهلا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من اجراءات.

1 ناجي عبدالنور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي** ، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 387 ،2011. ص 143

-أن يفكر الشباب في التجارة الموازية والنشاطات المحظورة كالتهريب والاتجار بالمحذرات والرقيق الأبيض والارتماء في أحضان الإرهاب والمافيا وجماعات المصالح المتخصصة في غسل الأموال.

-تنامي العنف الاجتماعي داخل الدولة والمجتمع وتتجمع الطاقات العاطلة عن لعمل في بؤر التوتر فتنفجر طاقاتها في الثورات والاحتجاجات وتصفية الحسابات من الأنظمة العاجزة عن توفير ضروريات الحياة.[1]

وبناءا عليه: من خلال هذا ندرك جيدا أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها تونس أدت الى تآكل الطبقة الوسطى وان ممارسات العائلة الحاكمة جعلت من المجتمع التونسي ينقم على رموز السلطة القائمة وتولدت له مشاكل اجتماعية .

**المبحث الثالث: الأسباب الاجتماعية**

لايمكن إخفاء الارتباط الوثيق بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الأولى على الأخرى وماعرفه الاقتصاد التونسي المتأزم أثر بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي للمجتمع التونسي ويرجع بعض الباحثين أن أغلب الاحتجاجات التي عرفتها تونس كانت بسب تردي الأوضاع الاجتماعية من بطالة وفقر وغياب للعدالة الاجتماعية وسنتطرق إلى العناصر التالية :

**أولا :البطـــالـــــة**

لقد عانى التونسيون من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن نظام سياسي خانق وبينما حقق البلد بعض التقدم في مجال النمو وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضيين لم يتم التغلب على الارتفاع المستمر في معدل(البطالة 13,3%في عام 2009 بموجب الاحصائيات الرسمية)، ولا على التذمر المتزايد في الاوضاع السياسية، وقد أثرت هذه الاوضاع تأثيرا رئيسيا في المواطنين من الشباب والمتعلمين، إذ بلغت نسبة البطالة

1 وهيبة صالحي ، **تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس 2011-2015**. مذكرة ماستر ،غير منشورة (جامعة المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2015)،ص 52

الفعلية 30% لدى الأفراد في الشريحة العمرية 20-24 سنة و 25%لدى الشباب خريجي الجامعات، وأسهمت ثلاث عوامل في ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلمين :

1 -دخول عدد كبير من خريجي التعليم العالي لسوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع المعروض من العمالة .

2 توجه القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة ،والنسيج والملابس ،وقطاع السيارات نحو توظيف العاملين ذوي المهارات المحدودة .

3 عدم توفر عدد كاف من الشركات التي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد التونسي.[1]

وما يلفت الانتباه هو تصاعد نسبة البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمي، ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس ، وحسب أرقام سنة 2009 فإن نسبة العاطلين عن العمل من الأميين كانت 6.1% وترتفع النسبة إلى 14%بين من حصلوا على مستوى التعليم ثانوي وتصل نسبتهم إلى 21,9% من خريجي التعليم العالي .وقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات في غضون 15 سنة 22 مرة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 200,000 في النصف الثاني من سنة 2010 أي قبيل الثورة التي اندلعت من سيدي بوزيد، وترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين من الجامعات في المناطق الداخلية للبلاد أكثر من المناطق الساحلية نفقد وصلت نسبتهم 44,2% في ماي 2009 في ولاية قبلي بالجنوب التونسي و 44,4% في ولاية قفصة و 42,2% في ولاية سيدي بوزيد ومن المهم التأكيد أن نسبة البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات هي أعلى بمرتين ونصف من في صفوف الإناث منها في صفوف الذكور وهذا حسب إحصائيات 2009.[2]

1 عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها،(** بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،ط 1 ،2012)، ص 104.

2 أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 41.

لذا يمكن القول بأن انتشار ظاهرة البطالة لدى فئة الخريجين الجامعيين اصبح مرضا متفشيا في جمهورية تونس ويرجع محمود بن رمضان وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة تونس الاسباب الحقيقية في زيادة معدلات البطالة في صفوف الشباب المتعلمين والجامعيين إلى السياسة التعليمية التي كانت تقدم تسهيلات للحصول على الشهادة الثانوية بحيث وصلت نسبة النجاح إلى 80%مقارنة بنسبة 35% في ثمانينات القرن الماضي ويضيف قائلا أنه كان يصل إلى سوق العمل مايقارب 75000 حامل لشهادة تعليم عالي مقارنة بـ 8000 في عقد الثمانينات .

وكان البنك الدولي قد حذر جمهورية تونس من مشكلة البطالة لخريجي مؤسسات التعليم العالي الذين يمثلون 60 % من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إلا أن الإحصائيات الرسمية التونسية كانت تكتفي بالحديث عن معدلات للبطالة لاتتجاوز 13% ، وبالتالي تجاهل نظام بن علي هذه الظاهرة الخطيرة .[1]

**جدول يوضح نسبة الفقر في تونس بحسب المناطق (إحصائيات سنة 2000)**

| المنطقة | نسبة البطالة ( بالمئة) |
|---|---|
| الجنوب الغربي | 21,1 |
| الشمال الغربي | 21,1 |
| الوسط الغربي | 18,9 |
| الجنوب الشرقي | 14,7 |
| الشمال الشرقي | 14 |
| الوسط الشرقي | 12,8 |
| العاصمة وضواحيها | 15,9 |
| النسبة الكلية | 15,8 |

**المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التونسي.**

1رمضان أحمد رشيد ، **مرجع سابق**، ص 104.

وتؤكد المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة اكبر مما هو معلن، فقد أشارت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلى أنها ارتفعت إلى أكثر من 80% في صفوف الفنيين المهرة وأكثر من 31%بين المهندسين الزراعيين.[1]

**ثانيا :الفقـــــر والحرمان**

تجدر الإشارة إلى أنه يجب معرفة أن نسبة الفقر لاتعبر عن نسبة الحرمان وتختلف هاتين النسبتين عن بعضهما ،فمثلا كانت نسبة الفقر في سيدي بوزيد متدنية أي حوالي 6,8% ولكن نسبة الحرمان فيها كانت مرتفعة ووصلت النسبة الى 22,2%،وفي المقابل كانت ولاية توزر من أشد الولايات فقرا حيث كانت نسبته حوالي 18,4%،إلا أن نسبة الحرمان فيها كانت 12,4%[2] تؤكد وثائق حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005 م أن نسبة الفقر مرتفعة جدا بمنطقة الوسط الغربي حيث بلغت 12,8% وهو مايفوق ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية التي تبلغ 3,8%.[3]

وفي عام 2000 كانت نسبة 14,8 % من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانا من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي وذللك وفق المؤشر الخاص بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR) وهو يقيس درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات: سوء التغذية لدى الأطفال، والبطالة ، وانعدام الأمان الوظيفي ومعدلات الموت المبكر، وضعف الخدمة الصحية ، وتلوث المياه ،وانعدام تمديدات الصرف الصحي، والتسرب من المدارس .

وزادت ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى مابين 22و25 % لتليها ولايات الشمال الغربي التي تضم نحو 19,3% من عدد السكان وكانت السب ايضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الشرقية ،وفي الولايات الوسطى .

1 راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة : دار أقلام للنشر وللتوزيع والترجمة، ط1 ،2011 ) ص 84.

2 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق**، ص 102.

3 راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 84.

وبالتالي: فإن ثلاث مناطق من اصل سبع ، وخمس وعشرة ولاية من أصل ثلاث وعشرين ، عاشت ظروف حرمان بنسبة أعلى بشكل جدي من المتوسط في تونس.

وقد تراوحت النسب المئوية فوق المعدل في الجغرافيات المذكورة أعلاه بين السبع في أدناها حرمانا(بلغت نسبة الحرمان الشاملة في قابس 15,6% من الولايات الجنوبية الشرقية )، والربع اعلاه حرمانا (بلغت النسبة المئوية للحرمان الشامل في القصرين في الوسط الغربي24,8 %).

**جدول قائمة أكثر الولايات فقرا:**

| اسم الولاية | نسبة الفقر(بالمئة) | الإقليم |
|---|---|---|
| توزر | 17 ,5 | الجنوب الغرب |
| قبلي | 13 ,1 | الجنوب الغربي |
| سليانة | 11,8 | الشمال الغربي |
| تطاوين | 11,6 | الجنوب الغربي |
| زعوان | 11 | الشمال الشرقي |
| القصرين | 10,6 | الوسط الغربي |
| قفصة | 10,2 | الجنوب الغربي |
| جندوبة | 8 ,7 | الشمال الغربي |
| قابس | 7,5 | الجنوب الشرقي |
| سيدي بزيد | 6,7 | الوسط الغربي |
| القيروان | 6,4 | الوسط الغربي |
| المهدية | 5,5 | الوسط الشرقي |

**المصدر : المعهد الوطني للإحصاء التونسي.**

وتشير النسب أيضا إلى أن سكان تونس العاصمة ،وولايات وسط الشرق التونسي يتمتعون بحظوظ أعلى في الرعاية الصحية ،في حين يعاني الخمس من عدد سكان الولايات الشرقية من الحرمان في هذا المجال. وتتراوح نسبة المحرومين من وصول تمديدات الصرف الصحي إلى منازلهم بين 75و90% في معظم الولايات الجنوبية الشرقية والوسط الغربي ، والشمال الشرقي ،والجنوب الغربي، بالإضافة إلى ولاية الهدية وبشكل أقل حدة في صفاقس (وكلاهما في الوسط الشرقي).[1]

أما معدلات الأمية بين البالغين ، فإن النسبة العليا هي في القيروان والقصرين وجندوبة وسليانة وسيدي بوزيد وزعوان وباجة بواقع 35إلى 40%.

**ويوضح الجدول التالي نسبة الحرمان الشامل في تونس حسب الولايات**

| الولاية | نسبة الحرمان الشامل (بالمئة) | الإقليم |
|---|---|---|
| القصرين | 24,8 | الوسط الغربي |
| القيروان | 22,5 | الوسط الغربي |
| سيدي بوزيد | 22,2 | الوسط الغربي |
| سليانة | 21,6 | الشمال الغربي |
| جندوبة | 19,8 | الشمال الغربي |
| تطاوين | 19,6 | الجنوب الشرقي |
| زعوان | 18,4 | الشمال الشرقي |
| المهدية | 18,4 | الوسط الشرقي |
| مدينةالكاف | 17,8 | الشمال الغربي |
| قبلي | 16.5 | الجنوب الغربي |
| قابس | 15.6 | الجنوب الشرقي |
| توزر | 12,4 | الجنوب الغربي |

**المصدر : المعهد الوطني للإحصاء التونسي**

ومن جهة أخرى كان لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنيت –فيسبوك، تويتر– دور كبير في هذه الثورة الشعبية التونسية ،حيث كان مشهد حرق البوعزيزي لنفسه مؤثرا جدا

1 عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص106.

في نفوس الشباب وتعميق الشعور بالاحتجاج عبر نشر الأخبار فورا الصور والفيديوهات للمظاهرات وأحداث الثورة وقمع الشرطة للمتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي ، فضلا على أنهم كانوا يتابعون الأحداث بواسطتها، ويقول يحي اليحياوي وهو أكاديمي مختص في وسائل الاتصال إن دور الفضائيات وشبكة الإنترنيت كان مهما للغاية لأنها جعلت من مجريات الأحداث وقائع عالمية ومن الانتفاضات مادة متداولة على نطاق دولي تجلب التعاطف والتضامن الدوليين كما كانله دور على مستوى الضغط الضمني على الحكام.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الفيديوهات ذات الطابع السياسي التي تناقلها مستخدم الفايسبوك شكلت المحرك الرئيسي لانتفاضة الشعب التونسي نظرا لجرأتها الغير المعهودة ، هذه الفيديوهات لعبت دورا كبيرا قبل أحداث الثورة في إنارة الرأي العام و تعرية الحقائق التي حاولت جاهدا الحكومة سابقا تغطيتها ، فهذه الفيديوهات زادت في مستوى الوعي و رفعت مستوى المعرفة ، فقد كشفت غطرسة و ديكتاتورية بن علي و عائلته (خاصة أصهاره و عائلة الطرابلسي)، إضافة إلى فيديوهات التي تثبت الترهيب الأمني و القمع البوليسي الذي كانت تمارسه الحكومة في فترة حكم بن علي و لعل لهذه الفيديوهات وقع و تأثير كبير على وعي الشعب التونسي لما تتميزت به الفيديوهات من مصداقية و شفافية كونها تبث الحقائق بالصوت و الصورة نح ن في زمن الصورة التي أصبح وقعها على المتلقي أقوى بكثير من الكلمة أحيانا ناهيك عن ذلك ، ساهم تناقل هذه الفيديوهات عبر صفحات الفايسبوك تفاعل كبير بين منخرطي في هذه الشبكة مما شكل إعلام تفاعلي ساعد على تأجيج المظاهرات فيما بعد و إحداث التغير السياسي.

إن الدور الذي اضطلع به هذا الموقع الاجتماعي كان على مستوى التنسيق بين الشباب الثائر كتحديد توقيت و أماكن التظاهر بواسطة تنظيم الأحداث و تبادل الرسائل النصية من أجل تجمع الجماهير و ذلك في أقرب الآجال و بتكلفة قليلة جدا لقد استخدم هذا الموقع الإلكتروني كوسيلة لتنسيق الفعل و توجيه سلوك الأفراد بكل حرفية و دقة و مسؤولية

1 رمضان أحمد رشيد، **مرجع سابق** ، ص 109.

و بأبسط وسائل التعبير الجماعي فمستعمل "مواقع التواصل الاجتماعي ، صباحا في الشارع يشارك و يسجل الأحداث عبر عدسات الكاميرات الرقمية أو عبر هاتفه النقال، و ليلا أمام الحاسوب ينقل و يتبادل تسجيلات الفيديوهات و الصور و الأخبار و مقالات.

وعلى صفحات الفايسبوك كان يحضر لتظاهرات الغد ، فهدا المواطن البسيط الذي يحذق استعمال وسائل الاتصال الحديثة لعب دور الإعلامي في ظل انعدام الثقة في الإعلام الرسمي ليصبح بذلك مستعمل الفايسبوك مصورا إعلاميا و موثقا لأحداث التي تدور حوله عبر وسائل تكنولوجية حديثة تساعد على خلق مصداقيةٍ للأخبار المنقولة، وبهذا يصبح من الممكن للجماعات أن تطبق نوعا من السلوك المنسق للاحتجاج يكون منظما "افتراضيا" ثم يقع تطبيقه على أرض الواقع فمن خلال صفحات و مجموعات عديدة على الفاسبوك مثل "الشعب يحرق في روحو يا سيدي الرئيس"، و"كلنا سيدي بوزيد"، "إتحاد صفحات الثورة" . ونظمت العديد من التظاهرات "الافتراضية" التي كانت تحشد الجماهير و ذلك من خلال مشاركتهم "إفتراضيا" على هذا الحدث المنظم.[1]

إذا يمكن أن نكون فكرة أولية عن العدد التقريبي الذي يتقاسم فكرة التظاهر و يرغب في المشاركة لأن يتحقق ذلك على الميدان لاحقا فهذا الموقع الإجتماعي أقام مجتمعا مدنيا "إفتراضيا" في البداية أطر نفسه ليشكل بذلك قوة ضغط كبيرة على أرض الميدان و ذلك من خلال التعبئة الجماهيرية و توحيد الشعارات والمواقف كما أن لكاميرات الفيديو و الهواتف المحمولة أهمية مماثلة في نقل الصور و الرسائل التي ساعدت في التعبئة و حشد الجماهير حتى أصبح يشكل هاجسا لإثارة المزيد من الثورات في دول أخرى فقد شكل هذا الموقع الاجتماعي الأداة المعاصرة "لتصدير" الثورة التونسية لمختلف البلدان العربية ، فالشباب العربي كان يتواصل عبر هذا الموقع؛ الشيء الذي يحفز و يشجع الشباب على الإحتجاج على الأوضاع التي يعيشونها في بلدانهم. كما أنهم يستلهمون من يعضهم القوة و يتبادلون فيما بينهم تقنيات استعمال هذه الشبكة من أجل إنجاح المظاهرا ت ، إن ثورة الإتصال قد

1 ابو جرة سلطاني، **انظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا**، الشروق للإعلام والنشر، ط1، 2011، ص105 .

نقلت الجماهير من موقع المشاهد والمتابع والمترقب إلى دور الفاعل فتجاوزت الجماهير أطروحات الأحزاب والنقابات والجمعيات [1]

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الثورة الشعبية في تونس حدثت نتيجة العوامل والأسباب المذكورة التي بدأت باحتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، وكانت المطالب الاولى لها تتمثل في التشغيل وتحسين المستوى المعيشي ومقاومة الفساد، وتطورت لتصبح تطالب بإسقاط النظام الذي فقد مصداقيته بسبب الفساد المستشري وارتفاع معدلات البطالة ،والفوارق الكبيرة بين المناطق،والقبضة الحديدية للقوات الأمنية وسيطرتها على كل جوانب الحياة في المجتمع التونسي.

1 ابو جرة سلطاني، **مرجع سابق**، ص 106 .

تعد المراحل الانتقالية فترات مفصلية يتوقف عليها مصير المؤسسات وتتدخل عدة عوامل لأحداث التوازن بين مؤسسات النظام القديم والنخب المستفيدة منها من جهة، والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثور تكوينها فهل استطاعت مكونات الثورة التونسية تجاوز المرحلة الانتقالية بنجاح ؟

في صباح يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 توجه الشاب الجامعي محمد البوعزيزي المولود بتاريخ 29 مارس 1984م الذي يعمل بائعا متجولا إلى مقر ولاية سيدي بوزيد الواقعة جنوب غرب العاصمة تونس، في محاولة لمقابلة الوالي لتقديم شكوى في حق شرطية صفعته على الملا أثناء قيام قوة من البلدية بمصادرة العربة التي كان يبيع عليها الخضروات والفاكهة، لكن طلبه قوبل بالرفض فكانت النتيجة انتحار محمد البوعزيزي أمام الملأ.

نقل الشاب المنتحر إلى المستشفى في حالة جد حرجة ، هذه الحادثة جعلت زملاءه يتجمعون أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا ورفضا على الإهانة التي تعرض لها زميلهم وانظم إلى البائعين المحتجين أمام مقر الولاية مئات الشباب الغاضبين، مما جعل رجال الأمن يشعرون بالخطر وقاموا بمحاولة تفريقهم، ليتطور المشهد بعد ذلك إلى مواجهات بين رجال الأمن والمواطنين في الولاية أسفرت عن حرق بعض السيارات واعتقال العشرات ومهاجمة المباني الحكومية في الولاية وحرقها.

**المبحث الأول : سيرورة الثورة**

اتخذت الانتفاضة الشعبية منذ اندلاعها منحى تصاعديا متدرجا، أفقيا(من بلدة إلى بلدة ومن وجهة إلى وجهة ) وعموديا(من شريحة اجتماعية إلى شريحة أخرى ومن فئة مهنية إلى فئة أخرى ) بتناسب مطرد في حدته مع العنف الرسمي الذي مارسته أجهزة الأمن الوطني التي فشلت في النهاية في إخماد الحراك الشعبي .

**أولا : يوميات الثورة**

لقد أضعف انتشار الغضب الجماهيري في جل المناطق المتاخمة لولاية سيدي بوزيد غطرسة قوى الأمن ،فكان التناسب عكسيا بين الفعل وردة الفعل ،بفضل دخول مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية والمهنية وارتفع سقف المطالب للمحتجين من ( التشغيل استحقاق ياعصابة السراق) الى مطالب أكثر عمق وثورية ( الشعب يريد إسقاط النظام)، ارتكبت السلطة حماقات متوالية منها : الإقدام على إغلاق شبكة الهاتف المحمول وخدمة الرسائل الإلكترونية على النات، بالإضافة إلى التشويش المتعمد على شبكة الإنترنيت لقطع التواصل بين "شباب الفايسبوك" وتناقل الأخبار واتهم الرئيس زين العابدين بن علي الثائرين (بالعصابات الملثمة) واتهمهم بالموالاة لجهات خارجية وذلك يوم 10 جانفي 2011 على شاشة التلفزة الوطنية ورغم التهديد والوعيد لم يجد هذا الخطاب نفعا .

وفي كلمته الثانية للشعب التونسي أعلن الرئيس المخلوع عن إعادة تشغيل وسائل الاتصال الاجتماعي، كان ذلك التراجع أبرز ما جاء في تلك الكلمة المفتقرة لكل مقومات الخطاب السياسي ليعبر عن ضعف منظومة الحكم في تونس، وفي مساء 13 جانفي 2011 وفي آخر كلمة يلقيها بن علي بوصفه رئيسا للجمهورية التونسية أعلن بأن( لارئاسة مدى الحياة)، إلى جانب جملة من الوعود الإجتماعية كالتشغيل والتخفيض في بعض المواد الغذائية، وفي صباح يوم 14 جانفي 2011 انتشر الجيش الوطني بكثافة في العاصمة التي غصت شوارعها بالثائرين ، لتعبر عن رفضها لخطاب الرئيس وأنها لاتقبل إلا برحيله.[1]

1 صالح المازقي، **الثورة و الدولة، دعوة لفهم ثورة الكرامة**، ج2( تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط،1، 2011،) ص.24.

**أ: تسلل الاحداث حسب التاريخ**

**17 ديسمبر 2010**

أضرم الشاب محمد البوعزيزي، وهو في السادسة والعشرين من عمره النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة عربته، وهذا بعد أن منع من تقديم شكوى في الولاية.[1]

**18-19 ديسمبر 2010**

مواجهات بين مئات الشباب في منطقة سيدي بوزيد وقوات الأمن وخروج مسيرة حاشدة من شباب وأهالي بلدية منزل بوزيان بداية من يوم 18 ديسمبر 2010 ومصادمات ليلية مع التعزيز الأمني الذي قدم مساء إلى الجهة. وكانت المظاهرة الاحتجاجات بالولاية ومنزل بوزيان في البداية للتضامن مع محمد البوعزيزي والاحتجاج على ارتفاع نسب البطالة والتهميش والإقصاء في هذه الولاية الداخلية وكانوا اهالي منزل بوزيان ينادون مع جملة الأسباب المذكورة منادين بإسقاط النظام ومحاسبة الطرابلسية ويسقط التجمع.وانتهت الاحتجاجات باعتقال عشرات الشبان وتحطيم بعض المنشآت العامة في الولاية، شكلت محاولة الإنتحار التي أقد عليها محمد البوعزيزي، الزناد الذي انطلق لإنتاج حراك إحتجاجي.[2]

**20 ديسمبر 2010**

تم ارسال وزير التنمية مع مجموعة إعلامية كبيرة ووعدوا بمشاريع كبيرة لسيدي بوزيد، وتم استدعاء الموالين للسلطة من الأحزاب كحركة الديمقراطيين الأحرار الاشتراكيين وكل من يساندها، وحاولوا أ ن يحتووا هذه الحركة الاحتجاجية ,[3]

1 عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 199

2 عزمي بشارة ، **مرجع سابق**، ص 212 .

3 **المرجع نفسه**، ص. 219 .

**21 ديسمبر 2010**

توسع دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية ، ويرافق ذلك ترويج صحفي يقوم به إعلام النظام عن ارتياح عام بين السكان للخطوات التي يقوم بها النظام لمعالجة قضاياهم.[1]

**22 ديسمبر 2010**

أقدم شاب عاطل عن العمل يدعى حسين ناجي على الانتحار أمام الإتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد ، وتم الإفراج عن جميع الموقوفين في الاحتجاجات.[2]

**24ديسمبر 2010**

تطور خطير للأحداث بولاية سيدي بوزيد حيث اتخذت الاحتجاجات السلمية شكل انتفاضة شعبية شملت جميع مدن الولاية ، وقامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المسيرة السلمية في مدينة منزل بوزيان مما أسفر عن مقتل الشاب محمد العماري وهو أيضا من حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل وجرح عدد آخر من المتظاهرين، كما عمدت قوات الأمن إلى اعتقال عدد كبير منهم، ويعتبر تفرير منظمة العفو الدولية حوادث بوزيان نقطة التحول في قرار النظام التونسي استخدام القوة (اقوة المميتة) ضد المتظاهرين.[3]

**25ديسمبر 2010**

تجمع المئات من النقابيين والحقوقيين في ساحة محمد علي في تونس العاصمة للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد وللاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية

---

1 **المرجع نفسه**، ص 212 .

2 **المرجع نفسه**، ص 224 .

3 **المرجع نفسه**، ص 236 .

والاعتقالات واستعمال قوات الأمن للرصاص الحي ضد المحتجين والذي تسبب في سقوط قتيل وعشرات الجرحى، كما منعت قوات الأمن عددا من الشخصيات الوطنية من الالتحاق بساحة محمد علي، كان من أبرزهم علي العريض الناطق الرسمي باسم حركة النهضة المحظورة آنذاك.[1]

**27ديسمبر 2010**

انتقال الحركات الاحتجاجية إلى مدن ومحافظات تونسية أخرى في تصعيد خطير للأحداث حيث رفع المتظاهرون في مدن تونس وصفاقس والقيروان والقصرين وتالة ومدنين وقفصة شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومنددة بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع البطالة في عدد المدن التونسية والمطالبة بتنمية عادلة. في حين واصلت وسائل الإعلام المحلية والرسمية تجاهل هذه التحركات الاجتماعية التي أخذت تتوسع شيئا فشيئا، وهنا يمكننا القول بوثوق إن التحرك الشعبي تجاوز مرحلة الاحتجاج السلمي المحلي التضامني إلى مرحلة الانتفاضة الشاملة .[2]

**28 ديسمبر 2010**

أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس 7، دان فيه " أعمال الشغب" وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين وتعهد بتطبيق القانون " بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين،ونتيجة فشل خطاب بن علي انتقد مجلس النواب التونسي تغطية قناة الجزيرة للإحتجاجات التونسية معتبرا أن التغطية تسعى لتشويه سمعة البلاد والتضليل بهدف بث الفوضى والفتنة.[3]

1 **المرجع نفسه**، ص 238 .

2 **المرجع نفسه**، ص 244 .

3 **المرجع نفسه**، ص 248.

**30 ديسمبر 2010**

بن علي يقيل والي سيدي بوزيد ويقوم بتعديل وزاري محدود حيث عين سمير العبيدي وزيرا جديدا للاتصال ووزير جديد للشباب والرياضة ووزير جديد للشؤون الدينية. ليبيا ترفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل في ليبيا ومعمر القذافي يأمر بمعاملتهم كمواطنين ليبيين.[1]

**03 جانفي 2011**

مواجهات عنيفة في مدينة تالة بين محتجين وقوات الأمن استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الجرحى و مقتل ثلاثة اشخاص في مدينة رأس الجبل بولاية بنزرت،وعودة الطلاب إلى مدارسهم ومعاهدهم بعد عطلة الشتاء ، شهدت عدة مؤسسات تعليمية في كامل البلاد التونسية مواجهات مع قوات الأمن .

**05 جانفي 2011**

وفاة محمد البوعزيزي الشاب الذي أوقد نار الاحتجاجات الشعبية في تونس متأثرا بجراحه بعد 18 يوما من محاولته الانتحار أمام مقر ولاية سيدي بوزيد. خروج المظاهرات في تالة عن سيطرة قوات الأمن بعد إحراق المتظاهرين لمقر الحزب الحاكم ومبنى للشرطة، وقوات الأمن تستنفر كل إمكانياتها الأمنية لقمع المتظاهرين،وتواصلت الاحتجاجات الطلابية في العديد من الولايات.[2]

**06 جانفي 2011**

السلطات التونسية تعتقل مدونين ومغني راب تونسي على خلفية تعرضهم للنظام التونسي على صفحات الإنترنت والمحامون ينظمون اعتصاما في أروقة المحاكم احتجاجا على

1 **المرجع نفسه**، ص 253 .

2**المرجع نفسه**، ص 264 .

الاضطهاد الأمني، وفي هذا اليوم بدأ نزول الجيش لحماية المباني الحكومية في عدد من المناطق، بأمر من الرئيس بن علي.[1]

## 08 جانفي 2011

مقتل 6 أشخاص في مدينة تالة وشخصين في القصرين في مظاهرات عنيفة عمت منطقة الوسط الغربي للبلاد، وسقط العشرات في أنحاء أخرى من البلد .

## 09 جانفي 2011

المظاهرات تصل إلى العاصمة تونس وتتسم بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية. وقوات الأمن تستعمل استعمال الرصاص الحي ضد المحتجين و إضراب 95 بالمائة من المحامين وسقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين وتالة والرقاب حسب مصادر نقابية، وأصدرت حركة النهضة بيانا باسم زعيمها الشيخ راشد الغنوشي شبهت فيه ما جرى في القصرين بما يفعله الصهاينة في فلسطين ،وأشارت إلى تمزيق صور الرئيس من قبل المتظاهرين، ودعت إلى رص الصفوف مع الانتفاضة، وحملت السلطة المسؤولية الكاملة على ما ارتكبت وترتكب من مجازر.[2]

## 10 جانفي 2011

خطاب جديد لزين العابدين بن علي لمحاولة تهدئة الأوضاع وتقديم حلول للخروج من الأزمة، ووعود بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة لاحتواء نسب البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات، وتعليق الدروس في المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى ، وحدثت مظاهرة الساعة الواحدة بعد الزوال في وسط تونس العاصمة في ما يسمى بساحة البساج. اعتبرت أول مظاهرة في الثورة التونسية في العاصمة التونسية وقد حضر المظاهرة بين 100 و200 شخص لكن قامت قوات الأمن بقمعها، كما وجه بن

1 **المرجع نفسه**، ص 268 .

2**المرجع نفسه**، ص 272 .

علي في خطابه الشكر الى الزعيم معمر القذافي الذي على (المبادرة الكريمة بتسهيل تنقل التونسيين في ليبيا وعاملتهم مثل الليبيين).[1]

## 11جانفي 2011

المظاهرات تنتشر في العاصمة تونس وتبلغ الأحياء الشعبية التي تعاني الفقر وسوء التجهيزات كحي الانطلاقة والتضامن وباب الجديد و الزهروني ووادي الليل والكرم وحي الزهور والسيجومي وباب الجزيرة وقصر السعيد وحلق الوادي مما أدى إلى حرق أغلب نقاط مراكز الشرطة في هذه الجهات من العاصمة. حرق بعض مقرات الحزب الحاكم. والشرطة تفرط في استخدام العنف مما يسفر عن سقوط 35 قتيلا في مدن الوسط والشمال الغربي خلال يومين. وقمع مظاهرة نظمها الفنانون التونسيون أمام المسرح البلدي في العاصمة، وقد حرصت قوات الأمن على عدم وقوع قتلى بسبب حساسية المدينة.[2]

## 12 جانفي 2011

زين العابدين بن علي يعزل وزير الداخلية ويعين وزيرا جديدا وقمع قوات الأمن يخلف قتلى في مدن من الجنوب التونسي لأول مرة وفي مدن الوطن القبلي وانتشار الجيش في العاصمة تونس وأغلب المدن الكبرى. ووزير الداخلية الجديد يفرض حظرا لتجول ليلي في مدن تونس الكبرى ولأجل غير محدد وعرض موقع اليوتيوب مقاطع لتظاهرات ضخمة وغير مسبوقة ولا يمكن مواجهتها، هتفت ضد النظام ونادت باسم الإتحاد التونسي للشغل.[3]

## 13جانفي 2011 الخطاب الأخير

بن علي يلقي خطابه الثالث الذي قال فيه أنه فهم مطالب الناس، وأنه قد تمت مغالطته ،ووعد بمحاسبة المسئولين ،واتخاذ اجراءات في اتجاه الانفتاح السياسي والإعلامي وتحسين الأوضاع الاجتماعية . وأمر بعد إطلاق النار على المحتجين وأكد أنه لن يترشح

1 **المرجع نفسه**، ص 278 .
2 **المرجع نفسه** ، ص 281 .
3 **المرجع نفسه**، ص 282 .

للانتخابات الرئاسية القادمة ،وأمر بإلغاء الرقابة على الانترنيت وتكليف الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية ومنها السكر والخبز والحليب، كما قام بإقالة الحكومة، ودعى إلى انتخابات تشريعية مبكرة.[1]

## 14 جانفي 2011

شهد هذا اليوم المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت أبناء العاصمة وضواحيها وبالتوازي كانت هناك مظاهرات في مدن أخرى، ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر في فرار بن علي عندما هدد المتظاهرين بالذهاب إلى قصر قرطاج الذي يقع بالضاحية الشمالية بالعاصمة ووصول هذه الأخبار إلى القصر الرئاسي أدى إلى هروب بن علي، الذي أعلن قبل ذلك عن فرض حالة الطوارئ في جميع المدن التونسية .[2]

**ب : مغادرة بن علي للبلاد**

في يوم الجمعة 14 جانفي 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ الى السعودية و قد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية وجاء في بيان للديوان الملكي السعودي نشرته وكالة الأنباء السعودية أنه: انطلاقًا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة. وأن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل بإذن الله في تكاثف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه.

1 **المرجع نفسه**، ص 289 .

2 **المرجع نفسه**، ص 292 .

وبعد فرار بن علي، أعلنت القوات المسلحة مطار قرطاج الدولي منطقة عسكرية مغلقة، وأغلق المجال الجوي التونسي لمنع بقية أفراد العائلة الحاكمة وأركان النظام من مغادرة البلاد.[1]

**ثانيا : ردود الفعل الدولية بعد هروب بن علي**

**1- الأمم المتحدة:** دعت على لسان أمينها العام (بان كي مون) إلى البحث عن تسوية ديمقراطية للأزمة ،والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

**2- الإتحاد الأوربي:** دعا إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس ،وإلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي .

**3_ الولابات المتحدة الأمريكية :** أشاد الرئيس باراك أوباما بشجاعة وكرامة الشعب التونسي ودعا الى اجراء انتخابات نزيهة وحرة قائلا: إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب المجتمع الدولي ،لتشاهد هذا النضال الشجاع للشعب التونسي من أجل الحصول على حقوقه وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته .

**4- فرنسا :** اعربت عن أملها في التهدئة وانهاء العنف وشددت على أن : الحوار وحده يمكن أن يؤمن حلا ديمقراطيا ودائما للأزمة .

**5- بريطانيا:** قال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن تونس تعيش لحظة تاريخية، مشيرا إلى أن التونسيين عبروا في الأسابيع الماضية عن تطلعاتهم.

**6- ألمانيا :** دعت جميع الأطراف المعنية الى بذل كل الجهود لإجراء حوار ،وحل لمشكلات سلميا ، لمنع وقوع المزيد من العنف والتصعيد.

**7- قطر وليبيا:** بادرت وزارة الخارجية القطرية بإبداء احترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته ،ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية تأكيد التزام قطر بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي العزيز وحرصها على علاقتها المتميزة مع الجمهورية التونسية، وفي ليبيا طالب

1 **المرجع نفسه**، ص .293

الرئيس الليبي بعودة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الى الحكم في تونس، وقال مخاطبا شعب تونس في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي (إذا كان رئيسكم أخطأ فحاسبوه، وأعرب عن ألمه لماحدث بالجمهورية التونسية ).[1]

**المبحث الثاني :المرحلة الإنتقالية و مؤسسات الثورة**

كل عملية تحول ديمقراطي تمر بفترة انتقالية وهذه الفترة هي فترة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل في كيفية تحقيق استقرار وتوازن سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي بين طرفي المعادلة وهي القضاء على عادات وسلوكيات وسياسات النظام السابق من جهة وإجراء اصلاحات حقيقية في جميع الجوانب وسنتطرق إلى أهم ماحدث في هذه المرحلة:

**أولا :المرحلة الأولى جانفي 2011 إلى غاية أكتوبر 2011**

انطلق المسار بعد الإطاحة بالمخلوع بن علي ببعث ثلاث لجان تحقيق يوم 17 جانفي 2011 باشرت عملها قبل ان يقع اصدار مراسيم قانونية خاصة بها في فيفري 2011 وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وقد أذن بتأسيسها في 17 ديسمبر 2011 رئيس الحكومة حينذاك محمد الغنوشي.[2]

الذي أعلن فيما سبق توليه منصب الرئاسة، نظراً للفراغ المؤقت للمنصب، طبقاً للمادة 56 من الدستور التونسي، غير أن خطوة محمد الغنوشي وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبحلول صباح اليوم التالي، 15 جانفي ، أعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم.

1 راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دارأقلام للنشر والتوزيع والترجمة ،ط،1،2011)، ص100.

2 حمادي الرديسي،"تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، **سياسات عربيةع. 18،( جانفي 2016)،ص 6.**

ومن ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقا لأحكام المادة 57 من الدستور، التي تنص أيضا على تولي رئيس البرلمان للمنصب على ألا يتجاوز الستين يوما، يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد. [1]

لكن المدهش أن الرئيس المؤقت، فؤاد المبزع قام في كلمته الأولى للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق محمد الغنوشي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت، وتشير هذه الإجراءات المتلاحقة إلى السرعة الهائلة والارتباك الذي اتسمت بها محاولة المجموعة الحاكمة في تونس – نتيجة الرحيل السريع والمفاجئ للرئيس المخلوع بن علي– تسيير الأوضاع، وإعادة التماسك والاستقرار للنظام والدولة، وإضفاء شرعية دستورية على عملية التسيير، وبعد قيام الغنوشي بتولي مهام رئيس الحكومة، تولى فؤاد المبزع رئاسة الدولة، و ضمت الحكومة ثمانية حقائب وزارية لأعضاء التجمع الدستوري والحكومة السابقة بينها ستة حقائب رئيسية، منها الداخلية والدفاع، ولكن أمام المظاهرات الرافضة لهذا الالتفاف ولوجود رموز النظام السابق في الحكومة الانتقالية، تراجعت الحكومة وأعضاؤها بحركة التفافية عبر تقديمهم الاستقالات من التجمع الدستوري وبقائهم في الحكومة، وقد اتخذت الحكومة في أول اجتماعاتها قرارا بالعفو العام عن جميع الحركات والأحزاب السياسية المحظورة في عهد الرئيس السابق، بما فيها حركة النهضة الإسلامية، كما تم الإفراج على مدار يومي 18 و 19 جانفي 2011 عن مختلف السجناء السياسيين، الذين اقترب عددهم من 1800 سجين سياسي في البلاد[2].

استمرت الاحتجاجات على وجود رموز من النظام السابق في الحكومة، مما جعل الغنوشي يعد باعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الانتخابات، لكنه قد اضطر إلى تقديم استقالته في 27 فيفري بعد احتجاج عنيف على خلفية ارتباطه بنظام بن علي، وتولى وزير الخارجية الأسبق الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر من الرئيس

1 مركز نماء للبحوث والدراسات ، **النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال ( 15.04.2016 )** *http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125*

2 مركز نماء للبحوث والدراسات ، **مرجع سابق**.

المؤقت فؤاد المبزع ، و شكل السبسي حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة، وتم الإعلان عن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة في 24 جويلية وأن الرموز البارزة في الحزب الحاكم السابق لن يسمح لها بالمشاركة الانتخابية، كما أعلن عن حل جهازي البوليس السياسي وأمن الدولة من طرف وزير الداخلية، وقضت المحكمة بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب الذي حكم تونس لسنوات طوال برئاسة بن علي، وتم الحكم غيابيا بالسجن للرئيس السابق وزوجته الطرابلسي مدة 35 سنة لكل منهما بتهمة نهب المال العام والاختلاس والتربح من الوظيفة، وفي حكم ثان بتهمة الفساد أصدرت المحكمة حكمها السجن لمدة 16 سنة لكل من بن علي وصهره. ومن جهة أخرى تم تأجيل الانتخابات حتى 23 أكتوبر بدلا من موعدها السابق في 24 يوليو وذلك لضمان أن تكون نزيهة وحرة ، كما كان للجيش بقيادة رشيد عمار دور خفي في توجيه المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة.[1]

لقد تميزت الساحة السياسية في تونس بعد ثورة 14 جانفي وخلال هذه المرحلة بحالة حراك حزبي كثيف، حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر حوالي 100 حزب وحركة، وقد اتسمت الخريطة الحزبية التونسية خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا وأيضا ازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية.[2]

ويرى الكثير من المتابعين أنها كانت مرحلة توافقية من دون اللجوء إلى أي انتخابات وكان هناك وفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من

1 مركز نماء، **مرجع سابق**.

2 مركز نماء، **مرجع سابق**.

مختلف الأنواع وساعدت النخب المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة التي تحصنت بالمجلس الوطني لحماية الثورة الذي ضم 29 حزبا وجمعية ومجالس جهوية مماثلة الانضمام الى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي ، وأصدرت الهيئة العليا قانون إنتخابي ، وانتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات وتحديد موعد الانتخابات في أكتوبر 2011 على ألا تتعدى فترة سنة لصياغة دستور جديد .

**ثانيـا :المرحلة الثانية : أكتوبر 2011 إلى غاية أكتوبر 2014 (حكومة حمادي الجبالي)**

أفضت انتخابات المجلس التأسيسي إلى صعود الإسلاميين الى الحكم وتمكنهم من دواليب السلطة على الرغم من فقدانهم للخبرة في تسيير الإدارة وقد أفرزت الانتخابات التي انتظمت يوم 23 أكتوبر 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان، فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده 217 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، بـ 21 مقعدا. وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب والمترشحين المستقلين وإذا كان ثمة من مفاجآت في نتائج الانتخابات فهي فوز كتلة "العريضة الشعبية للحرية والعدالة" برئاسة الهاشمي الحامدي ، بـ26 مقعدا وحلت بذلك في المرتبة الثالثة في قائمة الفائزين[1].

لقد تقدمت "العريضة" على أحزاب معروفة ولها تاريخها ومؤسساتها مثل الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة التجديد بزعامة أحمد إبراهيم وحزب العمال الشيوعي التونسي بزعامة حمة الهمامي المفاجأة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تتعلق بما كشفت عنه الانتخابات من انحسار عام لشعبية القوى السياسية ذات التوجه اليساري وعلى رأسها الأحزاب المذكورة أعلاه، ولا يختلف الأمر في ذلك بين الأحزاب الراديكالية

1 عزالدين عبد المولى، "أضواء على التجربةالتونسية في الإنتقال الديمقراطي"، 20 /04/ 2016 .
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

والإصلاحية حيث حصل حزب العمال الشيوعي على 03 مقاعد وحصل القطب الحداثي الذي يضم عدة أحزاب أبرزها الحزب الاشتراكي اليساري وحركة التجديد على 5 مقاعد، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي التقدمي بـ 17 مقعدا بينما كانت التوقعات تضعه ضمن أكبر المنافسين لحركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية.[1]

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، كما أنقذ التونسيين من متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى وخاصة الثورة المصرية. فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة. ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتا الغنوشي والسبسي. وبذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية ثورات الربيع العربي تسعى لتجاوزها.[2]

ما يعزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية التونسية، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي: حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة. ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة منها الإسلامي

1 عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

2 عزالدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري، فقد تمكنت عبر مفاوضات دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي يختلف تماما مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في جانفي 2011[1].

اتفقت الأحزاب السياسية الثلاثة الفائزة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رسميا بتاريخ 8 نوفمبر على مرشحيها لتولي مناصب الرئاسات الثلاث للمرحلة المقبلة، وذلك بموجب (إعلان توافق) على ترشيح مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، ومحمد منصف المرزوقي الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية للرئاسة ، وحمادي الجبالي الأمين العام لحزب حركة النهضة الإسلامية لرئاسة الحكومة، كما أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي دستورا مصغرا مؤقتا يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقودان البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس. إذ يتيح هذا القانون التأسيسي انتخاب رأسي السلطة التنفيذية واستئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات 23 أكتوبر وبعد 11 شهرا من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، حيث يحدد الدستور المقترح شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.[2]

إن فوز حركة النهضة يدل على تحولات بنيوية كرستها الثورة في المجتمع التّونسي حول مفاهيم الهوية والانتماء؛ فالتصويت لحركة النهضة تجاوز الاقتراب أو الابتعاد الأيديولوجي من الأوساط الشعبية التي همشت في عهد بن علي، ليصل إلى رأي عام في أوساطها يربط بين التوجهات العلمانية المتطرفة للنظام السابق والاستبداد الإلغائي. ومن ثم فإن المعطى الأهم الذي حفز التّصويت لحركة النهضة لا يتأتى فقط من كونها أكثر

1 اضواء على التجربة التونسية في الإنتقال اليمقراطي ،الجزيرة نت ،
**http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html**

2 مركز نماء، **مرجع سابق**.

الأحزاب السياسية تعرضا للاضطهاد السياسي بل أيضا من قناعة مفادها أنّها النقيض الشّامل للنظام السّابق. وهي التي يُعوّل عليها أكثر من غيرها لإنتاج هذه القطيعة مع النّظام السابق ونخبه، إضافة إلى أنّها امتلكت الأجوبة عن أسئلة الهويّة التي شكّلت أحد أبرز الاختلالات البنيويّة خلال العهد السابق. ومن ناحية ثانية، قدّمت النّهضة برنامجًا سياسيًّا واضحَ المعالم يحدّد شكلَ الحكم ومبادئه. واعتمدت منهجًا عاما رغم التّباينات الفكرية داخل تيّارها السّياسيّ الواسع. وأنتجت خطابًا سياسيا منفتحًا على الأحزاب العلمانية يحافظ على المكتسبات الوطنيّة الفعليّة للمجتمع والدّولة التونسيين والتي تحقّقت عبر بناء مؤسّسات الدّولة خلال مراحله التّاريخيّة الحديثة وأيضًا فيما يتعلّق بمجلّة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة التّونسيّة[1].

وفي 12 ديسمبر انتخب المجلس التأسيسي محمد منصف المرزوقي رئيسا لتونس بأغلبية أعضائه (153 صوتا )مقابل 44 صوتا للمعارضة الذين تقدموا بورقة بيضاء [2]

ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة عدة اغتيالات سياسية والاعتداء على الإتحاد العام التونسي للشغل ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات ولعل أشدها هو اغتيال قيادي ثاني في الجبهة الشعبية هو محمد البراهمي في صائفة 2013 بينما كان الأول شكري بلعيد في فيفري من نفس السنة وذبح جنود تونسيين بجبل الشعانبي في شهر رمضان ماأدى إلى تعطيل أعمال المجلس التأسيسي وخروج مئات آلاف التونسيين للمطالبة بحكومة تصريف أعمال ، والعمل على التعجيل بإنهاء صوغ الدستور (المفترض صياغته في سنة واحدة) وتحديد موعد انتخابات الرئاسية[3].

1 مركز نماء، **مرجع سابق**.

2 نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع** (بيروت: منتدى المعارف،ط 1 ،2012) ، ص 104 .

3حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص7 .

**ثالثا : مرحلـة ما بعد انتخاب المجلس التأسيسي**

إن انتخاب المجلس التأسيسي يعتبر خطوة في الطريق الصحيح لإحداث انتقال ديمقراطي في تونس، لكن الإيديولوجيات المختلفة التي شكلت المجلس جعلت منه يعرف خلافا في مسائل جوهرية في مسار تحقيق أهدافه .

**أ: التنازع في صلاحيات المجلس**

مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهاماته مسألة خلافية حادة بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة البرالية واليسارية ،فقد جرى التصديق على القانون المنظم للسلط العمومية في 02 ديسمبر 2011 وقد نص على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه ومنحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صياغة الدستور وتأسيس مرحلة الإنتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة ،وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أوحجبها عنها وأن من صلاحياته أيضا مراقبة أداء مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على الامر ، ووجدتا فيه انزياحا عن الدور الاساسي الموكول للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون السنة ،واعتبرت احزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض الهيمنة الأغلبية على الأقلية .[1]

وقد ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي ،وتأجيل التوافق نتيجة إحساس المعارضة بأنها مهمشة ،وأن المجلس بات خادما لسياسة

1 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس:الدرب الطويل نحو التوافق**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، دار العلوم ناشرون ، جانفي 2014 ) ص.10

الترويكا ذات النصيب الأكبر من المقاعد ، وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي ،ماساهم في تعطيل مسار الصياغة التوافقية للدستور.

**ب :التنازع في صياغة الدستور :**

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيسي بصياغته كثيرا من الوقت والجهد ،وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة ،ونظام الحكم ،والحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة .[1]

ففي مستوى هوية الدولة ،افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور ،وبين داع ألى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور 1959 قي هذا الشأن والقائل أن (تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها ، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها)، وفي الأخير حسم الأمر على النحو التالي : (**تونس تونس دولة حرة ،مستقلة ، ذات سيادة ،الإسلام دينها ، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. لايجوز تعديل هذا الفصل)** [2].

أما في مستوى طبيعة نظام الحكم فتباينوا بين دعاة نظام برلماني (النهضة) ودعاة نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري ) ودعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية ).

أما على مستوى حقوق المرأة فقد احتدا لصراع المتعلق بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقا،ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لامساواة تامة ،بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع

1 **المرجع نفسه**، ص 11 .

2 **دستور الجمهورية التونسية** ،2014 . ص3 .

مسلم،كما أن دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة (قانون العزل السياسي الذي ينص على إبعاد رموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة 05 سنوات حتى لاتسامهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية) على التصويت وإدماجه في الصياغة النهائية للدستور قد مثل سببا من أسباب التنازع بين القوى السياسية ،إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من احزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح ،ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة [1].

ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسائل الدستورية وغيرها على إطالة المدى الزمني للفترة الانتقالية وفي تأخر بلورة صياغة توافقية لمحتوى الدستور.

**ثالثا :الحكومة الثانية في المرحلة الانتقالية ( حكومة علي العريض)**

الاغتيالات السياسية وعدم التوافق الحاصل في المجلس التأسيسي خلق أزمة سياسية حادة في البلاد حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات ايديولوجية مختلفة، طالبت بإسقاط حكومة الترويكا التي تشكلت في إثر انتخابات أكتوبر 2011 ، وللخروج من هذا المأزق السياسي ، قدم رئيس الوزراء حمادي الجبالي القيادي في حركة النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية . وعند ما فشل تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف الترويكا لها ، مافي ذلك حركة النهضة الذي ينتمي اليه قدم استقالة حكومته في 19 فيفري 2013 .[2]

وبعد ذلك جرت مشاورات لتشكيل حكومة جديدة وفي 08 مارس 2013 تم الإعلان عن حكومة علي العريض القيادي في حركة النهضة الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي مع الإبقاء على ائتلاف بين أحزاب الترويكا وع تحقيق بعض مطالب المعارضة بزيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة بحيث أصبحوا يمثلون نحو نصف

1 أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص 12 .

2 ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات مابعد التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص179.

عددها كما أن اربعة منهم تولوا وزارات السيادة وهي الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وبذلك أصبحت خارج المحاصصة الحزبية .

ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة عدة اغتيالات سياسية والاعتداء على الإتحاد العام التونسي للشغل ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات ولعل أشدها هو إغتيال قيادي ثاني في الجبهة الشعبية هو محمد البراهمي في جويلية 2013 بينما كان الأول شكري بلعيد في فيفري من نفس السنة وذبح جنود تونسيين بجبل الشعانبي في شهر رمضان ماأدى إلى انسحاب المعرضة من المجلس الوطني التأسيسي و تعطيل أعماله وخروج مئات آلاف التونسيين وظهرت حركة تمرد تونسية على غرار حركة تمر المصرية للمطالبة بسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه ،والعمل على التعجيل بإنهاء صياغة الدستور (المفترض صياغته في سنة واحدة) وتحديد موعد انتخابات الرئاسية[1].

**المبحث الثالث : المرحلة الانتقالية والتوافق الوطني**

إن الأزمات التي عرفتها المرحلة وعدم تكملة الأجندة السياسية المتفق عليها والخوف من اطالة عمر المرحلة الانتقالية أدى مايسمى بالرباعية الى اتخاذ موقف من كل هذا وفق مايلي:

**أولا : التوافق الوطني وتشكيل الدستور (حكومة مهدي جمعة)**

بادرت أربعة من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل ،الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ،وعمادة المحامين ) بحثا للخروج من الأزمة بطرح خارطة طريق مكونة من ثلاثة بنود هي:

- تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير حزبية ) تتولى إدارة شؤون خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية .
- إقرار مشروع الدستور .
- تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات .

1 حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص 7 .

أجرت الرباعية مشاورات مع الفرقاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المقترحة ووافقوا عليها وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها حيث استقالت حكومة علي العريض وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة مهدي جمعة الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة العريض.[1]

**ثانيا: التصويت على الدستور**

في يوم 08 جانفي 2014 انتخب المجلس الوطني التأسيسي أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإشراف على الإنتخابات المنوط بها مهمة الإشراف على الإنتخابات الرئاسية و البرلمانية وفي 26 جانفي 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور بأغلبية ساحقة حيث وافق 200 نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 216 بنسبة 92%.

وفي اليوم الموالي وقع الرؤساء الثلاثة الذين يمثلون الترويكا الحاكمة الدستور وهم :

-المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية

-مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي

-علي العريض رئيس الحكومة الائتلافية المستقيلة .

**ثالثا :الانتخابات الرئاسية**

تعد هذه الانتخابات خطوة هامة في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي ، حيث جرت الرئاسيات مباشرة عقب الانتهاء من الانتخابات التشريعية على دورتين حيث تسابق في دورتها الأولى 27 مرشحا، بينما جمعت الدورة الثانية كلا من الرئيس المؤقت المنتهية ولايته محمد المنصف المرزوقي مع منافسه رئيس حزب حركة تونس الباجي قائد السبسي .

1 ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **مرجع السابق**، ص .180

**أ: الدور الأول للانتخابات الرئاسية 23 نوفمبر 2014**

تقدم أكثر من 70 تونسيا بملف ترشحه إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلا أن الأخيرة صادقت على 27 مرشحا فقط لخوض هذه الانتخابات ما أثار حفيظة بعض من رفضت ملفاتهم و تحدث وسائل الإعلام والعديد من المراقبين عن 4 مرشحين هم الأوفر حظا للمرور إلى الدورة الثانية من الانتخابات بحكم شعبية أحزابهم التي قادتهم إلى الفوز بالانتخابات التشريعية منذ شهر، حيث ترشح الباجي قائد السبسي ( 88 عاما) عن حزب نداء تونس الفائز بـ 86 مقعدا في البرلمان بينما دعم جزء كبير من قواعد حركة النهضة الإسلامية (الحزب الثاني بـ 69 مقعدا) الرئيس الحالي محمد المنصف المرزوقي، في حين حظى المرشحان سليم الرياحي، عن حزب التيار الوطني الحر وحمة الهمامي عن الجبهة الشعبية (تحالف الأحزاب اليسارية) بنفس الحظوظ تقريبا وفقا لنتائجهما المتقاربة في الانتخابات البرلمانية .

أسفرت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 من نوفمبر بحسب النتائج الرسمية عن حصول مرشح "نداء تونس" الباجي قائد السبسي على المرتبة الأولى بنسبة 39.46%، تلاه مرشح "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، الرئيس المؤقت، المنصف المرزوقي بـ 33.43% وحل حمة الهمامي عن "الجبهة الشعبية" في المرتبة الثالثة بنسبة 7.82%، تلاه الهاشمي الحامدي عن "تيار المحبة" في المرتبة الرابعة بنسبة 5.75%، وسليم الرياحي عن حزب"الاتحاد الوطني الحر" في المرتبة الخامسة بنسبة 5.55%.

**ب :الدور الثاني للانتخابات الرئاسية 21 ديسمبر2014**

أنهت تونس عام 2014 بإعلان فوز الباجي قائد السبسي رئيسا للبلاد، إذ حصد السبسي على أكثر من 55% من أصوات الناخبين في جولة الإعادة الحاسمة التي شهدت مشاركة 59% من جملة الناخبين، فيما اعترف المرشح الخاسر المنصف المرزوقي بفوز منافسه.

وقد أشادت دول ومنظمات دولية بنجاح الانتخابات في تونس وبتجربة الانتقال الديمقراطي ، وأكد الرئيس الأميركي باراك أوباما نجاح الانتخابات التي قال إنها مرحلة مهمة في إنهاء الانتقال الديمقراطي التاريخي في تونس، وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري –في بيان– إن تونس "ضربت لمنطقتها وللعالم بأسره مثالا مشرقا لما يمكن تحقيقه من خلال التفاني من أجل الديمقراطية والتوافق وإتباع عملية سياسية حاضنة لكل الأطراف".

وعليه فبانتخاب رئيس الجمهورية، تكمل تونس آخر خطواتها نحو الديمقراطية الكاملة بعد نحو أربع سنوات من الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، فاتحة المجال لتساؤلات حول قدرة الباجي قائد السبسي وحزبه "نداء تونس" على قيادة البلاد في المرحلة القادمة، والخروج بها إلى بر الأمان[1].

**ثالثا :عوامل نجاح التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول الربيع العربي**

ثمة أربع عوامل عززت فص بناء التوافق الوطني في تونس وهي:

أ– **طبيعة النخبة السياسية التونسية** : على الرغم من كثرة الأزمات التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين ،إلا أن المعتدلين على الجانبين كانوا هم أصحاب التيار الأقوى وظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار ،والتوصل الى حلول وسطى بعيدا من الإقصاء والإقصاء المضاد ،وبذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين وفي هذا السياق يمكن فهم تركيبة الائتلاف الحاكم الذي قاد تونس عقب انتخابات أكتوبر 2011 والذي ضم حزبا اسلاميا وحزبين علمانيين.

ب– **مرونة حركة النهضة** : المرونة النسبية التي ابدتها حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة ،أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية التي كان من شأن تمسكه بها تعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى العلمانية ،وتعطيل عملية صياغة الدستور ومغزى ذلك أن حركة النهضة لم تسعى للاستحواذ الكامل على السلطة ،والتمكن من

1 "تونس . وتكتمل الحلقة "، تونس–ويزهر–الياسمين

تاريخ التصفح،(2016/04/22).https://arabic.rt.com/news/770304

مفاصل الدولة كما أن الحركة استوعبت مستجدات الحياة السياسية في تونس وأدرك أبعادها وتداعياتها وقبل بتقديم تنازلات .[1]

ج- **دور المجتمع المدني :** وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والدينامية وقد تجسد ذلك في الدور البارز الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع في إطلاق خارطة الطريق ورعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسين ،وممارسة بعض الضغوط عليهم من أجل التوافق.

**د-دور الجيش التونسي:** إن حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية وعدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام (الرئيس بن علي).ولم يستجيب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يرتكب مذبحةً بحق المدنيين في تونس.

**رابعا: الدعم والقبول الدولي ( جـائزة نوبل للسلام )**

منظمات من المجتمع المدني التونسي، رعت عام 2013 حوارا سياسيا وطنيا بين الحكومة الانتقالية وجبهة أحزاب المعارضة، مما أدى إلى وفاق شامل بينهما، وجنب البلاد الدخول في حرب أهلية، فازت هذه المنظمات بجائزة نوبل للسلام عام 2015.

**أولا: مكونات الرباعي**

يتكون رباعي الحوار الوطني التونسي -الذي دعا إليه ورعاه حتى حقق أهدافه المتوخاة- من أربع منظمات مدنية تونسية، هي:

1 ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 181.

1- **الاتحاد العام التونسي للشغل** : تأسس الاتحاد 1946 ويعرف نفسه بأنه منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، لكن نضاله ضد الاحتلال الفرنسي للبلاد أكسبه دورا مؤثرا في المشهد السياسي التونسي في حقبة ما بعد الاستقلال.

وقد وضع الاتحاد لنفسه أهدافا عديدة، منها: توحيد وتنظيم جميع العمال على النطاق الوطني، والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بوعيهم، والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية، وإنشاء اقتصاد وطني مستقل ومتحرر من كل تبعية، وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية.

لعب الاتحاد دورا سياسيا واضحا بعد نجاح الثورة التونسية في جانفي 2011 في عدد من المواقف والإضرابات ضد "حكومة الترويكا" (حكومة منتخبة شكلتها أحزاب حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وبرز دوره السياسي الأكبر -بزعامة أمينه العام حسين العباسي- في قيادة جهود رباعي الحوار الوطني لإيجاد حل للأزمة السياسية بعد استفحالها.[1]

2- **الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية:** أنشئ عام 1947، ورغم أن تأسيسه كان على أيدي الشيوعيين فإنه سرعان ما خضع لهيمنة "الحزب الحر الدستوري الجديد" الذي حكم البلاد بعد استقلالها عن فرنسا عام 1956، ثم عُرف لاحقا وحتى زوال حكمه عام 2011 بـ"التجمع الدستوري الديمقراطي".

وتترأس الاتحاد -الذي يُعرف أيضا بـ"منظمة الأعراف"- منذ قيام الثورة التونسية بعد سقوط نظام بن علي سيدة الأعمال وداد بوشماوي، التي نالت عام 2013 لقب "أفضل سيدة أعمال" في العالم العربي.

1 الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس .. نوبل للسلام الجزيرة نت على الرابط :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/1.2015/05/01 :تاريخ التصفح

وبوشماوي هي التي أقنعت الاتحاد بأن يكون جزءا من الرباعي الراعي للحوار الوطني، رغم التناقض التاريخي المعروف بين أهدافه بوصفه منظمة لرجال الأعمال وأهداف الاتحاد العام للشغل الذي يعتبر نقابة العمال التونسيين، وهو المكون الأكبر في تشكيلة الرباعية.

3- **الهيئة الوطنية للمحامين:** هي نقابة المحامين التونسيين وقد تأسست عام 1958، ومن أهدافها السعي لخدمة سلك المحامين والدفاع عن حقوقهم المهنية وتوفير العدالة الاجتماعية. تولى عمادة الهيئة الكثير من الشخصيات الوطنية التي عُرفت بنضالها الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانتقاد السلطات الحاكمة منذ عهد الحبيب بورقيبة (أول رئيس للبلاد). ثم كان لها دور بارز في النشاط السياسي الوطني إثر ثورة 2011، توجته بعضويتها في رباعية الحوار الوطني في ظل رئيسها محمد فاضل محمود.

4- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:** تعتبر هذه الرابطة -التي تأسست عام 1977- الأولى من نوعها في العالم العربي. وهي تعرّف نفسها بأنها منظمة حقوقية تدافع عن الحريات العامة والفردية، وتسعى لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع التونسي. كان لها دور سياسي نشط على الصعيد الوطني ضد حكم زين العابدين بن علي وما شهده من "انتهاكات" لحقوق الإنسان، مما عرضها للمضايقة الأمنية والقانونية طوال عهده، وأهلها - ممثلة برئيسها عبد الستار بن موسى- لعضوية رباعي الحوار الوطني عندما تأزمت الأمور إثر نجاح الثورة.[1]

**ثانيا: مبادرة الحوار**

تأسس الرباعي الراعي للحوار الوطني في أعقاب اغتيال السياسي اليساري والنائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، لإنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد من مصاعب كبيرة واجهتها آنذاك، مهددة بانقسام شعبي وأيديولوجي عميق ينذر بانزلاق البلاد إلى دوامة عنف تعصف بالتجربة الديمقراطية.

1 الجزيرة نت، **المرجع نفسه**.

وفي مقابل الدعوات التي ارتفعت منادية بتولي الجيش لحكم البلاد ، وإقصاء "حكومة الترويكا"، وبحل المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت)؛ تشكل الرباعي برئاسة اتحاد الشغل ودعا جميع الأطراف للدخول في حوار وطني شامل لنزع فتيل المواجهة.

ونصت "خريطة الطريق" – السياسية – في صيغتها النهائية التي عرفت إعلاميا بمبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية بتونس، وأعلنت يوم 17 سبتمبر 2013 لتكون أساسا للحوار– على دعوة الفرقاء السياسيين إلى القبول بتشكيل حكومة كفايات ترأسها شخصية وطنية مستقلة على ألا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة، لتحل محل حكومة الترويكا التي عليها أن تتعهد بتقديم استقالتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من موعد انطلاق الحوار الوطني.

كما دعت المبادرة الأحزاب السياسية إلى الاتفاق على الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة الانتقالية خلال أسبوع واحد، وذلك بالتوازي مع استئناف أشغال المجلس الوطني التأسيسي لاستكمال مهامه التأسيسية، وأهمها المصادقة على الدستور التونسي الجديد خلال أربعة أسابيع على الأكثر، وإقرار القانون الانتخابي.[1]

قاد الرباعي عملية الحوار التي شهدت مفاوضات شاقة استمرت عدة أشهر وتعثرت فيها الجهود مرات عديدة، لكنها أدت في نهايتها إلى استقالة حكومة الترويكا وتشكيل حكومة كفايات وطنية (تكنوقراط) انتقالية برئاسة مهدي جمعة، صودق في عهدها على الدستور الجديد، ونُظمت انتخابات تشريعية ورئاسية أواخر عام 2014 بإشراف هيئة وطنية مستقلة.

وقد أدى نجاح تجربة الرباعي في راعيته للحوار السياسي بين قطبيْ حكومة الترويكا والمعارضة (ممثلة في "جبهة الإنقاذ") إلى إيجاد نموذج توافقي في إدارة الشأن العام أصبح يُعرف عربيا بـ"الاستثناء التونسي"، مما جنب البلاد مآلات كارثية وقعت فيها بعض بلدان الربيع العربي مثل :سوريا ومصر واليمن وليبيا.

1 الجزيرة نت، **المرجع نفسه**.

وفي يوم 9 أكتوبر 2015 أعلنت لجنة نوبل فوز رباعي الحوار الوطني التونسي بجائزة نوبل للسلام لإسهامه في بناء الديمقراطية بعد ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي عام 2011.

وقالت رئيسة اللجنة كاسي كولمان فايف إن الرباعي ساعد في دعم عملية بناء الديمقراطية في تونس عندما كانت البلاد على "شفا حرب أهلية"، موضحة أن هدف الجائزة هو تشجيع الشعب التونسي الذي "أرسى قواعد الإخاء الوطني رغم التحديات الكبيرة"، راجية أن يكون ما حصل في البلاد "مثالا تحتذي به دول أخرى".

يشار إلى أنه في العام 2014 رشحت منظمات وهيئات وشخصيات تونسية ودولية الاتحاد العام التونسي للشغل لهذه الجائزة. وتشكلت لجنة دولية لدعم هذا الترشيح "اعترافا بالدور التاريخي والمحوري للاتحاد العام التونسي للشغل في كافة المراحل التي مرت بها تونس". وهو المسعى الذي كُلل بتقديم الجائزة إلى الرباعي الراعي للحوار بجميع مكوناته.[1]

ومن خلال ماذكر في هذا الفصل نستنتج إن الثورة التونسية اجتازت مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة، واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق في ما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني ثلاثي يتكون من أحزاب الأغلبية (حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات). ويدل تشكيل هذا الائتلاف على أهمية التوافق السياسي والشراكة الحزبية في إدارة مرحلة ما بعد الثورة في تونس، حيث حل التوافق الوطني محل حكم الحزب الواحد وحلت الشراكة محل التفرد، فخلافا لما كانت تقوم عليه شرعية النظام السابق من عنف وإكراه فإن شرعية الحكومة الجديدة في تونس مستمدة من الاختيار الشعبي العام الذي ترجمته انتخابات 23 أكتوبر 2012، ومن سياسة التوافق التي قامت عليها مؤسسات النظام السياسي الجديد بمراكزه الثلاث: المجلس التأسيسي، رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة.

1 الجزيرة نت ،**المرجع نفسه**.

# الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يظهر جليا ان نظام حكم بن علي اتسم بالدكتاتورية والتسلط رغم خطابه المنمق والمختلف تماما عن الواقع المعاش للمواطن التوتسي، الذي كان يعيش ضمن منظومة حكم تسيطر عليه ليلى الطرابلسي وعائلتها ومقربيها، الذين سيطروا على مفاصل الاقتصاد التونسي وأداروا شركات وهمية بغية نهب المال العام إلى آخر يوم في نظام بن علي.

إن الأسباب التي جعلت من الشارع التونسي يثور ليست الخبر والماء كما يتصور البعض ولكن الشارع التونسي، ثار ضد كل أنواع الفساد السياسي وشمولية الحكم وتزوير الانتخابات التي أفرزت صناديقها رئيسا واحدا طيلة 23 سنة، إلى غاية 2011 م.

ثار الشعب التونسي لمحاربة مافيا الاقتصاد وسطوة عائلة بن علي وزوجته على مدخرات البلاد بواسطة ترسانة من القوانين التي تخدم الاسرة الحاكمة وتحرم الشعب من المساهمة والاستفادة من خيرات البلاد ومن الجهوية المقيتة التي مارسها رموز نظام المخلوع وجراء هذه السياسات الفاشلة، عانى الشباب من البطالة والتهميش، خاصة فئة الجامعيين والمثقفين، ولم يكن محمد البوعزيزي إلا واحد منهم .

إن الحرمان من ضروريات الحياة التي كان يعيشها الشعب التونسي، أثرت تأثيرا بالغا على تركيبة المجتمع الواحد وهو يعيش التوزيع غير العادل للثروات والتنمية بين مدن الجنوب وشماله، خاصة بعد ربط الاقتصاد التونسي بالإتحاد الاوربي الذي نجم عنه عدم قدرة المنافسة وهو ما أحدث مشاكل بالجملة للمؤسسات الاقتصادية .

ولهذا فحادثة محمد البوعزيزي ، فجرت احتجاجات ضد كل سياسات نظام بن علي وعائلته فبدأت بالمطالبة بحق التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية وتطورت إلى إسقاط النظام القائم . إن الثورة لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي محد د، فشعاراتها كانت تتمثل في : الح ق في العمل، والحرية، والديمقراطية، والعدل ، والكرامة. كما أ ن أهدافها لم تتضمن أي برنامج يمكن أن يحدث انقسامات داخل المحتجّين؛ مم ّا خلق، وبشكل يكاد يكون استثنائيا، لحمة بين الجميع تك نلت تحت راية اسم الشعب يريد إسقاط النظام .

# الخاتمة

وبالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي، قطعت تونس الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي ، بامتلاكها كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وقد سلكت إلى ذلك طريقا سليما في خطه العام.

فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية أفضي إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية طوت صفحة المرحلة الانتقالية ، وانتقلت تونس بذلك إلى وضع جديد تغيرت فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت عليه منذ أن استقلت . ورغم الازمات التي تعرضت لها البلاد بعد الثورة ، وكثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية وبخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين إلا أن هذه النخبة كانت قادرة بدرجة كبيرة على تجاوز خلافاتها وتسيير المرحلة الإنتقالية بنجاح، فللثورة التونسية اجتازت مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة، واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق في ما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني. وقد أشادت دول ومنظمات دولية بنجاح الثورة في تونس وبتجربة الانتقال الديمقراطي وكان حصول رباعي الحوار التونسي على جائزة نوبل للسلام خير دليل على النجاح والإعجاب بالثورة ومسارها .

أنّ ما قدمته الثورة التونسية يعد تحديا كبيرا لكثير من المسلّمات التي تداولتها النخب الأكاديمية والسياسية في العقود القليلة الماضية، مثل عدم قابلية المجتمعات العربية للديمقراطية، وقدرة الأنظمة الدائمة على البقاء، وحتمية الارتهان لموازين القوى الدولية في التحوّل الديمقراطي، وضرورة الانتقال التدريجي والهادئ والموزون والمتزن نحو الديمقراطية .

**قائمة المراجع:**

**أولا: الكتب**


1 -ابراهيم نصر الدين(وآخرون)، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات مابعد التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2014)

2- الصغير عميرة علية، **الثورة التونسية في عامها الثالث** ، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014)

3- التائب عائشة، **الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للثورة في تونس** : قراءة سوسيولوجية ، امحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات.

4- المازقي صالح، **الثورة و الدولة ، دعوة لفهم ثورة الكرامة** ، ج2( تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط،1، 2011،)

5- السرحاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة: دارأقلام للنشر والتوزيع والترجمة ،ط،1،2011)

6- الجمعاوي أنور، **المشهد السياسي في تونس:الدرب الطويل نحو التوافق**،( بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، دار العلوم ناشرون ، جانفي 2014 ).

7- بشارة عزمي: **الثورة التونسية المجيدة**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2012.

8- ميراك موريال – فايسباخ ، **مهووسون في السلطة** : تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011( بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2012 )

9- منيسي أحمد وآخرون التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)

10- كرعود أحمد، تونس **ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** (بيروت: الشبكة العربية للدراسات الديمقراطية، مارس 2013 )

**11**- عبد المولى عز الدين ، **دور الإعلام في ثورة الشعب ، الثورات و الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية** ، سلسلة ( ملفات )المركز العربي للابحاث و دراسات السياسات ( معهد الدوحة )، ماي 2011.

12- قوي بوحنية، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي** ، **مجلة الديمقراطية:** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنة الحادية عشر، العدد 42، أفريل 2011)

13- راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** (القاهرة : دار أقلام للنشر وللتوزيع والترجمة، ط،1 ،2011 )

14- سلطاني ابو جرة، **انظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا** ، الشروق للإعلام والنشر، ط،1، 2011.

15- نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع** (بيروت: منتدى المعارف،ط 1 ،2012)

16- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم ، المناهج، الاقتربات والادوات، ( الجزائر:1997).

**ثانيا: الوثائق الرسمية**

17- **دستور الجمهورية التونسية**،2014 .

**ثالثا: المجلات العلمية**

18- ابراهيم سعد الدين، **عوامل قيام الثورات العربية** ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 399 )

19- الرديسي حمادي،"تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة "، **سياسات عربيةع. 18**،( **جانفي 2016**)،**ص 6**. 1

20- مالكي أحمد وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**( بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،2012)،183.

21- عبد النور ناجي، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي**، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 387 ،2011.

رابعا: **المذكرات والرسائل الجامعية**

22 - أحمد رشيد رمضان، **إشكالية التحول الديمقراطي بعد الثورة دراسة تحليلية مقارنة بين حالتي مصر ـ تونس** ، رسالة ماجستير( معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية،2013)

23- صالحي وهيبة، **تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس 2011-2015.** مذكرة ماستر، غير منشورة (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)

**خامسا: المواقع الالكترونية**

24- محمود على عبده، **الثورة التونسية.. الأسباب..عوامل النجاح ..النتائج** https://www.taqadoumiya.net-/14.03.2016

25- مركز نماء للبحوث والدراسات ، **النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال ( 15.04.2016 )**1

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

26- عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربةالتونسية في الإنتقال الديمقراطي"، 20 /04/ 2016 .

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

27- اضواء على التجربة التونسية في الإنتقال اليمقراطي ،الجزيرة نت1

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

28- "تونس . وتكتمل الحلقة "، تونس-ويزهر-الياسمين تاريخ التصفح

.(2016/04/22)،https://arabic.rt.com/news/770304

29- الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس .. نوبل للسلام الجزيرة نت على الرابط : تاريخ التصفح: 2015/05/01.

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/1

# فهرس المحتويات


مقدمة .....أ–س

**الفصل الأول : الثـــورة واخـــتلال نظـــام بن علـــي**

**المبحث الأول** : الأسباب السياسية .....17

**أولا** : عدم التداول على السلطة .....17

**ثانيا** : تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية .....19

**ثالثا** : الـــدولة البـــوليسية .....21

**المبحث الثاني** : الأسباب الاقتصادية .....23

**أولا** : الفساد .....24

**ثانيا** : نظام اقتصادي عمق الفوارق بين المناطق التونسية .....27

**ثالثا** : تأثيرات الشراكة الأوربية .....28

**المبحث الثالث** : الأسباب الإجتماعية .....29

**أولا** : البطالة .....29

**ثانيا** : الفقر والحرمان .....32

**الفصل الثاني : رهـــانات بناء الشـــرعية**

**المبحث الأول** : سيرورة الثورة .....38

**أولا** : يوميات الثورة .....39

**أ:** تسلسل الاحداث حسب التاريخ .....40

**ب:** مغادرة بن علي البلاد .....46

**ثانيا** : ردود الفعل الدولية بعد هروب بن علي .....47

**المبحث الثاني** : المرحلة الانتقالية ومؤسسات الثورة .....48

**أولا** : المرحلة الأولى جانفي 2011 إل غاية أكتوبر 2011 .....48

**ثانيا** : المرحلة الثانية أكتوبر 2011 إلى غاية اكتوبر 2014 حكومة حمادي الجبالي .....51

**ثالثا** : مرحلة مابعد إنتخاب المجلس التأسيسي .....55

أ : التنازع في صلاحيات المجلس .....55
**ب** : التنازع في صياغة الدستور .....56
ثالثا :الحكومة الثانية في المرحلة الانتقالية حكومة علي العريض .....57
**المبحث الثالث** : المرحلة الانتقالية والتوافق الوطني .....58
**أولا** : التوافق الوطني وتشكيل الدستور حكومة مهدي جمعة .....58
**ثانيا** : التصويت على الدستور .....59
**ثالثا** : الانتخابات الرئاسية .....59
أ : الدور الأول للانتخابات الرئاسية 23 نوفمبر 2014 .....60
**ب** : الدور الثاني للإنتخابات الرئاسية 21 ديسمبر 2014.....60
**ثالثا** : عوامل نجاح التوافق الوطني في تونس مقارنة لدول الربيع العربي .....61
**أ:** طبيعة النخبة السياسية التونسية .....61
**ب** : مرونة حركة النهضة .....61
**ج:** دور المجتمع المدني .....62
**د** : دور الجيش التونسي .....62
**رابعا** : الدعم والقبول الدولي جائزة نوبل للسلام .....62
**أولا** : مكونات الرباعي .....62
**ثانيا** : مبادرة الحوار .....64
**خاتمة** :.....69
**قائمة المراجع**:.....71
**فهرس المحتويات**:.....75